معـالي رئيس المجلس: وشكـراً لكم جميعاً، السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٨ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

معـالي رئيس المجلس: نكون بهـذا قد انهينا جدول الاعمال وتحت ما يجد من اعمال، الجلسة القادمة يوم الاربعاء الساعة العاشرة صباحا ان شاء الله، ترفع الجلسة.

(انتهت الجلسة)

امين عام مجلس الامة	رئيس مجلس النواب
صالح الزعبي	د. عبداللطيف عربيات

وقائع العـدد

حضرة صاحب الجلالة الهـاشمية الملك الحسين المفدى حفظه الله.

لقد كانت خـطوتكم الهاشميـة المظفـرة بتعريب الجيش العربي قيادة وتدريبـا وتسليحا رمزا من الرموز الوطنية التي نعتز بها. ويعتز بها ابناء الوطن كافة، كما كانت نبراسا لكل العرب في العودة الى الذات والاصالة، وشكلت جيشا مصطفويا هو درع لامته ووقف في مواجهة العدو كل هذه المدة من تاريخ الامة.

لقد وضعتم انفسكم وجيشكم وشعبكم موضع الرباط وحماية الثغور، دفاعا عن الامة وكان لهذا الموقف ما بعـده من مواقف مشـرفة ساهمت في بناء صرح عتيد في مسيرة الديمقراطية والخير.

وانه ليسعدني ان انقل اليكم تهاني وتقدير اخواني اعضاء مجلس النـواب بهـذه المناسبة المبـاركـة، ودمتم عـزا وسنـدا لامتكم والله يرعاكم.

رئيس مجلس النواب

الدكتور عبداللطيف عربيات

ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الثانية والعشرون

من الدورة العادية الثالثة لمجلس الامة الحادي عشر المنعقدة في ١/رمضان/١٤١٢ هجرية، الموافق ٤/٣/١٩٩٢ ميلادية.

(العدد ٢٢) (المجلد ٢٩)

جدول الاعمال

الصفحة

الصفحة

عينت يوم الاحد القادم ١٩٩٢/٣/٨ الساعة العاشرة صباحا.

لم تعقد بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني للجلسة.

وقائع العدد:

أ - سوق العمل الاردني واقع وتطلعات.

ب - تعليمات سيادة الشريف رئيس الوزراء لمعالجة اثار البطالة.

مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم (الاربعاء) الموافق ١/رمضان/١٤١٢ هجري، الواقع في ١٩٩٢/٣/٤ ميلادي، عقد مجلس (النواب) جلسته (الثانية والعشرون) من الدورة (العادية الثالثة) برئاسة (معالي الدكتور عبداللطيف عربيات) وحضور عطوفة أمين عام مجلس الامة السيد (صالح الزعبي).

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة: منصور مراد، نايف الحديد، احمد قطيش، عبدالله زريقات، بسام حدادين، يعقوب قرش، يوسف العظم.

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة: احمد الكفاوين، محمود الهويمل، عيسى مدانات، د. عبدالله العكايلة.

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة: عبدالمجيد الشريدة، سليمان عرار.

وحضر من الحكومة:

١ - سيادة الشريف زيد بن شاكر: رئيس الوزراء وزير الدفاع.
٢ - معالي السيد ذوقان الهنداوي: نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم.
٣ - معالي المهندس علي السحيمات: نائب رئيس الوزراء وزير النقل.
٤ - معالي الدكتور عبدالله النسور: وزير الصناعة والتجارة.
٥ - معالي الدكتور عوض خليفات: وزير التعليم العالي.
٦ - معالي السيد ينال حكمت: وزير السياحة والآثار.
٧ - معالي السيد يوسف المبيضين: وزير العدل.
٨ - معالي السيد عبدالكريم الكباريتي: وزير العمل.
٩ - معالي السيد جمال الصرايرة: وزير المواصلات.
١٠ - معالي المهندس سعد هايل السرور: وزير الاشغال العامة والاسكان.
١١ - معالي المهندس سمير قعوار: وزير المياه والري.
١٢ - معالي السيد جمال حديثة الخريشا: وزير دولة.
١٣ - معالي المهندس علي ابوالراغب: وزير الطاقة والثروة المعدنية.
١٤ - معالي الدكتور صالح ارشيدات: وزير الشباب.
١٥ - معالي الدكتور عبدالرزاق طبيشات: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.
١٦ - معالي السيد محمود الشريف: وزير الاعلام.
١٧ - معالي السيد عاطف البطوش: وزير الدولة للشؤون البرلمانية.
١٨ - معالي السيد سلطان العدوان: وزير دولة.
١٩ - معالي الدكتور محمود السمرة: وزير الثقافة.
٢٠ - معالي السيد محمد السقاف: وزير التموين.

٢١ - معالي السيد الدكتور عارف البطاينة: وزير الصحة.
٢٢ - معالي الدكتور فايز الخصاونة: وزير الزراعة.
٢٣ - معالي الدكتور امين عواد المشاقبة: وزير التنمية الاجتماعية.

١ - افتتاح الجلسة:

معالي رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم.

النصاب مكتمل، بسم الله نفتتح الجلسة.

قبل ان نبدأ بجدول الاعمال، اهنئكم بشهر رمضان المبارك اعاده الله عليكم وعلى الامة بالخير والنصر.

اود ان اضيف على جدول الاعمال:

بيان الحكومة في الاسعار.

فيصبح الترتيب كالتالي:

بيانات الحكومة تكون كالتالي في موضوعات:

البطالة وخدمة العلم، والاسعار.

اولا: بيان الحكومة حول خدمة العلم.
ثانيا: بيان الحكومة حول مشكلة البطالة.

ثالثا: بيان الحكومة حول

أ - اسعار المحروقات
ب - السياسة التموينية

فيصبح جدول الاعمال اذا سمحتم بهذا الشكل، الاستاذ الامين العام جدول الاعمال.

السيد الامين العام: شكراً معالي الرئيس.

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على اعفاء الامين العام من تلاوته؟

الجميع: موافقون.

السيد الامين العام:

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.

أ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد احمد الكفاوين.
ب - طلب اجازة مقدم من سعادة السيد منصور مراد.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على اجازة ومعذرة النواب المحترمين؟

الجميع: موافقون.

السيد الامين العام:

٣ - الردود على الاسئلة:

١ - كتاب معالي وزير الداخلية رقم «٧٠٨٤» تاريخ ١٩٩٢/٢/٩ جوابا على السؤال رقم «٥١» المقدم من معالي النائب السيد سليم الزعبي.

بسم الله الرحمن الرحيم

سؤال الى الحكومة:

معالي وزير الداخلية المحترم
بواسطة رئيس مجلس النواب المحترم

مقدم السؤال: النائب سليم الزعبي.

تتخذ بحق مواطني لواء الرمثا اجراءات تخل بمبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، الذي كفله الدستور، ومن هذه الاجراءات:

١ - عدم عبور الحدود بين الاردن وسوريا قبل الساعة الثامنة صباحا وبعد الساعة الخامسة مساء.

٢ - عدم عبور هذه الحدود الا بعد الحصول على تصريح رسمي.

ان اشتراط الشرطين المشار اليهما اعلاه وطلبهما من اهالي لواء الرمثا دون باقي ابناء الاردن يخل كما اسلفت بمبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات ويخالف احكام الدستور.

والسؤال الذي اطرحه: بعد ان اجريت مراجعات عديدة بهذا الخصوص - لماذا تتخذ مثل هذه الاجراءات بحق مواطني لواء الرمثا مع وضوح مخالفتها لاحكام الدستور؟

واقبلوا الاحترام،

سليم الزعبي

بسم الله الرحمن الرحيم
وزارة الداخلية
عمان
الرقم ٢٦/٢٩/٧٠٨٤
التاريخ
الموافق ٩/٢/١٩٩٢

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة لكتابكم رقم ٣/١٦/١٢/٣٣٣ تاريخ ٢/٢/١٩٩٢ بموضوع التساؤل رقم (٥١) المقدم من معالي النائب سليم الزعبي حيال الاجراءات المتخذة في مركز حدود الرمثا.

ارجو معاليكم العلم بانه قد تمت معالجة الوضع اعلاه واصبح منتهيا.

واقبلوا فائق الاحترام.

جودت السبول
وزير الداخلية

نسخة/للمكتب الخاص
نسخة للملف ٣/١

معالي رئيس المجلس: الردود على الاسئلة كما هو معتاد وارجو ان يكون الايجاز هو طابع هذه الردود، الاستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: شكراً سيدي الرئيس.

شكراً للحكومة ان عالجت هذه المشكلة والتي كانت تشكل تميزاً بين المواطنين وتفريقاً بينهم في اقتضاء الحقوق او اداء الواجبات، لكنني اصدقكم القول انني علمت من عدد من المواطنين في لواء الرمثا انهم لازالوا يشكون من سوء المعاملة من الدوائر والاجهزة على حدود الرمثا.

وبهذه المناسبة اود ان اذكر الحكومة الموقرة بان هنالك ارض لعشيرة الخزاعلة على الحدود السورية لم يتمكن المواطنون من الوصول اليها لاستغلالها في هذا الموسم الزراعي الخير، وفي المواسم السابقة منذ عام (٦٧).

المطلوب بهذه المناسبة من الحكومة الموقرة وقد قدمت عرائض لهذا الخصوص الاستجابة لطلب هؤلاء المواطنين لعلهم يستغلون هذه الارض في هذا الموسم الزراعي الخير وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: وشكراً لكم، البند الذي يليه.

السيد الامين العام:

٢ - كتاب معالي وزير الاعلام رقم (٥٥٣) تاريخ ١٨/٢/١٩٩٢ جوابا على السؤال رقم «٤٩» المقدم من سعادة الدكتور احمد عويدي العبادي.

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ: ١٩/١/١٩٩٢

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

بعد التحية

فارجو توجيه السؤال التالي الى معالي وزير الاعلام هل تقوم مطابع جريدة الدستور (المؤسسة الاردنية الصحفية) بطباعة مطبوعات غير مرخصة سلفاً؟ وهل تم توجيه كتاب بذلك من مراقب عام المطبوعات والنشر حول هذه المخالفة القانونية؟ واذا حدثت هذه المخالفة والمخاطبة فارجو موافاتي باسماء المطبوعات التي تمت طباعتها بشكل مخالف للقانون، وعدد مرات المخالفة، (٢) نسخة عن الكتاب الموجه من المراقب العام للمطبوعات والنشر لادارة جريدة الدستور بهذا الصدد.

(٣) هل يشكل وجود معالي الوزير (كأحد مالكي الدستور) غطاء لهذه الممارسة ومانعاً من تطبيق القانون؟

(٤) ما هي الاجراءات التي اتخذها معالي الوزير بحق المطابع حيال هذه المخالفات.

(٥) من هو الشخص او الاشخاص الذين وافقوا على هذه الطباعة، وموافاة المجلس بنسخة عن هذه الموافقات.

واقبلوا فائق الاحترام.

النائب
د. احمد عويدي العبادي

بسم الله الرحمن الرحيم
وزارة الاعلام
عمان - الاردن
الرقم ٥/١٦/٥٥٣
التاريخ ١٨/٢/١٩٩٢
الموافق ١٥/٨/١٤١٢

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

اشير الى كتاب معاليكم رقم ٣/١٦/١٢/٣٥٩ المؤرخ ٣/٢/١٩٩٢، بشأن السؤال رقم (٤٩) المقدم من سعادة الدكتور احمد عويدي العبادي وفيما يلي رد على سؤال النائب المذكور فقرة فقرة:

أ - ليس في سجلات وزارة الاعلام ما يشير الى ان مطبعة جريدة الدستور قد قامت منذ تاسيسها - بطباعة اية مطبوعات غير مرخصة، ولم تسجل عليها طوال هذه الفترة اية مخالفة على الاطلاق.

ب - المخالفة الوحيدة التي نعلم انها وقعت كانت بتاريخ ١٧/١٢/١٩٩١ وكانت ناتجة عن اجتهاد خاطيء من قبل مدير المطبعة. حيث طبع من عدد جريدة الرباط الذي صدر بتاريخ ١٩/١٢/١٩٩١، وكانت قد اجازته مديرية المطبوعات والنشر للطباعة في المنطقة الحرة، طبع منه اعداداً اضافية، ظناً منه بان العدد طالما كان مسموحا بطباعته في المنطقة الحرة، فيمكن طباعته في مطابع المملكة.

جـ - حين بلغ ذلك الى علم الوزارة، وجه مراقب المطبوعات والنشر كتابا يلفت فيه نظر جريدة الدستور بهذه المخالفة. ويدعوها الى عدم تكرارها في المستقبل (صورة عن الكتاب مرفقة للاطلاع) ولهذا السبب لم يجد الوزير داعيا للتدخل في الموضوع.

ارجو ان يكون في هذا الرد الاجابة الكافية على سؤال النائب المحترم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

وزير الاعلام
محمود الشريف

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الإعلام
عمان ـ الاردن
الرقم ٦/١٦/١/٩٧
التاريخ ٩/١/١٩٩٢

السيد المدير العام لجريدة الدستور

لاحقا لمكالمتي الهاتفية معكم.

الفت نظركم الى ضرورة التقيد بقانون المطبوعات والنشر رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٣ بخصوص عدم طباعة اي مطبوعة غير مرخصة رسميا وعدم القيام باي تجاوزات او التفاف على قانون المطبوعات والنشر مما يعرضكم الى تطبيق العقوبات الرسمية عليكم بالاضافة الى تأثير ذلك على المصلحة العليا للوطن، واشير بهذا الخصوص الى قيامكم بطباعة اثني عشر الفا من عدد صحيفة الرباط الصادرة بتاريخ ١٩/١٢/١٩٩١ في مطابع جريدة الدستور متجاوزين بذلك احكام القانون.

كما الفت نظركم رسميا الى ضرورة عدم طباعة اي مجلات او صحف ممنوعة في مطابع جريدتكم.

واقبلوا فائق الاحترام.

المراقب العام للمطبوعات والنشر
طراد الفايز

نسخة الى معالي وزير الداخلية
نسخة الى عطوفة مدير المخابرات العامة
نسخة الى مدير مديرية المطبوعات

معالي رئيس المجلس: الدكتور احمد العبادي.

الدكتور احمد العبادي: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً سيدي الرئيس.

من مطالعة جواب وزير الاعلام ومرفقه،

كتاب المراقب العام للمطبوعات والنشر، نجد الحقيقة التناقض بين ما ورد في كتاب المراقب العام للمطبوعات والنشر المؤرخ في ٩/١/٩٢ وكتاب الوزير المؤرخ في ١٨/٢/١٩٩٢.

كتاب المراقب العام للمطبوعات والنشر الموجه الى المدير العام لجريدة الدستور وهو ابن وزير الاعلام، يبين عن وجود مخالفة للقانون بطباعة مطبوعات ومجلات غير مرخصة قانوناً في مطابع جريدة الدستور، وحقيقة الوزير يقول:

بأنه كان هذا عبارة عن اجتهاد خاطيء من مدير المطابع، ومعالي الوزير يعرف بان مدير المطابع لا يستطيع ان يطبع الا بموافقة المدير العام وهو ابن الوزير، وايضاً معالي الوزير يعرف ان القاعدة القانونية تقول:

الجهل بالقانون لا يعفي من العقوبة.

وايضا القاعدة الفقهية التي تقول، او القاعدة العامة التي تقول:

بان القانون لا يحمي المغفلين.

وبالتالي حقيقة ان المخالفة قد وقعت، وان ابن الوزير متورط بها وكذلك مدير المطابع والجريدة اياها، وبالتأكيد لولا ان معالي الوزير في السلطة واستطاع ان يشكل لهم هذه الحماية لما تمت هذه المخالفة، اما وقد انقضى الامر فاننا نرجو ان تتم مسألة الوزير وان يضاف هذا الى جدول الاستجواب الذي سأقوم به لمعاليه، ويجب ان يحاسب على مثل هذه المخالفات للقانون واستغلال الوظيفة، وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، تفضل استاذ الدغمي.

السيد عبدالكريم الدغمي: شكراً سيدي الرئيس.

حقيقة اننا قد نكون اعتدنا على اسلوب خاطيء في مسألة الاسئلة والاجوبة، مادة (٨٦) من النظام الداخلي:

تعطي العضو الذي قدم السؤال سلطتين:

سلطة الرد على الوزير بايجاز مرة واحدة، او استيضاح الوزير، او السلطتين معاً، اما ان يمارس الرد والاستيضاح، وفي هذه الحالة اذا مارس سلطة الاستيضاح يحق للوزير ان يرد، لكن اذا كان العضو الذي قدم السؤال فقط رد على الوزير لا يجوز للوزير ان يرد، هكذا هو النظام الداخلي.

ايضا هناك مادة في النظام نسيت الرقم، قبل (٨٦) ايضا تقول: ان للنائب دائما الحق في الكلام عقب المتكلم عن الحكومة. يبدو سيدي الرئيس اننا اعتدنا على طريقة خاطئة في اعطاء الوزير الحق بعد رد العضو، لكن اذا استوضح يحق للوزير ان يرد وانا لم اسمع في كلام النائب المحترم اي استيضاح للوزير حتى يأخذ الوزير دورا في الرد عليه، ولذلك اقترح سيدي تصويباً للنظام عدم اعطاء الوزير الحق، لان النظام الداخلي واضح في المادة (٨٦) وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ عبدالرؤوف الروابده.

السيد عبدالرؤوف الروابده: شكراً

سيدي الرئيس.

ارجو ان اختلف جذرياً مع زميلي معالي الاستاذ عبدالكريم الدغمي، فالمطلق يجري على اطلاقه، وعندما تطلب الحكومة او ممثلها او رئيس اللجنة او مقررها، الكلام تعطاه حكماً واطلاقاً وفي كل المواقف والقيد الذي يتحدث عنه معالي الزميل المحترم هو قيد على النائب وعلى المجلس عند مناقشة السؤال، وليس قيداً على الحكومة، وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ العكور.

السيد عبدالرحيم العكور: شكرا معالي الرئيس.

الحقيقة انا فقط بدي اكد مرة اخرى على انه جرت العادة في هذا المجلس بالاضافة الى ما تفضل به معالي الاخ ابوعصام ان المطلق يجري على اطلاقه مالم يقيد، ومع هذا جرت العادة ان الوزير ابتداء من اول جلسة من جلسات هذا المجلس الكريم من (٨٩) والوزير يرد على سؤال النائب.

فلا ادري يعني ما الداعي الان الى منع الوزير من الرد خلافا على العادة التي جرت في المرات السابقة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ عبدالسلام فريحات.

السيد عبدالسلام فريحات: معالي الرئيس فيما يتعلق بتفسير المادة (٨٦) في تصوري اختلف مع معالي اخي عبدالكريم الدغمي، لان الاصل في الاشياء الاباحة ما لم يرد نص يمنع، المادة (٨٦) من النظام الداخلي تتحدث عن امر محدد وهو ان مقدم السؤال هو الذي يستوضح الوزير او يرد عليه، هذه هي الحكمة من المادة (٨٦) من النظام الداخلي، وليس لها علاقة فيما عدا ذلك سواء كان الوزير له حق الرد او التوضيح موقفه ام لا.

لهذا انا لا اجد اي مانع من ان يرد الوزير اذا كان هناك لديه اية نقطة يريد ان يوضحها من خلال ما ذكر من اجابة، شكراً، سيدي الرئيس.

اصوات: نثني على هذا.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم جميعاً، حقيقة واضح الامر، وانا اعتبر حقيقة ان اجابة معلي الوزير التي جاءت خطية وان الاخ النائب ايضا علق وصحيح انه لم يوجه سؤالاً مباشراً للاجابة ولكنه علق بذلك وقال ما اراد، وان اجابه معالي الوزير هي استكمال لما جاء بالمادة (٨٥) و (٨٦) وهي توضيح الحقيقة وجواب السؤال، ولهذا اقرر اعطاء معالي وزير الاعلام الحديث، تفضل معالي الوزير.

معالي وزير الاعلام: لا اريد ان اخذ من وقت الاخوة النواب المحترمين كثيراً في الرد، لانه ردي واضح، وان هذه اول حادثة من نوعها عبر (٣٠) سنة من عمر الدستور وهذه المطبعة، ورد الاخ مراقب المطبوعات واضح انها مخالفة واحدة وليست كما ورد في كلمة النائب المحترم من انها مطبوعات مرخصة، هي مطبوعة طبعة واحدة وحادثة واحد، وعلاقة الوزارة بالصحف علاقة يربطها التعاون والتفاهم والتصحيح، ولا

يربطها الاسلوب العسكري في ملاحقة الناس لهفوات تقع بسبب سوء اجتهاد.

اما ملاحظته حول موضوع ابن معالي الوزير وقريب معالي الوزير، فهذه شكوك والمجلس لا يناقش شكوك، ولا يناقش نوايا انما يناقش وقائع وحقائق وارقام، اكتفي بهذا الجواب شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، البند الذي يليه السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٣ ـ كتاب معالي وزير الاعلام رقم «٥٥٩» تاريخ ١٩٩٢/٢/١٩ جوابا على السؤال رقم «٢٤» المقدم من سعادة النائب الدكتور احمد عويدي العبادي.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

الموضوع: سؤال الى معالي وزير الاعلام.

بعد التحية، فارجو توجيه السؤال التالي الى معاليه:

نشرت صحيفة الجوردن تايمز يوم ١٩٩٢/١/٧ مقالاً طالبت فيه بوقف انتشار العقائدية الاسلامية، وتخصيص المبالغ المترتبة للقوات المسلحة لهذه الغاية. وحيث ان المقال اساء لقواتنا المسلحة، ولضمير الامة المتمثل بالاسلام، فانني اطلب افادتي عما اتخذه الوزير المختص من اجراء بحق الكاتب والصحيفة وما هي الاسباب التي دعت الى كتابة هذا المقال في هذا الوقت.

واقبلوا احترامي

مقدمه النائب

د. احمد عويدي العبادي

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الاعلام

عمان ـ الاردن

الرقم ٥٥٩/١٦/٥

التاريخ ١٩٩٢/٢/١٩

الموافق ١٤١٢/٨/١٥

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

اشير الى كتاب معاليكم رقم ١٩٢/١٢/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٢/١/٢٠ بشأن السؤال رقم (٢٤) المقدم من سعادة النائب الدكتور احمد عويدي العبادي.

لم اجد في افتتاحية جريدة (الجوردان تايمز) بتاريخ ١٩٩٢/١/١٧ شيئا مما ورد في السؤال عن ان المقال يطالب «بوقف انتشار العقائدية الاسلامية» او بتخصيص المبالغ المترتبة للقوات المسلحة لهذه الغاية (ولعل السائل يقصد تخفيض). كما ان المقال لا علاقة له بالاردن ولا «بقواتنا المسلحة» من قريب او بعيد.

ولعل اطلاعكم على النص الانجليزي والترجمة العربية للمقال، والمرفق طيه، ما يعفيني عن التفصيل في الموضوع.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

وزير الاعلام

محمود الشريف

ترجمة عربية للنص:

دعا الرئيس التونسي زين العابدين بن علي هذا الاسبوع وزراء الخارجية المجتمعين في القاهرة للنظر في سبيل مواجهة انتشار «الاصولية الاسلامية».

ان لدى الرئيس التونسي من الاسباب ما يدعوه للتخوف فهو يواجه تمردا اسلاميا داخليا بالاضافة لتمرد يقع في جواره حيث تهدد جبهة الانقاذ الاسلامية في الجزائر بالقضاء على الديمقراطية واقامة دولة اسلامية. ولكن التساؤل هو كيف يمكن وقف انتشار الاصولية الاسلامية؟

ان دراسة التاريخ الاسلامي تكشف ان استفحال التيار الاصولي كان يقع اما نتيجة لفساد الدولة وضعفها او حينما كانت الامة الاسلامية تواجه تهديدا خارجيا وهاتان الظاهرتان تشهدهما هذه الايام معظم الدول العربية والاسلامية.

وبالمقارنة فان استفحال الاصولية الاسلامية التي شهدتها حقبة السبعينات والثمانينات والتسعينات مشابهة في كثير من ظواهرها مع موجة المد القومي التي شهدتها حقبة الخمسينات والستينات حين قمعت الاتجاهات القومية واليسارية احيانا بطريقة عنيفة من قبل الدولة.

والسؤال اذن هو كيف يقترح الرئيس التونسي بن علي على العرب مواجهة الاصولية الاسلامية؟ لعله يفضل بوصفه رجلا امنيا اسلوب المواجهة.. ولكن السؤال هو هل هذه «المواجهة» مجدية وما هي نتائجها؟

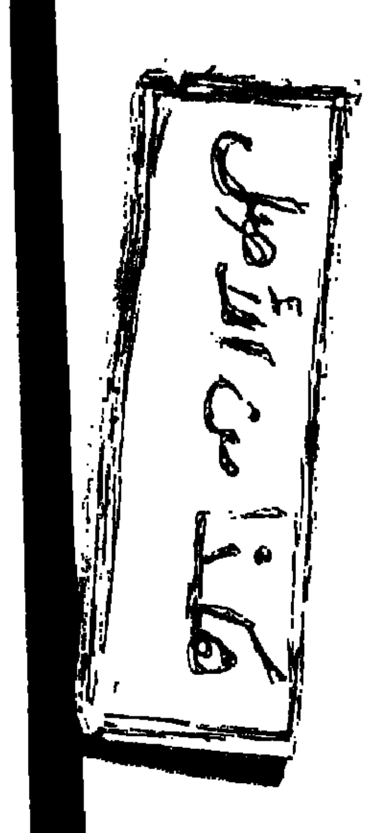
مع انه من الصعب الاجابة على هذين السؤالين بشكل دقيق الا انه يجب التأكيد بان اي مواجهة مع حركة تتمتع بالنفوذ في اوساط الجماهير يمكن ان يؤدي الى تراجع الاتجاه الديمقراطي الذي بدأ يأخذ به العالم العربي، كما انه يؤدي الى تزايد اعداد الاصوليين ولجوئهم الى العمل السري، تماما كما حدث في تونس.

وانطلاقا من التسليم بان تذمر الاصوليين له ما يبرره، فان الطريق الوحيدة لوقف انتشار الاصولية هو معالجة هذا التذمر، وهذا يتطلب ممن يسمون انفسهم «علمانيين» ان يطهروا انفسهم وان يضعوا حدا للفساد وان يحسنوا اداء الدولة ويتصدروا لحل المشاكل الاقتصادية وان يحولوا النفقات العسكرية الى نفقات على التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية.

ان على الدول العربية التي تواجه التهديد الاصولي ان لا ترد باستخدام اساليب القوة غير الديمقراطية، وانما عليهم حل المشاكل التي تعاني منها مجتمعاتهم، وعلى هذه الدول ان تتذكر بانه يجب عليها ان لا تستخدم قوة عضلاتها فقط وانما ذكاءها ايضا، فقوة الدولة لا تتمثل في امكانياتها العسكرية فقط وانما في الاعلام والتعليم والسياسات الاقتصادية والخارجية، والناس يتبعون الاصوليين لانهم يرون فيهم منقذين لهم، والناس سيتبعون اي شخص يعدهم بمستقبل افضل.

Which way to go?

Tunisian President Zine Al Abdine Ben Ali this week urged the Arab foreign ministers meeting in Cairo to consider whys of combating the spread of Muslim fundamentalism. Ben Ali hascuase to alarmed. He has a muslim insurgency at home and next door in Algaerium where the Islamic Salvation Front (FIS) is threatening to dump demoracy and establish an Islamic state. But how can Muslim fundamentalism be stemmed?



A study of Muslim history would reveal that fundamentalism has always come forward either as a result of state corroption and weakness or when the Muslim umma (nation) faced foreign threat. These two phemomena exist side by side these days in almost all Arab and Muslim contries.

In comparison the surge in Muslim fundamentalism in the 1970s, 80s and 90s is in many ways similar to the drive of Arab nationalism in the 1950s and 1960sm In the 195Os and the 1960sArab nationalism and trends of the left were supressedm sometimes brutally. by the state. So the &uestion is how does Ben Ali propose that Arabs fight Muslim fundamentalism? Being a security man by profession, he most probably would favour confrontation. But would confrontation do? And what are its conse&uences?

While it is difficult to answer these two &uestions whit any certaintym it must be amphasised that any confrontation with such a poonia movement would lead to regression in democratic trends now taking hold in the Arab World. If would also boost their following and drive them underground as has alrendy happened in Tunisia.

Considering that fundamentalists, greivances are genuinem hte only way the fundamentalism can be checked and halted is to address those concerns. This re&uires the so-called seculars to clean their actm to stem corruption to improve stst functioning, to address economic problems and to divect hands from the military into education, health and social services Arab states that face fundamentalism threats should not react by the use of force or undemocratic means they should only react by sincerely addressing the problems from which their societies ssuffer. These states should rmember that they not only use the power of their muscles but that of their intelect. Power is not only in militarism but also in finformation education and sound ecomomic and foreign plicies. People only follow fundamentalists becusc they see them as saviours. They would follow anyone who promises a better furure.

معالي رئيس المجلس: الدكتور احمد العبادي.

الدكتور احمد العبادي: شكراً سيدي الرئيس.

حقيقة ورد في جواب معالي الوزير وارجو إن اقتبس هنا لانه قضية حساسة جداً، يقول جواب الوزير في كتابه المؤرخ في ١٩٩٢/٢/١٩.

لم اجد في افتتاحية جريدة (الجوردان تايمز) بتاريخ ١٩٩٢/١/١٧. شيئاً مما ورد في السؤال على ان المقال يطالب (بوقوف انتشار العقائدية الاسلامية) اوبتخصيص المبالغ المترتبة للقوات المسلحة لهذه الغاية (ولعل السائل يقصد تخفيض) كما ان المقال لا علاقة له بالاردن ولا «بقواتنا المسلحة» من قريب او بعيد.

ولعل اطلاعكم على النص الانجليزي والترجمة العربية للمقال والمرفق طيه، ما يعفيني عن التفصيل في الموضوع. انتهى الاقتباس.

اولا: انا سألت عن تاريخ ١/٧ ولم اسأل عن تاريخ ١/١٧ ومعالي الوزير يقول في كتابه (افتتاحية الجوردان تايمز في ١/١٧) كما ترون ايها السادة بين ايديكم.

ويرفق لنا ترجمة لمقال نشر ب (٩٢/١/٧) نلاحظ هنا عدم الدقة، حقيقة دائما في كتب معالي الوزير عدم الدقة في الاشياء، واضحة جداً.

هذا ما قاله للمجلس، لكن ترى ايها السادة ماذا قال معالي الوزير في النشرة المقيدة؟

النشرة المقيدة في التقرير الصحفي المقيد الصادر يوم الثلاثاء، او يوم الثلاثاء (١/٧) يقول معالي الوزير وهي النشرة المقيدة تعرفوا انها مخصصة لعدد محدود جداً من المسؤولين في البلد.

اقتبس هنا ما كتبته وزارة الاعلام وافترض انه صادر عن معالي الوزير في هذه الحالة، اقتبس:

الجوردان تايمز قالت في مقالها الافتتاحي:ـ

بان شعبية العقائدية الاسلامية، اذن أنا استخدمت الكلمة التي استخدمها كتاب النشرة المقيدة الصادرة عن وزارة الاعلام التي يرأسها الوزير.

اعيد الاقتباس:

بان شعبية العقائدية الاسلامية لدى الامة العربية تعود الى فساد الحكومات وضعفها، او لتعرضها لخطر خارجي.

ولا زلت اقتبس:

وقد اشار في الصحيفة الى ان الطريق الوحيد لوقف انتشار هذه العقائدية، تتم عن طريق مخاطبة مشاكل وهموم شعوبنا من خلال تحسين اداء الحكومة، ومعالجة المشاكل الاقتصادية، وتحويل كتاب معالي الوزير في النشرة المقيدة يقول وتحويل اموال الدولة التي تصرف للقوات العسكرية نحو التعليم ونمو سياسات اقتصادية وخارجية سليمة لان الشعب يتبع حركات التي تعطيه وعوداً بالخلاص.

انتهى الاقتباس.

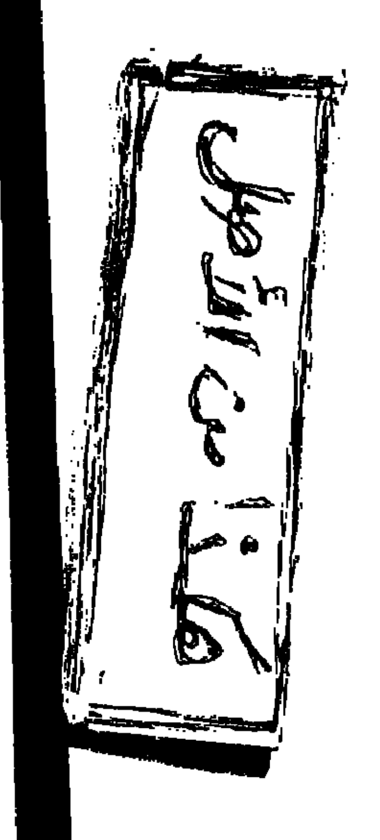
هذا مصور عن النشرة المقيدة، ايضاً المقال الانجليزي اللي هو بعنوان (Which way to go) يقول ايضاً في الفقرة الاخيرة:

(To divert funds from the military into education, health and social services)

بيقول كما ن في اخر فقرة:

(Power is not only in militarism but also in infomation, edeucation and soundecomomic and foriegn policies).

اذن المقال في الانجليزي واحنا بنعرف نقرأ انجليزي يا معالي الوزير ومقال بالعربي وفي النشرة المقيدة، نجد بانه يتحدث عن تحويل الاموال من، الى محاربة العقائدية الاسلامية، وكلمة العقائدية الاسلامية التي استخدمتها في



سؤالي، هي تلك الكلمة وذلك الاصطلاح الذي استخدمه الوزير في نشرته المقيدة، اذن انا لم اتي بشيء جديد، وهنا نجد وجهين وهنا نجد صورتين تماماً مختلفة تمام الاختلاف.

فهل يا ترى الانسان عندما يكون في موقع المسؤولية حتى وفي وزارة الاعلام بالذات، ان يكون له وجه تحت السطح ووجه فوق السطح، كما نجد هنا في النشرة المقيدة وكما نجد في الجواب الذي فيه تضليل واضح لكلا المجلسين، وهما مجلس الوزراء ومجلس النواب.

لذلك فانني حقيقة ارى ان معالي الوزير حتى في ترجمة النص العربي المرفق ايها السادة في جدول الاعمال يقول:

في الفقرة الاخيرة من الصفحة الاولى من المترجم يقول: وهنا اقتبس ما بترجمة معالي الوزير الذي يقول: ارفق بطيه نسخة مترجمة عن النص الانجليزي ولذلك يغنيني عن التفاصيل، انا اعطيه التفاصيل من خلال ما قال وانطلاقاً من التسليم بان تذمر الاصوليين له ما يبرره، فان الطريق الوحيدة لوقف انتشار الاصولية هو معالجة هذا التذمر، (وقف انتشار الإصولية) يعني الاسلام وهذا يتطلب ممن يسمون انفهسم (علمانيين) ان يطهروا انفسهم وان يضعوا حدا للفساد وان يحسنوا اداء الدولة ويتصدروا لحل المشاكل الاقتصادية وان يحولوا.

وهنا نفس معالي الوزير يستخدم كلمة (يحول) لم استخدمها انا، استخدمها نفس معالي الوزير.

النفقات العسكرية الى نفقات على التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية.

اذن يا معالي الوزير انا لم افتري ولم اتجنى انما انا من فمك ادينك، وبالتالي فلا اعتقد اطلاقاً ان الوجهين يمكن ان يكونا شيئاً صحيحاً، ولا اعتقد، ارجو يا سيدي الرئيس ان تشطب من المحضر كلمة معالي الوزير عندما قال (الاسلوب العسكري (المؤسسة العسكرية الاردنية) مؤسسة نعتز بها ونفتخر ولا نسمح لاي انسان ان يتطاول حتى في كلمة التلميح عليها، ولذلك ارجو رجاءا حارا ان يشطب من محضر الجلسة كلمة (الاسلوب العسكري) هو اسلوب يشرفنا جميعاً ويشرف الوزير ايضا، شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، معالي وزير الاعلام.

معالي وزير الاعلام: الجدل يدور حول ترجمة وليس في مجال النص اي اجتهاد، والنص الانجليزي امامنا والنص العربي امامنا والمقال لا يتحدث عن الاردن لا من قريب او من بعيد ولا عن قواتنا المسلحة، استخدم تعبير (militarism)، وهو بيستخدم تعبير (To divert funds from the military) يعني تحويل النفقات او المصاريف من الجهات العسكرية، لم يتحدث عن القوات العسكرية الاردنية، وبالتالي لامجال للمزاودة بالنسبة لموضوع القوات العسكرية الاردنية، الموضوع ليس عن القوات العسكرية الاردنية ولا عن الاردن، تتكلم عن ظاهرة اسمها: (Islamic Fundamentalism) متداول في كل صحافة العالم، وهو يتحدث مش عن المسلمين ولا عن الاسلام، انما يتحدث عن

ظاهرة، حركات اسلامية معينة وجدت نفسها في مواجهة مع بعض الدول ويعلق على التصريحات الرئيس التونسي.

ومن خلال التعليق يقول:

ان هذه الحركات لا تجابه بالعنف وانما تجابه بالاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد العربية والاسلامية.

هذا روح المقال وهذا نصه بين ايدي السادة النواب، واكتفي بهذا القدر والسلام عليكم.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، البند الذي يليه السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٤ - كتاب معالي وزير المالية رقم «٢٢٦٣» تاريخ ١٩٩٢/٢/١٩ جواباً على السؤال رقم «١٧» المقدم من معالي النائب السيد محمد العلاونة.

معالي رئيس مجلس النواب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ارجو توجيه السؤال التالي الى كل من اصحاب المعالي وزيري المالية والزراعة، بعد ان ورد على لسان معالي وزير المالية إثناء رده على ملاحظات السادة النواب اثناء مناقشة الموازنة العامة للدولة والملاحظة قول معاليه رداً على ما ورد من ملاحظات على مديونية المزارعين وان وزارة المالية قد قدمت قرضاً الى مؤسسة الاقراض الزراعي بقيمة خمسة ملايين دينار بدون فائدة كون المؤسسة قامت باعفاء مديونية المزارعين من سنة ١٩٩٠ باثر رجعي الى سنة ١٩٨٠.

السؤال الاول الى معالي وزير المالية

أ - ما هي ملابسات هذاالقرض علماً ان لدى المؤسسة مبلغ تسعة ملايين دينار اربعة منها في صندوق الطوارىء وخمسة ارباح محققة من فوائد قروض المزارعين كانت لم تدرج في موازنة المؤسسة التي عرضت على مجلس ادارة المؤسسة التي ترأستها اثناء فترة الوزارة كوزير للزراعة في النصف الاول من سنة ١٩٩١ وطالما ان قرار مجلس النواب هو الاعفاء للفوائد المترتبة على القروض سنة ٨٩ و ٩٠ والفوائد المترتبة على فترة سماح سنتين ثم القروض الممنوحة لغاية سنة ٩٤ وقد كنت قدمت كشف بهذه الخلاصة الى مجلس الوزراء في ذلك الوقت اذ بلغ المبلغ الاجمالي للاعفاء كما ذكر اعلاه حوالي تسعة عشر مليون دينار، ولما لم يبلغ الاعفاء الذي قامت به المؤسسة لا يتجاوز ستة ملايين ونيف وهذا المبلغ ضمن المبلغ الفائض من الارباح لدى مؤسسة الاقراض..

وكان يمكن تسديد هذا المبلغ دفتريا لدى المؤسسة دون الحاجة الى سيولة تحتاجها المؤسسة لهذا الغرض لامن الخزينة ولا من غيرها؟

ب - لماذا خالفت مؤسسة الاقراض قرار مجلس النواب المذكور بغض النظر عمن اصدر القرار ان كان معالي الوزير او مجلس وزراء الذي لا يستطيع ان ينقض قرار مجلس النواب، فكان من جرائه اعادة مبالغ الى مقترضين كانوا قد سددوا مستحقاتهم وهذا يدل على مقدرتهم على الدفع ليعود باثر رجعي الى

سنة ١٩٨٠ واذا استثنينا بعض القادرين على الدفع ولم يسددوا مماطلة فان الكثير الكثير ممن لم يسددوا كانوا غير قادرين على السداد وهذا هو السبب في اعتقادي الذي دفع بمجلس النواب الى اتخاذ قراره المذكور انذاك بقصد التخفيف من اعباء الفلاحين الزراعيين واطلاق يد الفلاح بحرية اكثر على استئناف انتاجه الزراعي، الامر الذي لم يتحقق من خلال ما قام به معالي وزير المالية باعطاء المؤسسة خمسة ملايين دينار من الخزينة نقدا وبدون فوائد لاعادة ما دفع للقادرون من مستحقات كانوا قد دفعوها عن اقتدار وسعة، اذاً هذا الذي قام به معالي الوزير كان ولا يزال مشكلا اشارة استفهام كبيرة نريد من معاليه توضيحها من خلال هذا السؤال؟.

السؤال الثاني الى معالي وزير الزراعة

أ - هل الخمسة ملايين التي لم تنزل في موازنة المؤسسة كما هو مذكور اعلاه بحجة انها لم تحصل قد ادخلت الموازنة المذكورة علما بان مجلس الادارة كان قد ردها حتى تظهر الخمسة ملايين فيها بوضوح تام؟

ب - لماذا عمدت المؤسسة الى ارجاع واعادة المبالغ التي استوفتها من المزارعين المقتدرين من سنة ٨٠ - ٩٠ خلافاً لقرار مجلس النواب طالما ان المقصود تخفيف اعباء الفلاحين المزارعين الذين لم يتمكنوا من الدفع لعدم مقدرتهم وقد توقف بعضهم عن الانتاج بسبب ذلك وبعضهم الاخر قد هجروا وحداتهم الزراعية لعدم تمكنهم من الاستمرار واخرين ادخلوا السجن وقد لوحقوا قانونيا لبعض الوقت ولا زالت المضايقات، قائمة بذلك حتى الساعة.

واقبلوا فائق الاحترام.

التوقيع
النائب محمد العلاونة

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة المالية
عمان
الرقم ٢/١٤/٢٢٦٣
التاريخ ١٩٩٢/٢/١٩
الموافق

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة الى كتابكم رقم ١٨٧/١٢/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٢/١/٢٠ بموضوع سؤال معالي النائب المهندس محمد العلاونة رقم (١٧) حول القرض المقدم من وزارة المالية الى مؤسسة الاقراض الزراعي والبالغ (٥) ملايين دينار راجيا ان اوضح ما يلي:

١ - لقد تم تقديم هذا القرض استنادا الى قرار مجلس الوزراء الوارد في كتاب الرئاسة رقم ٩٧٤٦/١١/٦٢ تاريخ ١٩٩١/٩/٢٠ حيث تضمن هذا القرار ما يلي:

أ - انشاء صندوق خاص لدى مؤسسة الاقراض الزراعي لغايات دعم المقترضين وفق الترتيبات التالية:

١ - تقدم وزارة المالية التمويل المطلوب للصندوق بقيمة (٥) ملايين دينار.

٢ - يتم تسديد هذا المبلغ على مدى (٢٧) قسطا، نصف سنوي يستحق

الاول منها بتاريخ ١٩٩٤/١/١.

٣ - تمنح المؤسسة فترة سماح حتى ١٩٩٣/١٢/٣١.

ب - يتم تأمين التمويل من مخصصات الموازنة الطارئة.

٢ - تم اعفاء المزارعين المقترضين من الفوائد التي استحقت على القروض خلال الفترة ١٩٨١/١/١ - ١٩٩١/٨/٣١ حيث بلغ مجموع الاعفاءات مبلغ (٦ر٢) مليون دينار شملت (٢٥) الف مقترض و (١٧٥٠٤) قرضا.

٣ - لقد تمت عملية الاعفاء ضمن اسس ومعايير تم وضعها لمراعاة صغار المزارعين المقترضين، حيث تم تقسيم المقترضين الى مجموعات والمجموعات الى فئات حسب قيمة القرض ويلاحظ في هذا المجال ما يلي:

أ - لقد تم توجيه الاعفاء الى صغار المقترضين بنسبة كبيرة اذ استفاد من الاعفاء المقترضين بمبالغ لغاية (١٠٠٠) دينار والبالغ عدد قروضهم (٦٣٣٤) قرضاً اي ما نسبته (٣٦٪) من عدد القروض وكذلك فان المقترضين من الفئة الثانية من (١٠٠١ - ٣٠٠٠) دينار فقد بلغ عدد قروضها (٥١٤٤) قرضا وبما نسبته (٥ر٢٩٪) من عدد القروض.

ب - اما كبار المقترضين فان عدد المستفيدين من الاعفاء للفئة من (١٥٠٠١ - ٣٠٠٠٠) دينار فقد بلغ عدد قروضهم (٦٨٩) قرضا وبما نسبته (٤٪) من عدد القروض. وكذلك فان المقترضين من الفئة الاخيرة من ٣٠٠٠١ - ٥٠٠٠٠) دينار فقد بلغ عدد قروضها (٩٥) قرضا وبما نسبته (٥ر٠٪).

٤ - ان احد مبررات منح القرض المذكور كان لمواجهة نقص السيولة التي تعاني منه المؤسسة في مواجهة التزاماتها المختلفة اضافة الى تنفيذ خطتها في منح قروض جديدة للمزارعين وبالرغم من ذلك فان الفوائد المعفاة زادت عن قيمة القرض بمبلغ (٢ر١) مليون دينار اضافة الى تحملها لقيمة القرض المذكور.

٥ - لقد رغبت الحكومة في معالجة قضية الاعفاء من الفوائد دون التأثير على الاوضاع المالية على المؤسسة علما بان مبلغ ال (٩) ملايين دينار الموجودة لدى المؤسسة منها (٤) ملايين دينار موجودة في صندوق الطوارىء و (٥) ملايين دينار ارباح محققة من فوائد قروض المزارعين مستثمرة اصلا في انشطة المؤسسة المختلفة والتي ينعكس اثرها على بنود موجوداتها المتعددة مثل موجوداتها لدى البنوك والقروض.. الخ بمعنى اخر بانه لولا وجود حساب للإحتياطي العام (صندوق الطوارىء) لما تمكنت المؤسسة من دعم رأسمالها او التخفيف من النقص في سيولتها الامر الذي يعني صعوبة معالجة عملية الاعفاء دفتريا، اذ إن ذلك يعني اضافة اعباء جديدة تزيد من النقص في السيولة المتمثلة في مبالغ الفوائد المعفاة والتي كانت تشكل رافدا مهما لايرادات المؤسسة وذات اثر كبير على سيولتها.

اما بالنسبة للفقرة (ب) من سؤال معالي النائب المحترم المتعلقة باعادة مبالغ للمقترضين الذين كانوا قد سددوا ما عليهم فانني ارجو ان اوضح ما يلي:

١ - لقد تم اعادة الفوائد للمقترضين المسددين قروضهم حيث بلغ عدد هذه القروض (٥١٩٨) قرضاً وبلغت قيمة الاعفاءات لهذه المجموعة (١ر١) مليون دينار، لقد تم اتخاد هذا الاجراء تحقيقا للعدالة فيما بين المقترضين اذ لا يجوز اعفاء المقترضين غير المسددين لقروضهم او فوائدها ونكافئهم بذلك على عدم التزامهم ولا نقوم بمساعدة الملتزمين مع المؤسسة والمسددين لقروضهم حسب مواعيدها، اضافة الى ان نسبة كبيرة منهم من غير المقتدرين، ومن صغار المقترضين وان تسديدهم لقروضهم وفوائدها هو دليل التزامهم اكثر منه دليل اقتدار..

٢ - ان من الاسباب التي ادت الى هذا التوجه هو عدم معاقبة المقترضين الملتزمين بالدفع ومكافأة المتخلفين الامر الذي سيؤدي الى عدم استمرار هؤلاء الملتزمين بالدفع بتسديد الاقساط والفوائد المستحقة عليهم في مواعيدها في المستقبل.

وقد جاء اتخاذ القرارات المبينة اعلاه وفق القوانين والانظمة المرعية التي تعطي الحق لمجلس الوزراء والاجهزة المعنية اتخاذها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،

باسل جردانة

وزير المالية

معالي رئيس المجلس: معالي الاستاذ محمد العلاونة.

السيد محمد العلاونة: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً معالي الرئيس

الحقيقة اود ان انوه بداية، ان السؤال مؤرخ في ٩٢/١/٧، لأتلقى الجواب عليه على جدول اعمال هذه الجلسة، اي مضى قرابة (شهرين) خلافاً لما نص عليه النظام الداخلي على ان المدة يجب ان تكون اسبوعين.

ابدأ من حيث ختم معالي الوزير رده، اذ يقول في اخر فقرة ان اتخاذ هذا القرار:

قد تم وفق القوانين والانظمة المرعية التي تعطي الحق لمجلس الوزراء والاجهزة المعنية اتخاذها.

اعتقد ان هذا القرار مخالف لما اتخذه المجلس الكريم عندما طلب من الحكومة ان يشمل الاعفاء المقترضين المعوزين، ولم يشر قرار مجلس النواب الى اي اثر رجعي، بل اتجه الى الامام واشار الى (سنتين) سماح بعد (٩٢/٩١/٩٠) ولغاية (٩٤) وكانت هناك دراسة، بناء على هذا القرار بتكليف من دولة رئيس الوزراء آنذاك وبلغ مجموع الاعفاء حسب الدراسة (١٩) مليون دينار، اذن كيف يمكن للحكومة السابقة ان تتخذ القرار اللي ذكره معالي وزير المالية هو الذي يخالف قرار المجلس شكلا ومضمونا ليقول معاليه ان القرار اتخذ وفقاً للقوانين والانظمة المرعية.

ثانيا: يقول معاليه في الفقرة (أ):

(٥) ملايين ذهبت الى صندوق خاص لدى المؤسسة لغايات دعم المقترضين، وان المبلغ لا يغطي كامل المطلوب من الصندوق

حيث بقي عجز (مليون ومئتين الف دينار) غطته المؤسسة من سيولاتها النقدية، لنجد ان الفقرة (الرابعة) من رد معاليه تقول:

ان مبررات هذا القرض مساعدة المؤسسة لمواجهة نقص السيولة النقدية التي تحتاجها في مواجهة التزاماتها المختلفة واذا كانت مهمة المؤسسة توفير السيولة النقدية لتوفير مزيد من فرص الاقراض للمزارعين، فان هذا القرض كما يظهر من الرد قد ارهق المؤسسة واستنزف من سيولتها (١٫٢٠٠) مليون دينار، اي حرمت مشاريع زراعية مستحقة من التمويل، من اجل اعادة مبالغ الى المقترضين باثر رجعي الى سنة (٨٠).

في الفقرة (الخامسة) يقول:

لقد رغبت الحكومة في معالجة قضية الاعفاء من الفوائد دون التأثير على الاوضاع المالية على المؤسسة.

وهذا بطبيعة الحال يتناقض مع ادعاء العلة الاولى.

ثالثا: ان لدى المؤسسة (٩) ملايين دينار، (اربعة) في صندوق الطوارىء، (٥) ملايين ارباح محققة من فوائد القروض، كان يمكن ان تغطي الاعفاء المحدود دفترياً دون الحاجة الى ارهاق الخزينة بانفاق (خمسة) ملايين دينار على شكل اعادة مبالغ نقدية، وفي الوقت نفسه يوفر على المؤسسة (١٫٢٠٠) مليون دينار سيولة نقدية كما ذكرت سابقا.

اما قول معاليه ان (٩) ملايين مستثمرة اصلا، فهذا لا يحتاج الى بيان اذا قلنا ان موجودات المؤسسة النقدية كلها مستثمرة، علماً ان (٥) ملايين دينار فوائد مستحقة لم تستوفي بعد ولم تدرج في الموازنة التي عرضت على مجلس الادارة باجتماعه الاول لسنة (٩١) فكيف يمكن استثمارها وهي لم تستوفي بعد؟

رابعا: اذا كان المبلغ الذي تم اعادته (١٫١) مليون دينار كما تضمن رد معاليه فيما ورد في صفحة (٧) فقرة (أ) فاين ذهبت باقي (الخمسة) ملايين التي استلمتها المؤسسة نقداً في وزارة المالية؟

انني لا زلت انتظر رد معالي وزير الزراعة حول هذا الموضوع رغم المدة الطويلة التي مضت على السؤال كما اسلفت في بداية حديثي، وان جواب معالي وزير المالية قد زاد من شكوكي حول سلامة الموضوع ولي لقاء مع مجلسكم الكريم عند تسلم رد معالي وزير الزراعة، وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، البند الذي يليه.

السيد الامين العام:

٥ - كتاب معالي وزير الداخلية رقم «٩٢٧٩» تاريخ ٢٠/٢/٩٢ جوابا على السؤال رقم «٢٠» المقدم من سعادة النائب السيد جمال حداد.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد.

ارجو التكرم معاليكم برفع السؤال المرفق الى معالي وزير الداخلية راجياً اجابته ضمن المدة القانونية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب جمال حداد

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي وزير الداخلية الاكرم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد.

ارجو التكرم معاليكم بالاجابة على السؤال التالي مع بالغ الشكر والتقدير.

اولا: عدد مكاتب التكسي العاملة في مدينة اربد وعنوان كل مكتب.

ثانيا: هل تتوفر شروط الترخيص لمثل هذه المكاتب من حيث.

أ - ملكية صاحب المكتب المؤسس لعدد السيارات اللازمة لترخيص المكتب.

ب - هل تتوفر ساحات خاصة ذات عقد ايجار ساري المفعول لهذه المكاتب راجيا تزويدنا بصورة عن ذلك

ج - هل ترخيص هذه المكاتب يتناسب مع حركة المرور داخل المدينة.

د - هل العاملين على ادارة هذه المكاتب هم اردنيون ام عمال وافدون.

هـ - ما هي الاسس التي يمنح بموجبها ترخيص لمثل هذه المكاتب وهل هناك دراسات موثقة للعدد اللازم لمثل هذه المكاتب.

و - تجديد الترخيص لمثل هذه المكاتب هل يراعى فيه الترخيص الاصل عند بدء التأسيس.

ز - هل هناك تنسيق مع بلدية اربد عند اعطاء التراخيص لمثل هذه المكاتب.

ارجو التكرم معاليكم بالاجابة ضمن المدة القانونية وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

النائب جمال حداد

١٩٩٢/١/٨

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الداخلية
عمان
الرقم س/١٧/٩٢٧٩
التاريخ
الموافق ١٩٩٢/٢/٢٠

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم ٣/١٦/١٢/٢٠٧ تاريخ ١٩٩٢/١/٢٠، ومرفقه السؤال المقدم من سعادة النائب جمال حداد بخصوص مكاتب التكسي العاملة داخل مدينة اربد.

ارجو ان ابين لمعاليكم الامور التالية:

١ - بلغ عدد المكاتب المرخصة والمصرح لها بالعمل في مدينة اربد (٢٦) مكتب تغطي معظم احياء وشوارع المدينة.

٢ - تقدم طلبات فتح المكاتب الى لجنة السير الفرعية لدراستها واتخاذ القرار المناسب بشأنها عملا باحكام القانون السير رقم (١٤) لسنة ١٩٨٤ بعد الاستئناس بتوصيات اللجنة الفنية المنبثقة عن اللجنة الفرعية ووفقا لاحتياجات المواطنين لهذه الخدمة في كل حي من احياء مدينة اربد.

٣ - بعد صدور قرار لجنة السير الفرعية ينشر في الصحف المحلية ليطلع عليه المواطنون لتقديم الاعتراض عليه فيما اذا كان ذلك يضر بمصالحهم، ثم يصدق من سلطة الترخيص حسب الاصول القانونية ويحال الى الجهات المعنية لتنفيذ القرار ومنح طالب الترخيص التصريح للمباشرة بتجهيز المكتب وتوفير السيارات.

٤ - عملا باحكام البند ثانيا فقرة (ز) من اسس ترخيص وتشغيل سيارات الاجرة الصغيرة العمومية يعين الحد الاعلى للسيارات التي يمكن ترخيصها وتشغيلها في المكتب بموجب قرار يصدر عن لجنة السير الفرعية على ان لا تزيد على (٢٥) سيارة يسجل منها (٥) سيارات فقط باسم صاحب المكتب ويوزع العدد الباقي على اصحاب الطلبات حسب الاولوية بقرار من مدير الشرطة وتصديق المحافظ عليه.

٥ - لقد تضمنت الاسس المشار اليها الشروط الواجب توفرها في طالب الترخيص وفي المكتب، وتعتبر مكاتب سيارات الاجرة العمومية المرخصة قبل صدور هذه الاسس قائمة وتستمر في العمل وفق شروط، تراخيصها الاساسية، ويتم ايقاف هذه المكاتب عن العمل في حالة الاخلال بأي شرط من شروط ترخيصها ولا يعاد فتحها الا بعد تصويب اوضاعها وفقا لهذه الاسس.

٦ - جميع العاملين في ادارة مكاتب التكسي من الارذنيين.

٧ - أؤكد على ان التنسيق ما بين اللجنة والبلدية حين اعطاء التراخيص لمثل هذه المكاتب قائم ومستمر بدليل ان رئيس البلدية عضو في لجنة السير الفرعية ويشارك مندوب عنها في اعمال اللجنة الفنية ويحصل طالب الترخيص المصرح له بفتح مكتب تكسي على رخصة مهن من البلدية تجدد سنويا دون الرجوع الى لجنة السير.

ارجو التفضل بالاطلاع.

واقبلوا فائق الاحترام

جودت السبول

وزير الداخلية

نسخة لعطوفة مدير الامن العام/ اشارة لكتابه رقم ٨/١١٤٢/٤/٨ تاريخ ٨/٢/١٩٩٢.

نسخة لعطوفة محافظ اربد اشارة لكتابه رقم ق/١١/٣/مكاتب/١٧٥١ تاريخ ١٨/٢/١٩٩٢.

نسخة لمدير مكتب معالي الوزير مع صورة عن المرفقات٧

نسخة للملف س/٣/٢

المرفقات :

١ - صورة عن تقرير اللجنة المكلفة بالكشف على المكاتب ويتضمن اسماء وعناوين المكاتب واسماء مالكيها.

٢ - صورة عن اسس ترخيص وتشغيل السيارات المشار اليها اعلاه والتعديلات التي طرأت عليها.

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الداخلية

محافظة اربد

الرقم ق/١١/٣/مكاتب/١٧٥١

التاريخ ١٨/٢/١٩٩٢م

الموافق

معالي وزير الداخلية

اشير لكتاب معاليكم رقم س/٣/٢/٥١٢٤٥ تاريخ ٢٣/٩/١٩٩١، المتعلق بمكاتب التكسي داخل مدينة اربد.

اقدم لمعاليكم طيا صورة عن التقرير المقدم من اللجنة التي تم تشكيلها للكشف على هذه المكاتب، حيث تبين بان جميع هذه المكاتب غير مستوفية للشروط القانونية وبحالة اتخاذ قرار من لجنة السير الفرعية لاغلاق هذه المكاتب التي يعمل بها حوالي ٦٥٠ سيارة فان النتائج ستكون سلبية.

ارجو معاليكم التكرم بالاطلاع والايعاز بما ترونه مناسباً لاتمكن من اجراء اللازم

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

محافظ اربد

فايز العبادي

لاهتمام السيد عيسى بك محمود الاكرم

عطوفة محافظ اربد

اشارة لكتاب عطوفتكم رقم ق/١١/٣/مكاتب/١٥٧٠٧ تاريخ ١/١٢/١٩٩١ والمتضمن تشكيل لجنة للكشف على مكاتب التكسي داخل مدينة اربد.

قمنا نحن الموقعين بادناه باجراء الكشف الحسي على جميع مكاتب التكسي داخل مدينة اربد والبالغ عددها (٢٦) مكتباً حيث تبين لنا بان جميع هذه المكاتب غير مكتملة الشروط القانونية المطلوبة وكما هو مبين بادناه باستثناء مكتب واحد وهو مكتب تكسي الجهاد والعائد للسادة محمود احمد ابو عايشة ومحمد رسلان والواقع في ضاحية الحسين.

١ - مكتب تكسي الناصر - شارع الجيش والعائد للسيد امين محمد الناصر.

أ - عدم وجود وحدة صحية في المكتب.

ب - عدم وجود طفايات وادوات السلامة العامة.

ج - عدم وجود ساحة مناسبة حيث توجد ساحة صغيرة جدا والسيارات تقف في الشارع الرئيسي.

٢ - مكتب تكسي فريد - شارع سعد زغلول والعائد للسيد محمد فريد ست ابوها.

أ - عدم وجود وحدة صحية في المكتب.

ب - عدم وجود مغسلة وادوات السلامة العامة.

جـ - عدم وجود ساحة لوقوف السيارات وانما تقف في الشارع العام.

د - مساحة المكتب اقل من المساحة المطلوبة.

٣ - مكتب تكسي الشرق - شارع بغداد والعائد للسيد فيصل فالح عواوده.

أ - عدم وجود طفايات وادوات السلامة العامة.

ب - يوجد حمام غير صالح وغير مجهز.

جـ - عدم وجود ساحة لوقوف السيارات وانما تقف في الشارع العام.

د - مساحة المكتب ٢٠م^2 تقريبا واقل من المساحة المطلوبة.

٤ - مكتب تكسي فلسطين - شارع سعد زغلول - العائد للسيد محمود محمد خلف واخوانه.

أ - يوجد وحدة صحية وبحاجة الى صيانة.

ب - عدم وجود ساحة لوقوف السيارات وانما تقف في الشارع العام.

جـ - مساحة المكتب ٣×٣ م تقريباً وهي اقل من المساحة المطلوبة.

٥ - مكتب تكسي امية - شارع محمد فريد والعائد للسيد عليان برجس الطعاني.

أ - توجد في المكتب طفاية حريق واحدة.

ب - توجد في المكتب مبولة فقط.

جـ - مساحة المكتب اقل من المساحة المطلوبة.

د - عدم وجود ساحة لوقوف السيارات وانما تقف في الشارع العام.

هـ - يقع المكتب بالقرب من اشارة ضوئية وتقاطع طرق.

٦ - مكتب تكسي المدينة - شارع محمد فريد - والعائد للسيد ناصر محمود عبيدات.

أ - عدم وجود وحدة صحية.

ب - عدم وجود ساحة لوقوف السيارات فيها وانما تقف في الشارع العام.

٧ - مكتب تكسي الاقصى - شرق مخيم اربد والعائد للسيد خالد حسن السليتي.

أ - عدم وجود طفايات وادوات السلامة العامة.

ب - الوحدة الصحية غير صالحة وبعيدة عن المكتب.

جـ - مساحة المكتب ٣×٥ م فقط.

د - لا توجد ساحة لوقوف السيارات وانما تقف الشارع العام.

٨ - مكتب تكسي الاميرة هيا - مخيم اربد والعائد للسيد يوسف سالم سليمان عسكري.

أ - مساحة المكتب ٣×٤ فقط.

ب - عدم وجود ساحة لوقوف السيارات فيها وانما تقف في الشارع العام.

٩ - مكتب تكسي عالية - شارع فوعرا العائد للسيد احمد محمد المواسي.

أ - عدم وجود وحدة صحية.

ب - ساحة المكتب ٣×٤م.

جـ - عدم وجود ساحة لوقوف السيارات فيها وانما تقف في الشارع العام.

١٠ - مكتب تكسي الاميرة بسمة - شارع البارحة والعائد للسيد يوسف احمد دلقموني.

أ - وحدة صحية غير صالحة وعدم وجود مغسلة وادوات السلامة العامة.

ب - عدم وجود طفايات وادوات السلامة العامة.

جـ - مساحة المكتب ٣×٤م.

١١ - مكتب تكسي الزعبي - شارع فلسطين - والعائد للسيد احمد حسن الزعبي.

أ - الساحة التابعة للمكتب غير معبدة.

١٢ - مكتب تكسي الخطيب حي المواجه والعائد للسيد راشد محمود راشد الخطيب.

أ - عدم وجود ساحة لوقوف السيارات فيها.

١٣ - مكتب تكسي حرز الله - شارع فراس العجلوني والعائد للسادة نصر محمود فالح حرز الله واخوانه.

أ - عدم وجود طفايات وادوات السلامة العامة.

ب - عدم وجود ساحة لوقوف السيارات فيها وانما تقف في الشارع العام.

١٤ - مكتب تكسي الرشيد - شارع الرشيد والعائد للسادة ابراهيم حمد جرادات واولاده.

أ - عدم وجود حمام في المكتب.

ب - عدم وجود طفايات وادوات السلامة العامة.

جـ - مساحة المكتب ٤×٣م تقريباً.

د - عدم وجود مساحة لوقوف السيارات فيها وانما تقف في الشارع العام.

١٥ - مكتب تكسي الشهيد - شارع ايدون والعائد لورثة محمد ظاهر سليمان.

أ - عدم وجود طفايات وادوات السلامة العامة.

ب - الوحدة الصحية بحاجة لصيانة.

جـ - مساحة المكتب ٦×٤ م تقريبا.

د - عدم وجود ساحة لوقوف السيارات وانما تقف في الشارع العام.

١٦ - مكتب تكسي الجامعة - شارع الاهرام والعائد للسيد محمود عبدالرحمن مناصرة.

أ - عدم وجود طفايات وادوات السلامة العامة.

ب - الوحدة الصحية بحاجة لصيانة.

جـ - عدم وجود ساحة لوقوف السيارات فيها وانما تقف في الشارع العام.

١٧ - مكتب تكسي البيضاء/ شارع الملك طلال - والعائد للسيد شحادة الطيراوي.

أ - عدم وجود طفايات وادوات السلامة العامة.

ب - مساحة المكتب ٢×١م عبارة عن بيت درج.

جـ - عدم وجود ساحة لوقوف

السيارات وانما تقف في الشارع العام بالرغم من ضيقه.

١٨ - مكتب تكسي الامير - شارع ايدون والعائد للسيد رياض توفيق ست ابوها.
أ - عدم وجود طفايات وادوات السلامة العامة.
ب - عدم وجود ساحة لوقوف السيارات فيها وانما تقف في الشارع العام.
جـ - الوحدة الصحية غير صالحة.

١٩ - مكتب تكسي حنينا - حنينا - والعائد للسيد اسعد ابراهيم جرادات.
أ - عدم وجود طفايات وادوات السلامة العامة.
ب - الوحدة الصحية والمغسلة بحاجة لصيانة.
جـ - مساحة المكتب ٥×٣م تقريبا.
د - عدم وجود مساحة لوقوف السيارات فيها وانما تقف في الشارع العام.

٢٠ - مكتب تكسي فراس - شارع بغداد والعائد للسيد محمد احمد الفاعوري.
أ - عدم وجود طفايات وادوات السلامة العامة.
ب - الوحدة الصحية والمغسلة مغلقة.
جـ - مساحة المكتب ٥×٤م تقريباً.
د - عدم وجود ساحة لوقوف السيارات فيها وانما تقف في الشارع العام.

٢١ - مكتب تكسي البرق - شارع الهاشمي - والعائد للسيد حسن السخني واولاده.
أ - عدم وجود ساحة لوقوف السيارات فيها وانما تقف في الشارع العام.

٢٢ - مكتب تكسي الشعب - شارع الشهيد - والعائد للسيد كامل الروسان.
أ - عدم وجود وحدة صحية في المكتب.
ب - عدم وجود طفايات وادوات السلامة العامة.
جـ - مساحة المكتب ٤×٤م تقريبا.
د - عدم وجود ساحة لوقوف السيارات فيها وانما تقف في الشارع العام.

٢٣ - مكتب تكسي بور سعيد - ميدان الملك عبدالله - والعائد لورثة المرحوم فالح حرز الله.
أ - عدم وجود وحدة صحية في المكتب.
ب - عدم وجود طفايات وادوات السلامة العامة.
جـ - مساحة المكتب ٣×٣م تقريبا.
د - عدم وجود ساحة لوقوف السيارات فيها وانما تقف في الشارع العام وعلى منطقة ميدان (دوار).

٢٤ - مكتب تكسي عرار - قرب المسجد الغربي والعائد للسيد زياد نجيب خريس وشركاه.
أ - عدم وجود طفايات وادوات السلامة العامة
ب - مساحة المكتب ٥×٤ تقريبا.
جـ - عدم وجود ساحة لوقوف

السيارات فيها وانما تقف في الشارع العام.

٢٥ - مكتب تكسي النسيم - شارع الرشيد والعائد للسيد ربحي صادق احمد موسى.
أ - عدم وجود ساحة لوقوف السيارات فيها وانما تقف في الشارع العام.
ب - عدم وجود وحدة صحية.
جـ - عدم وجود طفايات وادوات السلامة العامة.

واللجنة تنسب بان المكاتب المبينة بادناه هي اكثر المكاتب الغير مكتملة للشروط وحسب الترتيب.

١ - مكتب تكسي البيضاء.
٢ - مكتب تكسي بورسعيد.
٣ - مكتب تكسي فريد.
٤ - مكتب تكسي الشرق.
٥ - مكتب تكسي الشهيد.
٦ - مكتب تكسي الامير.
٧ - مكتب تكسي امية.
٨ - مكتب تكسي الاميرة هيا.
٩ - مكتب تكسي الاقصى.
١٠ - مكتب تكسي فلسطين.
١١ - مكتب تكسي عاليه.

٢٦ - مكتب تكسي الجهاد والعائد للمدعو محمود احمد ابو عايشة ومحمد رسلان شارع ضاحية الحسين تلفون (٢٤٤١٠٩) مستوفي الشروط.

عضو عضو رئيس اللجنة

أسس ترخيص وتشغيل سيارات الاجرة العمومية الصغيرة

يتم ترخيص مكاتب سيارات الاجرة العمومية الصغيرة من قبل لجنة السير الفرعية المختصة وفقا للاسس والشروط التالية:

اولا: يشترط في طالب الترخيص ما يلي:

أ - ان يكون اردني الجنسية، وان لا يقل عمره عن (٢١) سنة عند تقديم الطلب.
ب - ان يكون حسن السيرة والسلوك وغير محكوم بجناية او جنحة مخلة بالشرف وان يثبت ذلك بشهادة رسمية صادرة عن الجهات المختصة.
جـ - ان لايكون مسجلا باسمه او باسم احد الشركاء اي مكتب اخر في ذات المحافظة.
د - ان يكون مسجلا باسمه خمس سيارات على الاقل ويستثنى من ذلك محافظة العاصمة، فيشترط تسجيل عشرة سيارات كحد ادنى باسم طالب الترخيص.

ثانيا: يشترط في المكتب ما يلي:

أ - ان يتوفر للمحل المنوي ترخيصه مكتبا وقاعة انتظار مؤثثين ومجهزين ومزودين بادوات السلامة العامة ودورة صحية مع مغسلة وبمساحة لا تقل ع ٣٦ مترا مربعا.

ب - ان يكون المكتب بعيدا عن الشوارع الرئيسية المفصولة الاتجاهات بجزيرة وبعيدا عن مفترقات الطرق الرئيسية والاشارات الضوئية بمسافة لاتقل عن ١٠٠ متر.

جـ - ان يكون المكتب بعيداً عن المدارس والمعاهد والمواقع الهامة المحددة من قبل لجنة السير الفرعية المختصة بمسافة لا تقل عن ٢٠٠ متر.

د - ان لا يكون هناك مكتب لسيارات الاجرة العمومية اخر في ذات المنطقة او ضمن دائرة نصف قطرها (٥٠٠) مترا.

هـ - ان يتوفر للمكتب هاتف مستقل.

و - تأمين موقف خاص ملاصق للمكتب مملوكا او مؤجرا لصاحب المكتب بعقد اجار رسمي يتسع لخمس سيارات على الاقل، وفي حالة الرغبة باضافة سيارات تزيد عن الحد الادنى المقرر، ان يتم توفير موقف اخر مناسب وبمعدل عشرة امتار مربعة عن كل سيارة اضافية

ز - يعين الحد الاعلى لعدد السيارات التي يمكن ترخيصها وتشغيلها في المكتب الجديد بموجب قرار يصدر عن لجنة السير الفرعية المختصة على ان لا تزيد عن (٢٥) سيارة، ويمكن تجاوز هذا العدد بموافقة لجنة السير المركزية.

ثالثا تعتبر مكاتب سيارات الاجرة العمومية الصغيرة والمرخصة قبل صدور هذه الاسس قائمة وتستمر في العمل وفق شروط تراخيصها الاساسية على ان يلتزم اصحاب هذه المكاتب والمكاتب الجديدة بالاتي:

أ - تعيين مشرف لادارة المكتب في حالة عدم تفرغ المالك لادارته ويشترط ان يكون اردني الجنسية وان لا يقل مستواه العلمي عن الشهادة الاعدادية وتكون مهمته تنظيم قيود المكتب وفق النماذج المقررة من ادارة السير.

ب - ان يكون جميع العاملين في المكتب من اداريين وسائقين من ذوي السيرة والسلوك الحسنة، وغير محكومين بجناية او جنحة مخلة بالشرف وان يثبت ذلك بشهادات رسمية صادرة عن الجهات المختصة.

جـ - ان يكون جميع السائقين اردني الجنسية ممن يحملون رخصة سوق من الفئة الرابعة والخامسة والسادسة.

د - ان يحتفظ كل مكتب بسجل يحدد فيه اسماء وعناوين السائقين والعاملين على السيارات التابعة للمكتب مع بيان ارقام دفاتر العائلة.

هـ - ان تحمل جميع السيارات اللوحات العمومية، وان تدهن وفقا للمواصفات التي تضعها

سلطة الترخيص بما في ذلك كتابة اسم المحافظة والبلدية المرخصة ضمن حدودها، وان لا يزيد عمر اي سيارة عند تسجيلها عن خمس سنوات وكذلك يسمح باستبدال سيارات المكاتب العمومية والسيارات العاملة على خطوط السرفيس التي يثبت عدم صلاحيتها للعمل بسيارات لا يزيد عمرها عن خمس سنوات عند اجراء التبديل.

و - تركيب لوحة داخلية في السيارات تصرف وتحدد مواصفاتها من قبل ادارة السير مبينا فيها رقم السيارة ومالكها وعنوان واسم السائق ورقم رخصة السوق التي بحوزته.

ز - ان تزود كافة سيارات المكاتب بعدادات خاصة للاجرة وفقا للاتي:

١ - تعتمد المواصفات الخاصة بعدادات سيارات الاجرة التي تضعها دائرة المواصفات والمقاييس في وزارة الصناعة والتجارة.

٢ - تتولى ادارة الترخيص عملية فحص وختم عدادات الاجرة المثبتة على هذه السيارات واعادة فحصها بشكل دوري كلما اقتضت الضرورة للتثبت من صلاحيتها.

٣ - تبقى النقابة العامة لاصحاب السيارات ومكاتب التكسي والسفريات الداخلية والخارجية مسؤولة عن شراء العدادات وتأجيرها وصيانتها.

ح - تتولى ادارة السير تنظيم ومنح التصاريح المؤقتة لسيارات مكاتب الاجرة العمومية لرحلات محددة خارج حدود المحافظة، على ان لا تزيد على خمسة تصاريح لكل مكتب.

ط - تتولى ادارة السير او مديرية الشرطة المختصة تنظيم ادارة حركة سيارات الاجرة العمومية بما يتناسب وحركة المرور وخدمة المواطنين.

رابعا: توقف مكاتب سيارات الاجرة العمومية الصغيرة والمرخصة سابقا عن العمل في حالة الاخلال باي شرط من شروط ترخيصها وبقرار من لجنة السير الفرعية المختصة ولا يعاد فتحها الا اذا كيفت اوضاعها وفقا لهذه الاسس، وتعالج امور السيارات المنتسبة لتلك المكاتب وغير المملوكة لصاحب الترخيص بقرار من لجنة السير.

الفرعية المختصة وكذلك توقف المكاتب الجديدة عن العمل في حالة مخالفتها لشروط ترخيصها.

خامساً: تقدم طلبات فتح المكاتب الى لجان السير الفرعية مباشرة وفي حالة وجود اكثر من طلب واحد لترخيص وتشغيل مكاتب سيارات الاجرة العمومية في ذات المنطقة او ضمن دائرة نصف قطرها (٥٠٠) مترا، وتوفر الشروط اللازمة المنصوص عليها في هذه الاسس فيتوجب على لجنة السير الفرعية المختصة الطلب من اصحاب تلك الطلبات تأسيس شركة فيما بينهم في مدة اقصاها (٣) اشهر قبل الحصول على الترخيص اللازم.

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الداخلية
عمان
الرقم
التاريخ   /٤/١٩٩٠
الموافق

محضر اجتماع لجنة السير المركزية رقم (٣)

لسنة ١٩٩٠ المنعقدة بتاريخ ١٠/٤/١٩٩٠

عقدت لجنة السير المركزية اجتماعا بوزارة الداخلية صباح يوم الثلاثاء الموافق ١٠/٤/١٩٩٠ برئاسة سلامة حماد/امين عام وزارة الداخلية وبحضور السادة:

١ - العميد عوني مسمار	مدير ادارة ترخيص السواقين والمركبات
٢ - المهندس منصور شموط	مندوبا عن وزارة النقل والاتصالات
٣ - المهندس ابراهيم العواملة	مندوبا عن وزارة الاشغال العامة والاسكان
٤ - المهندس محمد صالح قشوع	مندوبا عن وزارة الصناعة والتجارة
٥ - المهندس مدالله الطراونة	مندوبا عن وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة
٦ - المهندس نزار العابدي	مندوبا عن القطاع الخاص
٧ - السيد عيسى محمود عيسى	مدير شؤون السير والترخيص بوزارة الداخلية /امين سر اللجنة

وفي بداية الاجتماع ناقشت اللجنة جدول الاعمال المعد حيث درست كافة القرارات والاوراق والتنسيبات الصادرة عن اللجان الفرعية في المحافظات وكذلك الاعتراضات والالتماسات والاجابات الواردة عليها من قبل لجان السير الفرعية واتخذت القرارات التالية:

الطلبات المؤجلة والمشتركة

١ - الموافقة على الطلب المقدم من السيد علي عبداللطيف الجغل لاستبدال الحافلة رقم (٢١٧٣) العاملة على خط عمان/البقعة بسيارتي ركوب متوسطتين.

٢ - الموافقة على الطلب المقدم من السيد محمد عواد السليمان الفندي وكيلا عن شركة باصات الاغوار الشمالية والزرقاء لنقل ملكية الحافلة رقم (٧٥٠٠٠) العاملة على خط عمان الشونة الجنوبية/الشونة الشمالية من اسم الشركة المذكورة الى اسم السيدين عبدالرحيم.



٧٢ - الموافقة على الطلب المقدم من السيد يوسف عواد سليم الحمدان لتسيير سيارة ركوب متوسطة على خط سحاب/الكتيفة.

٧٣ - تأجيل النظر في الطلب المقدم من السيد محمد بركات القطامي لتمديد مسار سيارة الركوب المتوسطة رقم (٦٠٤١) لتصل الى منطقة / الشقيق ومخاطبة محافظة العاصمة لتوضح مسار سيارة الركوب المتوسطة المذكورة.

٧٤ - رفض الطلب المقدم من السيد فريد عبده ناصيف لتعزيز باصاته العاملة داخل حدود مدينة صويلح الشارع الرئيسي / مثلث الفحيص/حي التلفزيون/ اسكان المهندسين / الجامعة الاردنية بسيارتي ركوب متوسطتين.

٧٥ - الموافقة على الطلب المقدم من السيد جميل عطية الهملان ومرسال سالم الحسبان لتعزيز خط مادبا / لب / الحباض / بسيارة ركوب متوسطة بحيث تعمل على خط مادبا / لب فقط.

٧٦ - الموافقة على الطلب المقدم من السيد عمر عبدالله عبدالهادي فوده لفتح مكتب تكسي في تلاع العلي على القطعة رقم ٣٣١ حوض رقم ٩ شريطة استكمال الشروط.

٧٧ - رفض الطلب المقدم من اهالي وسكان وتجار شارع المهاجرين لنقل موقف باصات وسيارات سرفيس وادي السير / عمان / من شارع المهاجرين الى شارع الامام علي مقابل شركة الدخان / القويسمة بجانب موقف باصات مرج الحمام.

طلبات متفرقة

٧٨ - تعديل اسس ترخيص وتشغيل سيارات الاجرة العمومية الصغيرة الصادرة بتاريخ ٢٤/١/١٩٨٥ وذلك بشطب عبارة على الاقل من الفقرة (د) من البند اولا والاستعاضة عنها بكلمة فقط واضافة الفقرة (هـ) اليه بحيث يصبح النص على النحو التالي:

د - ان يكون مسجلا باسمه خمس سيارات فقط ويستثنى من ذلك محافظة العاصمة فيشترط تسجيل عشر سيارات فقط باسم طالب الترخيص.

هـ - تتولى لجنة مؤلفة من مندوبين عن المحافظة المختصة ومديرية الامن العام/السير. عملية توزيع باقي طبعات المكتب وفقا لنظام الدور والتعليمات المشار اليها.

٧٩ - رفض الالتماس المقدم من السيد محمد زهير جميل علي حول تسيير سيارة الركوب متوسطة على خط الزرقاء / عوجان الغربي / اسكان الامير طلال / التطوير الحضري وتؤكد اللجنة على قرارها السابق.

٨٠ - الموافقة على تصويب قرار لجنة السير المركزية رقم (٦) لسنة ١٩٨٩ بند (٦١) والمتضمن الموافقة على الطلب المقدم من السيد محمد احمد عبدالله ابو السكر وشركاه اصحاب الباص العامل على خط وقاص / اربد / لتعزيزه بسيارة ركوب متوسطة واحدة بحيث يصبح على النحو التالي: الموافقة على الطلب المقدم من السادة محمد احمد عبدالله ابو السكر ونذير يوسف عليان العوامره وبشار محمد حسن العامري وشركائهم اصحاب الباص العامل على خط وقاص / اربد / لتعزيزه بسيارة ركوب متوسطة واحدة.

وفي نهاية الجلسة تؤكد اللجنة على اصحاب التصاريح الجديدة ضرورة مراجعة وزارة النقل والاتصالات للحصول على التعرفة.

المهندس منصور شموط
مندوبا عن وزارة النقل والاتصالات

العميد عوني مسمار
مدير ادارة ترخيص السواقين والمركبات

سلامه حماد
امين عام وزارة الداخلية

المهندس مدالله الطراونه
مندوبا عن وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة

المهندس محمد صالح قشوع
مندوبا عن وزارة الصناعة والتجارة

المهندس ابراهيم العوامله
مندوبا عن وزارة الاشغال العامة والاسكان

المهندس نزار العابدي
مندوبا في القطاع الخاص

السيد عيسى محمود
مدير شؤون السير والترخيص بوزارة الداخلية
امين سر اللجنة

مصدق / سلطة الترخيص
وزير الداخلية

معالي رئيس المجلس: استاذ جمال حداد.

السيد جمال حداد: معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين.

بادىء ذي بدء ارجو ان اضع امام مجلسكم الموقر امراً في غاية الاهمية وفي هذا الوقت بالذات، هذا الوقت الذي تمارس فيه كل السلطات صلاحياتها حيث نجد في جواب معالي وزير الداخلية برهانا كاملا على ما يشاع، من ان وزارة الداخلية تطبق ما يشاء لها من القوانين وعلى من تشاء وتغض الطرف عما تشاء عنهم وتمنحهم الحصانة ليخترقوا القانون ودليل هذا ارجو متابعة جواب معاليه على سؤالي المرفق ضمن جدول اعمالكم لهذا اليوم حيث اعلم عطوفة محافظة اربد معاليه بتاريخ ٩١/٩/٢٣ بان جميع مكاتب التكسي في مدينة اربد مخالفة للقوانين والانظمة وتعلمون ان معاليه قد اشغل منصب محافظ اربد ومحافظاً للعاصمة ومن ثم وزيراً للداخلية وحيث ان هذه المخالفات لم تلد

نجأة بل انها ولدت اصلا مخالفة للقوانين والانظمة ورخصت تحت شعار بانه اصحاب هذه المكاتب وجدوا اللغز فحلوه وخرجوا ليثبتوا ان الاشاعة حقيقة ومن لا يصدق فهذه تراخيص لمكاتب سيارات في اربد مخالفة لكل القوانين والانظمة وفي البنود التالية.

اولا: يشترط القانون ان يكون باسم صاحب المكتب خمسة سيارات على الاقل، فما راي معاليه في الوقت الذي لا يوجد باسم صاحب المكتب ولا سيارة واحدة

ثانيا: يشترط القانون ان يكون هناك ساحة وقوف خاصة لسيارات المكتب والواقع لا يوجد ولا لاي مكتب مثل هذه الساحة بل جميعها تقف في الشارع العام وسيما ان شوارع مدينة اربد لا مثيل لها من حيث السعة والانتظام.

ثالثا: المكتب رقم (٥) في اجابة معاليه يقع على اشارة ضوئية وتقاطع طرق اما المكتب رقم (١) فهذا المكتب تقف جميع سياراته في مدخل مدينة اربد من الجهة الجنوبية وهنا يحق لي ان اسأل معالي وزير البلديات سيما وكان رئيساً لبلدية اربد طيلة (اثنى عشر) عاماً على اي اساس وافقتم على ترخيص مثل هذه المكاتب وانتم عضوا في لجان الترخيص ورئيسا للبلديةوعلى اي اساس تتقاضى بلدية اربد رسوم كراجات للمنازل الخاصة وللمحال التجارية ونفر واحد يعرض (خمسة وعشرون) سيارة في عرض الشارع مجاناً وكأنه ورث الشارع من ابيه.

معالي الرئيس - ليست هذه هي المخالفة الوحيدة فهناك امتيازات خطوط بباصات في المملكة تسير وعلى نفس الطريقة، ويجيب معالي الوزير بان اعادة الامور الى وضعها الطبيعي سيعود باثر سيء فهل تطبيق القانون له اثار السلبية ان مثل هذا التحذير يعني ان تبقى الامور عائمة لمن دامت سعادته.

وشكراً لاصغائكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: شكرا لكم، البند الذي يليه.

السيد الامين العام:

٦ - كتاب معالي وزير الصناعة والتجارة رقم (٢٩٦٧) تاريخ ١٩٩٢/٢/٢٤ جوابا على السؤال رقم (٤٥) المقدم من سعادة النائب السيد جمال حداد.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد.

ارجو التكرم معاليكم برفع الاسئلة التالية الى معالي وزير الصناعة والتجارة وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

النائب
جمال حداد

١٩٩٢/١/٢٩

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي وزير الصناعة والتجارة الاكرم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد.

ارجو التكرم معاليكم بالاجابة على

الاسئلة التالية ضمن المدة القانونية.

اولا: ما هي الاسباب التي ادت الى تدني الجودة في صناعة التبغ والسجائر الاردنية.

ثانيا: ما هو مستوى الرقابة التي تخضع لها شركات التبغ والسجائر في الاردن.

ثالثا: ما هو حجم دخل الخزينة من الضرائب والمكوس على انتاج هذه الشركات عن عام ١٩٩١ وكم هي النسبة ما بين التكلفة وربح الشركات والضرائب والمكوس التي تستوفى بدل الانتاج.

رابعا: ما هو السبب المباشر الذي ساهم في تدني مستوى الانتاج لهذه الشركات علما بان النسبة عكسية ما بين الاسعار وجودة الانتاج.

خامسا: ما مدى تأثير هذا التراجع على زيادة استيراد السجائر الاجنبية وزيادة حجم تهريب مثل هذه السجائر من الخارج.

شاكراً لمعاليكم تعاونكم وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

النائب
جمال حداد

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الصناعة والتجارة

الرقم ٢٩٦٧/١/٨١٠

التاريخ ٢٠/٨/١٤١٢

الموافق ٢٤/٢/١٩٩٢

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: سؤال سعادة النائب جمال حداد المحترم حول السجائر المحلية.

اولا: جودة السجائر المحلية:

تعتمد شركة التبغ والسجائر الاردنية في انتاجها على تصنيع السجائر من خليط من التبغ المحلي والتبغ الاجنبي المستورد بنسب مختلفة تبعا لماركة السجائر المنتجة (فيلادلفيا، نسيم، توب، جولدستار. .) حيث كانت نسبة الخليط تصل في بعض الانواع على ٨٥٪ تبوغ اجنبية، ١٥٪ تبوغ محلية.

الا انه ونتيجة للتغير في سعر صرف الدينار الاردني فقد تضاعفت اسعار التبوغ المستوردة والتي تشكل نسبة عالية من مكونات السجائر، اضافة الى ارتفاع اسعار المدخلات الاخرى. (الفلتر والورق) مما ادى الر فع الكلفة الانتاجية على الشركة، فقامت هذه الوزارة، بمنح الشركة زيادة مقدارها ٨ فلسات للعلبة الواحدة (٢٠ سيجارة) وذلك بتاريخ ١٦/٤/١٩٨٩. وزيادة اخرى بمقدار عشرة فلسات للعلبة بتاريخ ٢٦/٧/١٩٨٩، كتعويض جزئي عن ارتفاع كلف الانتاج. ومن جهتها فان الشركة تقوم بتخفيض نسبة التبوغ الاجنبية مرتفعة الكلفة في الخليط المصنع كي تتمكن من الانتاج المعادلة للكلفة الحقيقية. وهذا بدوره ادى الى اختلاف كبير في نوعية السجائر المنتجة لسوق المحلي.

ومن الجدير بالذكر، ان سعر بيع السجائر في السوق المحلي يتضمن الضرائب والرسوم التي تزيد على ٨٠٪ من قيمته، تذهب للخزينة وليس للشركة وان ما تتقاضاه الشركة لا يتعدى ٢٠٪ من هذا السعر.

وقد تم تشكيل لجنة فنية متخصصة تضم ممثلين من الحكومة والشركة والمزارعين، لدراسة وسائل تحسين جودة التبغ الاردني، واستخدام الاساليب الحديثة في زراعته وتجهيزه، وعلى الرغم من ان كلفة مثل هذا العمل مرتفعة، فقد وعدت الشركة بتنفيذه على مراحل، وحسب توفر الامكانيات اللازمة لذلك، حيث اعطيت الاولوية لعمليات تجفيف المحصول وتجهيزه.

ثانيا: مستوى الرقابة:

تتولى مديرية المواصفات والمقاييس في هذه الوزارة عملية الرقابة على نوعية المنتج، الا ان المواصفة الخاصة لهذه السلعة لم تتطرق الى نوع الخليط، وانما الى الصفات العامة للسيجارة كنسبة الرطوبة، ووجود الشوائب والوزن وبطاقة البيان.

ثالثا: دخل الخزينة من الضرائب والمكوس:

تشير ارقام ميزان المراجعة للشركة للعام ١٩٩١ كما زودتنا بها الشركة الى ما يلي:

أ - الكلفة الانتاجية مع الرسوم (٦٠,٠٤٢,٥٧٤) دينارا.

ب - قيمة الرسوم (٤٨,٥٤٢,٢٣١ دينارا.
اي نسبة الرسوم الى الكلفة الانتاجية تصل الى ٨ر٨٠٪.

جـ - الارباح المتحققة من المبيعات المحلية (٨٣٨ر٣٤١) دينار، وهذه تشكل ما نسبته (٣٩,٤) من كلفة انتاج المنتجات المصدرة.

رابعا: العلاقة بين النوعية والاسعار:

كما اشار سعادة النائب المحترم فان العلاقة بين الجودة والاسعار يجب ان تكون علاقة طردية في حين ان الواقع الحالي عكس ذلك وهذا يعود كما اشرنا في الملاحظات السابقة، الى ان ارتفاع اسعار السجائر المحلية يرجع الى نسبة الرسوم العالية التي تتقاضاها الخزينة وليس الشركة، ومما تجدر الاشارة اليه. ان رفع اسعار السجائر يهدف الى التخفيض من استعمالاته للاسباب الصحية المعروفة.

خامسا: الاثار المترتبة على تدني النوعية:

قامت الوزارة ببحث وضع نوعية السجائر المنتجة للسوق المحلي مع ادارة الشركة، ونبهت الوزارة هذه الادارة الى ان اسلوب معالجة الشركة لموضوع الاسعار التي تتقاضاها من بيع السجائر في السوق المحلي، هو اسلوب يضر بالمستهلك وبسمعة الشركة ويساعد على تشجيع المستوردات من الاصناف الاجنبية بالطرق المشروعة وغير المشروعة، ويؤدي ايضاً الى احجام المستهلك الاردني عن شراء السجائر المحلية، وعليه فان على الشركة مراعاة ما يلي:

«استغلال ما يتحقق لديها من ارباح في الحفاظ على نوعية السجائر الاردنية التي اكسبتها سمعة جيدة، لا يجوز التفريط بها».

راجيا الاشارة الى ان هذه الوزارة تواصل الجهود مع شركة التبغ والسجائر الاردنية لتحقيق افضل مستوى انتاج بالنوعيات السوية.

وقد وافقت الوزارة للشركة بكتابها رقم ١٠٥٤٨/٦/١/٢٢٠ تاريخ ٢٢/٨/١٩٩١ على انتاج صنفين جديدين من السجائر وطرحها بالسوق المحلي باسعار معومة، وذلك لموجهة المنافسة مع السجائر المستوردة، وورد في هذه

الموافقة شرط استمرار الشركة بتأمين حاجة السوق المحلي من الاصناف الدارجة بالكميات والاسعار المقررة واستمرار قيام الشركة بتوريد محصول التبغ المحلي بالكميات المقررة ايضاً.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام

وزير الصناعة والتجارة

الدكتور عبدالله النسور

معالي رئيس المجلس: الاستاذ جمال حداد.

السيد جمال حداد: شكراً معالي الرئيس.

بداية اشكر معالي وزير الصناعة والتجارة على هذا التوضيح وعلى هذه النصيحة او على هذا التوجه الذي اتخذته الوزارة ووزارة التموين في رفع اسعار السجائر والتبغ الاردنية وذلك حفاظا على صحة المواطن، مع العلم ان هذه السياسة جرت باذيالها عشرات السيارات المعبئة بالسجائر والتبغ المهربة والتي لا تعود على البلد والخزينة بفلس واحد.

تعلمون جميعكم بعد تدهور سعر صرف الدينار عام (٨٩) وبعد ان تدنى مستوى الجودة في التبغ والسجائر الاردنية فيه، كيف يتعامل المواطن مع شراء علبة سجائر اجنبية في هذا البلد؟

يدخل البقال الى مناطق مختلفة احيانا يخرجها من المخمص واحيانا من علبة اللبنة وكأن هناك محرمات، في الوقت نفسه هذا التناقض ما بين رفع سعر السجائر، تدنت جودة السجائر في نفس الوقت، مما اضر في مزارعي التبغ من ناحية، ومما اضر في خزينة الدولة من ناحية اخرى، ومع التأكيد انه وصلني من شركة التبغ والسجائر:

ان ارتفاع سعر السجائر كله بالكامل يعود الى الخزينة، وكأن هذه ضريبة مخفية لا يعرف عنها المواطن وبحجة ان الوزارة حريصة على مصلحة وصحة المواطن او بالاحرى لتوجهه لكي يشتري التبغ والسجائر الاجنبية المهربة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، البند الذي يليه.

السيد الامين العام:

٤ - كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم «٥٥١» تاريخ ١/٣/١٩٩٢ والمتضمن اعادة مشروع قانون اعمال الصرافة لسنة ١٩٩٠ مع التعديل.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس الاعيان

الرقم: م ق/٢٤/٥٥١

التاريخ ٢٧/٨/١٤١٢

الموافق ١/٣/١٩٩٢م

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

اشارة الى كتاب معاليكم رقم (٨٢) تاريخ ١١/٢/١٩٩٢، المتضمن مشروع قانون اعمال الصرافة لسنة ١٩٩٠.

ارجو التفضل بالعلم بان مجلس الاعيان قد قرر بجلساته:

١ - التاسعة المنعقدة بتاريخ ١٥/٢/١٩٩٢.

٢ - العاشرة المنعقدة بتاريخ ١٧/٢/١٩٩٢.

٣ - الحادية عشرة المنعقدة بتاريخ ٢٠/٢/١٩٩٢.

الموافقة على مشروع قانون اعمال الصرافة لسنة ١٩٩٠ كما ورد من مجلس النواب مع اجراء بعض التعديلات عليه.

أبعث لمعاليكم مشروع القانون كما عدله مجلس الاعيان للتكرم بعرضه على مجلس النواب لاجراء ما يلزم.

وتفضلوا بقبول الاحترام،

رئيس مجلس الاعيان

احمد اللوزي

نسخة الى مدير شؤون مجلس الاعيان

نسخة الى مدير شؤون مجلس النواب

نسخة الى ملف اللجنة القانونية

نسخة الى ملف القانون.

التعديلات التي اجراها مجلس الاعيان

على

مشروع قانون اعمال الصرافة لسنة ١٩٩٠

اولا: الموافقة على مشروع القانون كما ورد من مجلس النواب مع اجراء التعديلات التالية عليه:

المادة (٦) الفقرة ب:

تصحيح العبارة التالية الواردة بآخر الفقرة (وفقا لما يقرره المجلس بموجب نظام يصدر لهذه الغاية) الى العبارة التالية (بتنسيب من المجلس ووفقا لنظام يصدر لهذه الغاية).

المادة (٧):

قرر المجلس تعديلها لتصبح على الشكل التالي:

أ - على الرغم مما ورد في اي تشريع اخر يجب ان لايقل رأس مال الصراف المدفوع في اي وقت اذا مارس الصرافة داخل حدود امانة عمان الكبرى عما يلي:

١ - ربع مليون دينار لشركة التضامن.

٢ - نصف مليون دينار لشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالاسهم.

٣ - مليون دينار لاي نوع من الشركات الاخرى.

اما اذا مارسها خارج حدود امانة عمان الكبرى فلا يقل رأس المال المدفوع عن مائة الف دينار مهما كان نوع الشركة.

كما قرر المجلس شطب الفقرة (جـ) المضافة من مجلس النواب لهذه المادة بسبب ادخال حكمها في الفقرة (أ) منها.

المادة (٨):

قرر المجلس تعديلها على الشكل التالي:
تقسم الفقرة (أ) الواردة من مجلس النواب على النحو التالي:
القسم الاول: الفقرة ـ أ ـ تبقى كما هي وتسمى بند ـ ١ ـ:
القسم الثاني:

٢ ـ على الرغم مما ورد في الفقرة (أ) بند ـ ١ ـ من هذه المادة: يكون مقدار الوديعة او الكفالة التي يقدمها الصراف خارج حدود أمانة عمان الكبرى ٣٠٪ من رأس المال المدفوع.
واضافة فقرة جديدة تحت فقرة (جـ) على الوجه التالي:

جـ ـ فوائد الوديعة حق للشركة المودعة.
وذلك حتى لا يضار الصراف من تعطيل جزء من رأس ماله بدون عوائد.

المادة ١٠ ـ

اضافة العبارة التالية الى نهاية المادة مباشرة:
العبارة: (بما في ذلك مقدار الوديعة او الكفالة المنصوص عليها في الفقرة ـ أ ـ من المادة ـ ٨ ـ).

المادة ١١ ـ
شطب مطلع المادة المقترح من مجلس النواب والعودة لمطلع المادة بالمشروع.
المادة ١٢ ـ
اضافة كلمة (للصرافين) في نهايتها.
المادة ٢٧ ـ
شطب الفقرة (ب) منها حيث ان ذلك من صلاحية المحاكم وليس من صلاحية الادارة.

معالي رئيس المجلس: اللجنة القانونية؟
موافقة.

السيد الامين العام:
٥ ـ الاقتراحات برغبة:

١ ـ اقتراح برغبة رقم «٢٩» تاريخ ١٩٩٢/٢/٢٢ مقدم من معالي النائب السيد عبدالسلام فريحات بشأن استثناء اصحاب الاراضي الصغيرة في لواء عجلون من قرار التنظيم الصادر عن معالي وزير الشؤون البلدية والذي بموجبه اعتبر اراضيهم مناطق تنظيمية ولا تجوز القسمة فيها باقل من عشرة دونمات.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

الموضوع: اقتراح برغبة

تحية طيبة

ارجو التكرم بعرض الاقتراح التالي على المجلس الموقر للموافقة على احالته في النتيجة الى الحكومة وفق الاصول المقررة.

وتفضلوا بقبول الاحترام.

موضوع الاقتراح:

يعاني عدد كبير من اصحاب الاراضي الزراعية خاصة الورثة منهم والمالكين على الشيوع من عدم امكانية قسمة اراضيهم الى مساحات تقل عن عشرة دونمات، وحيث ان اغلب هؤلاء المواطنين من اصحاب الملكيات الصغيرة التي يتعذر عليهم قسمتها وفق تلك المساحات كما هو الحال لدى اهالي لواء عجلون الامر الذي ادى الى اهمال الارض وعدم القيام بزراعتها واستغلالها اضافة الى احداث مشاكل اجتماعية بين الورثة والشركاء. لذا فاني اقترح على الحكومة وبالذات معالي وزير الشؤون البلدية استثناء اصحاب هذه الملكيات الصغيرة وتلك الشريحة من المواطنين من قرار التنظيم الصادر عن معاليه والذي بموجبه اعتبرت اراضيهم مناطق تنظيمية ولا تجوز القسمة فيها باقل من العشرة دونمات كما يقضي بذلك قانون التنظيم. اذ انه في حالة استثنائها من ذلك القرار يعود الامر كما كان وعندها يتم تطبيق قانون تسوية الاراضي المعمول به.

والله ولي التوفيق

النائب
عبدالسلام فريحات

معالي رئيس المجلس: اللجنة الادارية؟
موافقة.

السيد الامين العام:

٢ ـ اقتراح برغبة رقم «٣٣» تاريخ ١٩٩٢/٣/١ مقدم من سعادة النائب السيد احمد الكفاوين بشأن ايصال مياه الشرب الى ثلاث تجمعات سكنية هي البواب، كمنه، عكبر.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ارجو رفع الاقتراح التالي الى الحكومة الموقرة.

هناك ثلاث تجمعات سكانية بحاجة الى

ايصال مياه الشرب اليها وهي «البوابة، كمنه، عكبر» نأمل بالاسراع في ذلك.

والسلام عليكم.

النائب

احمد الكفاوي

معالي رئيس المجلس: اللجنة الادارية؟
موافقة.

السيد الامين العام:

٣ - اقتراح برغبة رقم «٣٤» تاريخ ١٩٩٢/٣/١ مقدم من سعادة النائب السيد محمد ردور بشأن صيانة الطريق البديل (التحويلة) الواصلة بين مثلث الازرق والصفاوي.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

اقتراح برغبة

بعد التحية

اقترح على معالي وزير الاشغال العمل على صيانة الطريق البديل (التحويلة) الواصلة بين مثلث الازرق والصفاوي حيث ان هذا الطريق اصبح غير صالح للسير عليه ويتسبب يومياً بحصول حوادث عليه

النائب

محمد ردور

١٩٩٢/٢/٢٣

معالي رئيس المجلس: اللجنة الادارية؟
موافقة.

السيد الامين العام:

٤ - اقتراح برغبة رقم «٣٥» تاريخ ١٩٩٢/٣/١ مقدم من سعادة النائب السيد محمد ردور بشأن مراقبة الشاحنات المحملة بالاغنام المستوردة والمارة عبر الاردن.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم.

اقتراح برغبة:

بعد التحية

اقترح على معالي وزير الداخلية العمل على مراقبة الشاحنات المحملة بالاغنام المستوردة والمارة عبر الاردن الى الدول العربية وترفيقها امنيا حيث يتكرر مرور هذه الشاحنات (الترانزيت) باسواق الاغنام في عمان واستبدال حمولتها من الاغنام المستوردة الكبيرة الحجم بخراف بلدية صغيرة مما يؤدي الى فقدان الخروف البلدي وارتفاع سعر اللحوم منه.

النائب

محمد ردور

معالي رئيس المجلس: اللجنة الادارية؟
موافقة.

السيد الامين العام:

٥ - اقتراح برغبة رقم «٣٦» تاريخ ١٩٩٢/٣/١ مقدم من سعادة النائب السيد محمد ردور بشأن التوقف عن تصدير الخضار خلال شهر رمضان المبارك.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

اقتراح برغبة

بعد التحية

اقترح على معالي وزير الزراعة التوقف عن تصدير الخضار خلال شهر رمضان المبارك وذلك توفيراً لهذه المواد التي تعتبر اساسية ويزداد الطلب عليها في هذا الشهر الفضيل.

النائب

محمد علي ردور

١٩٩٢/٢/٢٣

معالي رئيس المجلس: اللجنة الادارية حسب النظام، الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: ان هذا الاقتراح آلي الجواب لا ينتظر تحويله للجنة الادارية ثم الاجابة عليه ثم عرضه على المجلس وبيكون انتهى رمضان وخلص.

لذلك ارى ان تكون هذه الرغبة شفوية للحكومة، وان تراعي هذا الامر وان تمنع تصدير الخضار اذا كان هناك ما يبرر هذا الامر.

معالي رئيس المجلس: اذا سمح لي الاخوان، هذا جاء اقتراح برغبة من باب محدد يحول حسب الاصول وهذا لا يمنع من عرض ذلك اثناء مناقشة الحكومة في موضوع الاسعار وبقية الموضوعات فالباب مفتوح للجميع، فسيحول حسب الباب الذي دخل منه، دكتور محمد الزبن.

الدكتور محمد الزبن: حتى نصل الى نتيجة ايجابية في هذا الرأي، لان المستهلك يهم اي نائب او اي زميل من الزملاء وايضا المنتج كزراعي، وايضا هو بنفس الاهتمام، لذلك ارى جهات الاختصاص بهذا الامر هي اللجنة الزراعية وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، لان النظام الداخلي حدد جميع الاقتراحات برغبة بغض النظر عن محتواها تحول الى اللجنة الادارية، ثم تعود اليكم ثم تحول للجهة المعنية، فهذه خطوات محددة وفي النظام الداخلي، الشيخ العلاونة.

السيد محمد العلاونة: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة انا لا ادري مع احترامي لكل الاراء الى متى نستمر في تحويل اقتصادنا الى اماكن حقيقة لا يحسن ذكرها، اذا جاء رمضان استوردنا اللحوم بالطائرات واذا جاء رمضان حتى الخضار اللي هي بترفد اقتصادنا ايضاً نمنع تصديرها.

انا لا ادري اذا كان رمضان الكريم جاء ليعطل مسيرة الحياة وليستنزف طاقات الامة، رمضان شهر كريم وهو اذا كان فيه ميزة فهو ميزة محاربة النفس والتقشف، فانا لا ارى داعيا لاتخاذ مثل هذا القرار حتى نحرم انفسنا من عملات صعبة نتيجة تصديرنا للخضار للخارج وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: ابو مهدي هذا اقتراح برغبة يحول حسب الاصول، ثم عند المناقشة يبحث الموضوع ويناقش اخوانا، الان

سيلقي معالي وزير التموين بياناً حول الاسعار التموينية هذا اليوم، ارجو عدم التداخل في هذا الموضوع وعدم الدخول من اي باب وهذا اقتراح برغبة وقناته واضحة، لاتحتاج الى نقاش او تعليق، نحوله حسب الاصول ثم عند النقاش لكم ما تشاؤون، البند الذي يليه السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٦ - اقتراح برغبة رقم «٣٧» تاريخ ١٩٩٢/٣/١ مقدم من سعادة النائب السيد محمد दردور بشأن فتح مختبر للاسنان في مركز صحي الرمثا.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

اقتراح برغبة

بعد التحية.

اقترح على معالي وزير الصحة العمل على فتح مختبر للاسنان في مركز صحي الرمثا ومركزين صحيين اخرين في مدينة الرمثا تغطي بقية احياء المدينة البعيدة عن المركز الرئيسي.

النائب

محمد دردور

١٩٩٢/٢/٢٣

معالي رئيس المجلس: اللجنة الادارية؟ موافقة.

السيد الامين العام:

٧ - اقتراح برغبة رقم «٣٨» تاريخ ١٩٩٢/٣/١ مقدم من سعادة النائب السيد احمد الكفاوين بشأن انشاء كلية للتمريض في جامعة مؤتة.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نظرا للحاجة الماسة لمحافظات الجنوب ولوجود جامعة مؤتة فان الضرورة تقتضي انشاء كلية للتمريض في الجامعة وبتعاون من وزارة الصحة ووزارة التعليم العالي بالتخصيصات المالية.

ارجو رفع هذا الاقتراح للحكومة الموقرة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

النائب

احمد الكفاوي

٩٩٢/٢/٢٥

معالي رئيس المجلس: اللجنة الادارية؟ موافقة.

السيد الامين العام:

٨ - اقتراح برغبة رقم «٣٩» تاريخ ١٩٩٢/٣/١ مقدم من معالي النائب السيد عبدالكريم الدغمي بشأن فتح وتعبيد الطريق الزراعي الواصل من حوض حمد في غريسا / الزرقاء وربطه مع الطريق المعبد الواصل الى حي ابوالظهور في قرية الزنيه المفرق.

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ ١٩٩٢/٢/٢٢

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

تحية طيبة واحتراما

فانني ارجو احالة الرغبة التالية الى الحكومة بالطريق النظامي والدستوري للتلطف بتنفيذها:

الرغبة:

ارجو فتح وتعبيد الطريق الزراعي الواصل من حوض حمد في غريسا حوض رقم ٣/غريسا/الزرقاء وربطه مع الطريق المعبد الواصل الى حي ابوالظهور في قرية الزنية/المفرق، لما لهذا الطريق من اهمية حيوية للمزارعين واهالي المناطق المجاورة له وهو يقع بين محافظتي المفرق والزرقاء.

واغدو ومعي اعداد كبيرة من المواطنين ممتنين في حال التكرم بتنفيذه.

مع التقدير.

النائب

عبدالكريم الدغمي

معالي رئيس المجلس: اللجنة الادارية؟ موافقة.

السيد الامين العام:

٦ - أ - الاستماع الى بيان الحكومة بناء على طلب المناقشة رقم «٣» تاريخ ١٩٩٢/٢/١٧ حول موضوع خدمة العلم.

معالي رئيس المجلس: سيادة رئيس الوزراء.

سيادة رئيس الوزراء:

بسم الله الرحمن الرحيم.

كل عام وانتم بخير

معالي الرئيس.

حضرات النواب المحترمين.

تعلمون ان بناء القوات المسلحة الاردنية يعتمد اصلا على التطوع والاحتراف.. ولم تكن هذه القوات تجد صعوبة في تغطية احتياجاتها وتوفير مسلتزماتها من الطاقة البشرية اللازمة حتى منتصف عقد السبعينات عندما وجدت نفسها لا تستطيع سد تلك الاحتياجات بسبب ازدياد ثروة النفط، واجتذاب دوله للقوى البشرية الاردنية باجور عالية فافتقدت القوات المسلحة عصبها الرئيس، وهو العنصر البشري اللازم لها، مما اضطرها الى تنفيذ قانون خدمة العلم في عام ١٩٧٦ لتوفير هذه القوى البشرية الضرورية.. وقد ادى هذا القانون دوره المأمول بالمساهمة في رفد القوات المسلحة بالطاقة البشرية التي كانت بحاجة لها خلال السنوات الماضية.

ولكن ظروفا ومتغيرات ومستجدات كثيرة برزت خلال الاعوام القليلة الاخيرة، يمكن تلخيصها فيما يلي:

١ - بدأت ميول المواطنين تظهر بالاتجاه نحو الانضمام للقوات المسلحة على اساس الخدمة النظامية التطوعية المستمرة باعتبار ان هذه الخدمة المستمرة توفر الوظيفة الدائمة للمنتظم، ولعل انتشار البطالة كان عاملا فعالا في تعزيز هذا الاتجاه، مما يدعونا للتفكير الى ان التجنيد على نظام الخدمة الدائمة يساهم بشكل كبير في

تخفيض حدة البطالة عن طريق ايجاد الوظيفة الدائمة للمنتظم في سلك القوات المسلحة.

٢ - اثبتت تجارب الحروب الاخيرة في المنطقة ان اداء المكلف هو غير اداء الجندي المنتظم الذي يفوق اداء المكلف كثيرا.. ولهذا فانه في حال التوجه نحو الاحتراف وزيادة اعداد الافراد النظاميين والاعتماد على النوع وليس على الكم، فان قوة الجيش العاملة من جهة، وقوة الاحتياط مستقبلا، من جهة ثانية، ستكون من الافراد المحترفين الذين لا يحتاجون الى جهد تدريبي. ولذلك فان اداءهم القتالي سيكون عاليا ومضمونا، لان الاحتراف يعني وجود فرد يتمتع بتدريب عال وبانضباطية عسكرية وبروح معنوية عالية، وجميعها صفات يصعب توفيرها بكمال وتمام لدى المكلف في وقت محدود من الزمن.

٣ - ان الجيش الشعبي بعد ان تتم اعادة تنظيمه سيقوم بمهمة التدريب العسكري لجميع الشباب والشابات.
تدريبا ملائما يعدهم لتنفيذ الواجبات والمهام المساندة للقوات المسلحة تنفيذا جيدا ومناسبا.

٤ - لقد ثبت من خلال تطبيق قانون خدمة العلم، بان نسبة عالية من المكلفين يعتبرون وجودهم في القوات المسلحة هو لاكمال مدة مفروضة عليهم دون الايمان بالاهداف التي وجد القانون من اجل تحقيقها.

ولعل هذه الاسباب والمستجدات والمتغيرات هي التي كانت في اذهان النواب المحترمين عندما اقترح بعضهم خلال جلسات الثقة ومناقشة الموازنة الغاء خدمة العلم او تخفيضها او اعادة النظر بها.. ومن اجل ذلك، ولكي لا يكون القرار متسرعا وقطعيا دون الاخذ بعين الاعتبار ظهور حالات تجد البلاد نفسها بحاجة للعمل بقانون خدمة العلم، فان الحكومة تتجه ليس الى الغاء خدمة العلم، بل الى التفكير بالاقتراح على مجلسكم الكريم باعطاء مجلس الوزراء الحق بوقف العمل بهذا القانون لمدة يحددها او يقرر تمديدها، حتى اذا ما استجدت حالة تستدعي الاستمرار بخدمة العلم، يقوم مجلس الوزراء بالغاء قراره ويعود العمل بقانون خدمة العلم حسب مقتضى الحال. وذلك كله بموجب تشريع يقدم الى مجلسكم الكريم.

واذا ما اتجهت الحكومة نحو هذا التفكير، فانها ستتقدم الى مجلسكم الكريم بكل المعلومات التي تفضي الى تأمين دعمكم ومساندتكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

ب - الاستماع الى بيان الحكومة بناء على طلب المناقشة رقم «٢» تاريخ ١٩٩٢/٢/٨ حول مشكلة البطالة.

معالي رئيس المجلس: معالي وزير العمل.

معالي وزير العمل:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين.

ومع حلول اقدس ايامنا الاسلامية المباركة ايام رمضان الصبر والايمان وتزامنها مع مناسبة من اعز مناسباتنا الوطنية ذكرى تعريب قيادة جيشنا العربي.

اتقدم من مجلسكم الكريم بأصدق التهاني والتمنيات بالخير والمنعة نجدد فيها معا الالتزام بابهى القيم الاسلامية في الوفاء والانتماء، ونجسد فيها اصدق معاني الشرف والرجولة افتداء لراية الوطن وعهداً على صون رسالته النهضوية وولاء لقيادته الهاشمية..

ومعكم نواب الامة الافاضل نحيي سواعد البناء الاردنية جنوداً وعمالاً وموظفين ومزارعين وطلابا وكل سرايا وكتائب القوى العاملة واننا معكم نتوجه جميعا بالتحية والاعتزاز والتأييد الى اهلنا الصامدين في قدس الاقداس وكل اجزاء ارضنا العربية الفلسطينية.

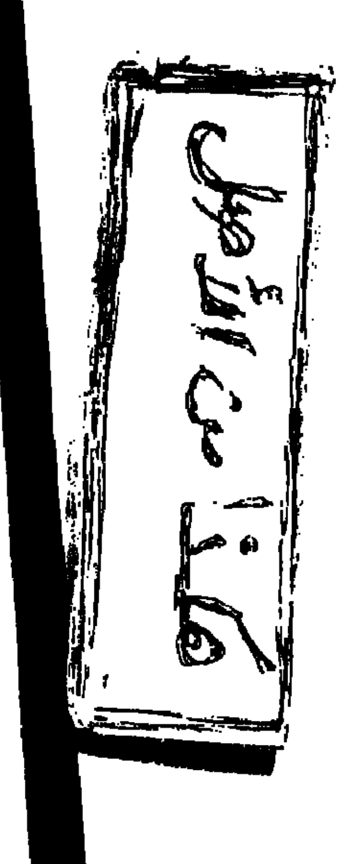
معالي الرئيس، لقد استطاع الاردن بامكاناته المحدودة وخلال فترة قياسية ان يحقق انجازات كبيرة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وقد تهيأ له كل ذلك بفضل قيادة واعية وبفضل ما كان ينعم به من امن وارف واستقرار راسخ في اطار من سيادة القانون والنظام ووعي المواطن وروح الاسرة المتلاحمة الواحدة وبفضل الجهد المثابر لكافة العاملين الصادقين بحيث تحولت التجربة الاردنية الى نموذج يحتذى به في الدول النامية وقدم مثالا حيا على ما يستطيع المجتمع القوي المتلاحم بكافة فئاته ان يصنع لنفسه ولامته.

ولقد حفلت مسيرة الاردن بالتشريعات العمالية الهادفة المواكبة لتطوير الحركة العمالية الرائدة في بلدنا ولذا فان الحكومة ستعمل خلال فترة وجيزة على تقديم مشروع قانون العمل الجديد الذي جهدت وزارة العمل في العامين الماضيين على اخراجه بالصورة الامثل وبالتعاون مع كافة اطراف الانتاج بحيث ينسجم مع متطلبات التقدم الاردني ومستويات العمل الدولي.

معالي الرئيس.

ان الحكومة ترقب بكل اعتزاز الحركة العمالية التي تطورت مع مسيرة بلدنا الخيرة وما تنهض به من دور اساسي موصول في خدمة الوطن وما حققته من انجازات في سبيل اعلاء صروح الصناعة والزراعة والخدمات في اطار من التنظيم النقابي الديمقراطي الواعي والذي سنحرص كل الحرص على حريته واستقلاله ليمارس فعالياته ونشاطاته باقتدار ومسؤولية.

وقد حقق قانون الضمان الاجتماعي خطوات واسعة وايجابية الاثار على جميع قطاعات العمال ورعاية مشكلاتهم.. والعمل جار على انجاز دراسة مشروع التأمين الصحي للمشمولين بقانون الضمان كما وان نشاطات المؤسسة ستتوسع في مجالات التنمية والاستثمار مساهمة في رفد القتصاد الوطني وايجاد فرص



عمل جديدة.

ولقد كان للجهد الذي قامت به وزارة العمل خلال العامين الماضيين في توسيع قاعدة التعليم المهني من خلال مؤسسة التدريب اكبر الاثر في تلبية احتياجات ميادين العمل من الايدي المدربة في مختلف التخصصات والمستويات وفي رفع كفاءة العمال الممارسين في ضوء المتغيرات الناشئة عن التطور التكنولوجي وفي تدريب الباحثين عن عمل في مهن تتوافر فيها فرص التشغيل وستعمل الحكومة على التوسع في نشاطات مؤسسة التدريب ودعمها ماليا وفنيا وتوفير كل ما يلزم من اجل تحقيق اهدافها..

كما ان الحكومة ستقوم بتقديم مشروع قانون التنظيم المهني الى مجلسكم الكريم والذي سينظم المهن عن طريق التصنيف وفقاً للمعايير التي تحدد كل مهنة، وتحديد المستويات المهنية للعاملين في اي صنعة او حرفة.

وسيسهم ذلك في تحقيق الانسجام بين جودة السلع والخدمات المقدمة وبين المواصفات والمعايير المعتمدة لها.

حضرات النواب المحترمين

ان الحكومة ستظل حريصة على تهيئة المناخ الاقتصادي المنفتح على اخوتنا في الدول العربية واننا نعتز ونفخر بانجازات عمالنا الاردنيين في تلك الاقطار الشقيقة ونحن وعلى الرغم مما نتحمله من تبعات اقتصادية واعباء مالية لم نتردد في ايثار اشقائنا على انفسنا في كثير من المجالات وفاء منا لالتزامنا القومي وايماننا بمبدأ التكامل الاقتصادي العربي.

ونحن اليوم اذ نجد انفسنا وقد طرد من ابنائنا ظلما حوالي الثلاثمائة الف في نفس الوقت الذي لازلنا نستضيف فيه نفس العدد من الاخوة العرب عاملين ومقيمين.

نشعر بفداحة الظلم الذي لحق بنا، ولابد والحالة هذه من اعادة التقييم للاسس المعتمدة في استقدام واستخدام العمالة الوافدة بحيث تكون الاولوية في جميع الاحوال لابنائنا.

وسنسعى لتحقيق ذلك بما يتفق وقيمنا واخلاقنا ومبادئنا التي نحن لها حافظون وبشكل ينسجم مع حاجاتنا ولا يؤثر على ادائنا في حقول الصناعة والزراعة والانشاءات والخدمات كل ذلك ضمن ترتيبات سيعلن عنها بالاتفاق مع اتحاد النقابات واتحاد غرف الصناعة والتجارة والمقاولات.. وممثلي الفعاليات الزراعية.

معالي الرئيس.

ان حرص الحكومة على تحقيق اكبر قدر من النمو والانتاج يقترن بنفس الحرص على توزيع مكاسب التنمية بعدالة بين مختلف افراد المجتمع والفئات والمناطق ولهذا فان الحكومة عاكفة على وضع خطة متوسطة الامد تركز فيها على اعادة ترتيب اولويات الجهد التنموي وتوزيع المكاسب التنموية على كافة الاقاليم من خلال حوافز وسياسات وتشريعات مدروسة شمولية النظرة، تعطي فيها الزراعة والصناعة والخدمات اهتماما متوازنا ونأمل في انجاز وضع الخطة في فترة قريبة باذن الله.

ونعود الان الى قضية البطالة التي هي

باعتبارها قضية وطنية موجودة دائما ولكن بنسب مختلفة فقد ازدادت حدتها هذه الايام لظروف سياسية واقتصادية وسلوكية وتعليمية بحيث اصبحت معالجتها احدى اهم اولويات القائد والحكومة والمجلس الكريم.

لقد كان من الطبيعي ان لا نكتفي في هذه الحكومة بتحليل الظواهر على اهميتها تحليلا مجردا لنقرر ان البطالة في الاردن هي بطالة هيكلية بسبب عدم موائمة المخرجات التعليمية مع حاجات سوق العمل او سلوكه بسبب عزوف الاردنيين عن بعض الاعمال واستفحال قيم اجتماعية خاطئة او انها بسبب العمالة الوافدة واحلالها محل العمالة الوطنية او بسبب طرد مئات الالوف من ابنائنا العاملين في الكويت وعدم توفر فرص عمل في الخارج.

ولكن وكما عبر سيادة الشريف في توجيهاته التي بين ايديكم كان لابد من معالجة اسباب البطالة والعمل على التغلب عليها باتخاذ خطوات محددة وخاصة في كافة الحقول ضمن منظور وطني تشارك فيه مؤسسات المجتمع كافة ولابد من اعتبار العمل هو سياسة حكومة وليس سياسة وزارة، وعلى ان سياسة العمل هي جزء من سياسة الحكومة السياسية والاقتصادية والمالية والاستثمارية والتعليمية والاجتماعية وكذلك الامنية!

وقد خصصت عدة جلسات لمجلس الوزراء لدراسة الموضوع، وتم تشكيل لجنة وزارية مختصة للمتابعة، وقد اصدر سيادة الشريف تعليماته المتعلقة بمعالجة وتخفيف اثار البطالة، والتي مع ما ورد في اوراق العمل الاخرى التي ستوزع عليكم تشكل بمجملها سياسة الحكومة للتعامل مع مشكلة البطالة.

هذا وقد بدأت الوزارات والمؤسسات فعلاً بالاستجابة بداية بتوسيع فرص التوظيف واصدار جدول التشكيلات والتوسع في قبول المجندين النظاميين في قواتنا المسلحة واعادة هيكلة صندوق التنمية والتشغيل والتوسع في تقديم خدماته، وستتوالى برامج الوزارات والمؤسسات ضمن المدة المحددة في خطاب سيادة الرئيس ولعل في استجابة وزارة الاشغال والاسكان بالامس نجد احدى النماذج العملية والعلمية التي تساهم في المدى القصير على حل جزء من بطالة المهندسين والفنيين في كافة مناطق المملكة.

كما ولا بد وان تكون توجهات وزارة الصناعة والتجارة الجديدة ذات اثر فعال في تحسين المناخ الاستثماري وتفعيل الجهد الاقتصادي.

حضرات النواب المحترمين

ستجدون في اوراق العمل المقدمة اليكم برامج محددة وسلسلة متصلة ومتكاملة من الاجراءات تتصل في تهيئة المناخ الاستثماري ومضاعفة الجهد التنموي والتوسع في التدريب المهني والتأهيل الاسري تفعيل التوجيه الوطني لكسر الحاجز النفسي وتنمية الشعور الوطني في دعم العمل التطوعي والتعاوني واعادة النظر في البرنامج التعليمي..

كما انه سيكون هناك طرح تصور مختلف لدور صندوق التنمية والتشغيل بالاضافة الى

العائدين وتكثيف الجهود لادماجهم في الاقتصاد الـوطني والـوافـدين، وضبط استخـدامهم واستقدامهم بما يتفق وحاجاتنا الاقتصادية كما وستجدون توجه الزراعة ودعمها ضمن برنامج سيقـدم من وزارة الـزراعـة بما يتفق وطبيعـة الارض وتوفر مصـادر المياه وكـذلك التصنيـع والخدمات اعتماداً على الذات استثماراً وعملاً.

ولعل دراستكم للبيانـات والاوراق التي بين ايديكم وهي وثيقتان رئيسيتان الاولى باسم سوق العمل الاردني التي تتضمن تحليلا عاما لسوق العمل وتطوراته وقـواه العاملة المحلية والوافدة والوثيقة الثانية تعليمات سيادة رئيس الوزراء وتتضمن الاجراءات الواجب اتخاذهـا على مستوى القطاع العام والخاص لمعالجة اثار البطالة.

كـل هذا قـد يسهم في استثارة النقـاش والحـوار وصولا الى مقترحات جـديدة تكفـل نجاح الجهد وانجاز المهمة.

ولكن الامانة تقتضي ان نعترف انه ليس هناك حلولا سحرية وستبقى هناك اختصاصات ومخرجات تعليمية سيصعب التعامل معها دون اعادة تأهيل جذري خـاصة خـريجات كليـات المجتمع من الاناث والتي يـزيد عـددهـا عن (٤٠,٠٠٠) فتاة يحملن تخصصات لا مجـال في سوق العمل لاستيعابها.

واخيرا ان الاردن الذي نريده ان يتقدم ويتجدد باستمرار لابد وان يكون كذلك بهمة ابنائه وجهودهم ولا بد ان يكون لكل مواطن فيه دور ومكان وستعمل الحكومة بـاقصى طاقتهـا وبالتعاون مع القطاع الخاص الذي نأمل في ان يكون له الدور الاساسي مستقبلا لفسح المجال لكل الراغبين في اعلاء صرح الوطن.

ولا يكلف الله نفسـا الا وسعها وبـالله المستعان.

والسلام عليكم ورحمة الله.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

جـ - الاستماع الى بيان من الحكومة حول.

أ - اسعار المحروقات.

معالي رئيس المجلس: معالي وزير العمل موضوع اسعار المحروقات.

معـالي وزيـر العمـل ووزيـر المـالية بالوكالة: بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

تعلمـون ان بوادر الـركـود الاقتصـادي العالمي قد بدأت بالظهور منذ عام ١٩٨٣، وقد انعكس ذلك على الاقتصاد الاردني الذي تربطه مع العالم الخارجي علاقات اقتصادية وسياسية عـديدة وبمـا ان الاردن بلد محدود المـوارد فقد اعتمد خلال السنـوات السابقـة على التمـويل الخارجي سواء كـان ذلك عـلى شكل قـروض خارجية او مساعدات مالية الامر الذي تـرتب عليه زيادة اعباء المديونية الخـارجية والتي نتج عنها الانخفاض الحاد في سعر صـرف الدينـار الاردني في عـام ١٩٨٨ وانخفـاض احتيـاطي

المملكة من العملات الاجنبية وتراجـع معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي وارتفاع المستوى العام للاسعار كما ادى ذلـك الى ارتفـاع نسبـة البطالة. ولمعالجة ذلك فقد تبنت الحكومة تنفيذ برنامج للتصحيح الاقتصـادي في بدايـة عام ١٩٨٩ وحققت نجاحاً ملموساً في معالجة بعض هذه المشكلات والحد من تفاقم بعضها الا ان احداث الخليج وتأثيراتها السلبية ادت الى توقف تنفيذه البرنامج في النصف الثاني من عام ١٩٩٠ وقد اولت الحكومة جل جهدها لمعالجة اثار ازمة الخليج ونتائجها وخاصة عودة الالاف من ابنائنا العاملين في الدول المجاورة وانخفاض تحويلاتهم التي كانت من العناصر الاساسية لدعم ميزان المدفوعات الاردني علاوة على زيادة الاعباء المالية على الخزينة لمواجهة متطلبات هؤلاء العائـدين من خدمات صحية وتعليمية واجتماعية وغيرها خاصة بعـد توقف الـدعم العربي اثـر ركـود العلاقات مع بعض الدول العربية والتي جاءت محصلة لثبات موقف الاردن من هـذه الازمـة ورأيه السديد الذي عبر عنه دوما جلالة الملك الحسين المعظم مراراً وتكراراً.

وقـد ادى كل ذلـك الى زيادة النفقـات الجارية والرأسمالية للدولة واصبحت الحـاجة ملحة لزيادة وتحسين الايرادات الحكوميـة التي انخفضت نسبة تغطيتها للنفقات الجارية الى ما دون (٨٠٪) وذلك لزيادة الاعتماد على الذات لان الموازنة العامة للدولة لا زالت تعتمد اعتمادا كبيرا على الموارد الخارجية والتي تغطي ما يزيد عن (٤٠٪) من الانفـاق الحكومي وهي نسبـة مرتفعة ولا يمكن القبول بها كـأساس لتمـويل الموازنة العامة للدولة.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

يعتبـر الاستقرار الامني من المـرتكـزات الاسـاسـية للتنميـة الاقتصادية والاجتمـاعيـة ولتوفير المناخ الاستثماري المناسب لتحقيق ذلك لابـد من دعم قـواتنـا المسلحة والامن العـام لتمكينهما من القيام بواجباتهما على اكمل وجه كما طلب الكثير وطالب من الـزملاء في الجلسـات السابقة لمجلسكم الكريم.

وانتم تعلمـون ان موازنـة عـام ١٩٩٢ كانت قد توسعت في رصد المخصصات لتلبية الحـاجات الاسـاسية والخـدمات الاجتمـاعيـة للمواطنين. وتحسين اوضاع الموظفين المـدنيين والعسكريين والمتقاعدين.

كما وفرت موازنة عام ١٩٩٢ مخصصات كافية لتوفير حوالي (٨) الاف فرصة عمل جديدة لهذا العام بالاضافة الى ما سيتم توفيره من خلال تنفيذ المشاريع الحكومية الرأسمالية التي تم زيادة مخصصاتها بشكل كبير.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

امام جميع هذه التحديات التي مرت على الاردن ولتمكينـه من تنفيذ بـرنامج الانعـاش والتصحيـح الاقتصادي الـذي يهـدف الى استئناف مسيرة النمو والتنمية وتوفير مزيد من فـرص العمل والحـد من الاستهلاك وتخفيض العجـز في الموازنـة العامـة وكـذلـك في ميزان

المدفوعات والمحافظة على استقرار سعر صرف الدينار الاردني وبناء احتياطيات المملكة من العملات الاجنبية فان الحكومة قد اتخذت حزمة من الاجراءات التي تهدف الى تخفيض العجز بمقادر (٨٠) مليون دينار لعام ١٩٩٢ آخذة بعين الاعتبار الحد من اي تأثيرات سلبية على ذوي الدخول المحدودة والمتدنية والعمل على تخفيض العبء عنهم بقدر المستطاع.

وقد كان اخر هذه الاجراءات اعادة النظر في اسعار بعض المشتقات النفطية ذات الاثر المحدود على ذوي الدخول المتدنية اذ ان رفع اسعار البنزين الخاص وزيت الوقود ليس له اي اثر يذكر على هذه الفئات اما بالنسبة لرفع سعر السولار فقد اتخذت الحكومة مجموعة من الاجراءات لتخفيف اثر ذلك على ذوي الدخول المتدنية والمحدودة اذكر منها:

أ - تعويض مستهلكي مادة السولار لاغراض التدفئة المنزلية للذين تقل مداخيلهم الشهرية عن (٣٠٠) دينار بمبلغ لا يتجاوز (١٠٠) دينار لعام ١٩٩٢.

ب - تعويض المخابز للمحافظة على اسعار بيع الخبز كما هي عليه.

جـ - تعويض الكلفة الاضافية لضخ المياه من الابار الارتوازية الخاصة بقطاع الزراعة.

د - المحافظة على اجور نقل الركاب لدى مؤسسة النقل العام علي ما هي عليه.

هـ - تعديل اجور نقل البضائع بالشاحنات علما ان هذه النسبة ذات تأثير محدود جداً على اسعار السلع المنقولة.

وقد كان سعر بيع السولار قبل رفعه اقل من السعر العالمي اذ لم يكن يعادل ما نسبته حوالي (٦٥٪) من السعر العالمي ولا يزال يقل عن السعر العالمي بنسبة (١٦٪) وان فرق سعر السولار الذي يتم تحصيله من السيارات المارة بطريق الترانزيت عبر الاردن يطبق على بعض سيارات الترانزيت التي تمر عبر الاردن الى السعودية او بالعكس ولا يشمل النقل الرئيسي وهو النقل من والى العراق الشقيق الذي يتم معظمه بسيارات اردنية وعراقية وهي لا تدفع فرق سعر السولار.

ولن يكون لهذه الاجراءات اي اثر مهم على مستوى الاسعار في البلد وستتخذ الحكومة الاجراءات الحازمة بحق اي جهة سترفع اسعارها مستغلة هذا الاجراء.

وبتنفيذ هذا الاجراء تكون قد اكتملت جميع الاجراءات الاقتصادية والمالية الضرورية لهذا العام في سبيل تحقيق مزيد من الاعتماد على الذات وهذا سيمكن الاردن من اعادة جدولة ديونه الخارجية بشروط ميسرة والمطالبة بتخفيض حجم ديونه الخارجية والحصول على مزيد من الدعم من المجتمع الدولي بما يمكنه من بناء احتياطياته من العملات الاجنبية الامر الذي سيؤدي الى استمرار استقرار سعر صرف الدينار الاردني وزيادة الثقة بالاقتصاد الوطني وتوفير المناخ المناسب لزيادة الاستثمار الذي يوفر فرص عمل اضافية ويحسن مستوى دخل المواطنين ويحقق الرخاء والرفاه للجميع.

كما انه معالي الرئيس قد تم نتيجة لهذه الاجراءات تحقيق الهدف الاولي حيث وقع

معالي وزير المالية على اتفاقية اعادة جدولة ديون الاردن وفوائدها العام (٩١) ولغاية منتصف (٩٣) في نادي باريس، مما يعطينا الفرصة لمتابعة الجهد للحصول على مزيد من الدعم من المجتمع الدولي.

والسلام عليكم ورحمة الله وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: وشكراً لكم، السيد الامين العام.

السيد الامين العام:
ب - السياسة التموينية

معالي رئيس المجلس: البيان الاخير حول السياسة التموينية.

اذا سمح الاخوان البيان او الطلب المقدم حدد بندين في الاسعار اسعار المحروقات والتموين، احنا فقط جزأنا لكون اصحاب المعالي كل في اختصاصه يتحدث في هذا الموضوع، اما الطلب الاصلي هو مقدم في البندين، المحروقات والتموين، تفضل معالي وزير التموين.

معالي وزير التموين:
بسم الله الرحمن الرحيم
معالي الرئيس.
حضرات النواب المحترمين

احييكم اطيب تحية وارجو ان اتقدم اليكم بالسياسة التموينية التي اتبعتها وتتبعها وزارة التموين.

تعلمون جميعا ان الوزارة تعمل بموجب قانون التموين الذي رسم لها الاهداف الموكولة اليها، ومن ضمن هذه الاهداف التي تعمل وزارة التموين على تحقيقها ما يلي:

اولا: توفير الامن الغذائي عن طريق بناء احتياطي من المواد الغذائية الاساسية.

ثانيا: تحقيق استقرار لاسعار المواد التموينية ومراقبتها.

والوزارة وفي سعيها الدؤوب لتحقيق هذه الاهداف قامت بالاجراءات التالية:

اولا: بالنسبة لتوفير المواد الغذائية الاساسية التي تتولى وزارة التموين استيرادها وهي القمح، الطحين، السكر، الارز، اللحوم المجمدة (الخراف الكاملة)، الدجاج المجمد، الاعلاف.

تقوم الوزارة بناء احتياطي استراتيجي منه ويجري بيع هذه المواد باسعار محددة وتدعم الحكومة هذه المواد وتوفرها بهذه الاسعار.

وقد بلغت قيمة الدعم لعام ١٩٩٠ (٨٤٫٧٣٤٫٠٠٠) دينار.

وبلغت قيمة الدعم عام ١٩٩١ (٦٢٫٠٠٠٫٠٠٠) دينار تقريبا.

اما بالنسبة لعام ١٩٩٢ فقد تم رصد مبلغ (٤٨٫٠٠٠٫٠٠٠) دينار لدعم المواد التموينية وشراء القمح المحلي في موازنة الدولة التي تم اقرارها من قبل مجلسكم الكريم.

والوزارة مسؤوله عن توفير هذه المواد وبناء احتياطي منها باستمرار واود ان اؤكد لكم ان لدى الوزارة من هذه المواد ما يكفي حاجة المملكة لمدة (اربعة) شهور تقريبا ويصل الى

(ستة) شهور اذا ما اضيفت مع الكميات المتعاقد عليها.

أ - وضمن سياسة الحكومة في تخفيض قيمة الدعم قامت الوزارة باصدار البطاقات التموينية وتم فتح (٩٢) مركزا دائما و (٤٩) مركزا مؤقتا لتوزيع البطاقات التموينية لكافة المحافظات في المملكة.
ويسير العمل بهذه المراكز بصورة جيدة حيث يصرف (٥ر١) كغم ارز و (٥ر١) كغم سكر شهريا لكل فرد ويصرف (كيلو) من مادة الحليب للفرد الواحد كل اربعة شهور وباسعار مدعومة

ب - وضمن سياسة الدعم ايضا تقوم الوزارة بتوزيع الاعلاف من خلال مراكز محددة ومنتشرة في جميع محافظات المملكة ومناطقها وتشمل المواد العلفية التي تتولى الوزارة بيعها مدعومة كالنخالة والشعير والذرة الرفيعة.

كما تبيع مادة الذرة الصفراء لمربي الدواجن باسعار الكلفة المباشرة متحملة التكاليف غير المباشرة من اجور تخزين وموظفين وخلافه، وقد ساهمت هذه السياسة في تأمين ودعم وتوفير الانتاج.

ثانيا: اما بالنسبة لاستقرار الاسعار ورقابتها:

تقوم الوزارة بمراقبة اسعار المواد التموينية التي يقررها مجلس الوزراء وهي:

الخبز بانواعه، لحوم الدجاج الطازجة، بيض المادة، الحليب المبستر، الالبان السمنة النباتية، الزيوت النباتية، الحمص والفول المعلب والحلاوة الطحينية، ملح الطعام، المأكولات والمشروبات في المطاعم، المشروبات الغازية، الخضار والفواكه، رب البندورة، العدس الحب، الذرة الصفراء، الحليب المجفف، الاسماك المجمدة، القهوة المحمصة المطحونة، السردين والاسماك المعلبة.
وقد تم في الآونة الاخيرة استقرار نسبي لاسعار هذه المواد وتتجه بعضها الى الانخفاض.

دور الوزارة خلال الموجات الثلجية

بادرت الوزارة بالتعميم مسبقا على جميع المواطنين والتجار وخاصة المخابز بتوفير احتياطي مناسب من مواد الانتاج لمدة اسبوع على الاقل ورغم قسوة الظروف فقد قامت بفتح جميع مراكز التوزيع التابعة لها للبيع ووفرت مادة الطحين لجميع المخابز، كما قامت بتزويد المخابز الكبيرة بالمحافظات بالمولدات الكهربائية وتم ربطها على نفقة الوزارة كاحتياط في حالة انقطاع التيار الكهربائي وبالفعل فقد تم تشغيلها في المناطق التي قطع عنها التيار الكهربائي.

كما قامت الوزارة بارسال كميات كبيرة من الخبز من مخابز الوزارة الالية ومن مخابز القطاع الخاص الى المناطق والقرى التي لم تتمكن من توفير مادة الخبز في شمال وجنوب ووسط المملكة.

كما وفرت جميع المواد الغذائية الاساسية التي تتعامل بها من ارز وسكر وحليب بكميات كافية من خلال مستودعاتها ومعتمديها لتوزيع هذه المواد، وقد اثبتت هذه الازمة ان اجراءات

التموين كانت سريعة وفعالة بحيث لم يظهر هناك اي نقص او سلبيات تذكر الا في بعض القرى التي لم تتمكن الناقلات من الوصول اليها ولساعات قليلة نتيجة انغلاق الطرق الرئيسة فيها.

استعدادات الوزارة لشهر رمضان المبارك

قامت الوزارة بتأمين كميات كبيرة من اللحوم المجمدة (الخراف الكاملة) تتناسب مع احتياجات شهر رمضان المبارك وباسعار معقولة حيث سيباع الكيلو غرام بسعر (١٤٥٠) فلس للمستهلك.

كما قامت بتوفير حوالي (خمسة) الاف طن من الدجاج المجمد ستقوم بطرحها في الاسواق في حالة عدم كفاية الانتاج المحلي او ارتفاع اسعاره.

اضافة الى توفير انواع خاصة من الطحين لصناعة الحلويات بالكميات المطلوبة وكذلك توفير السكر والارز والعدس وزيت الزيتون، ونود ان نؤكد ان جميع هذه المواد الاساسية الموكل تأمينها الى وزارة التموين متوفرة بشكل كاف وباسعار مدعومة او بالكلفة وتكفي لتغطية احتياجات شهر رمضان المبارك.

* كما حرصت الوزارة ومن خلال المؤسسة الاستهلاكية المدنية على توفير احتياجات المنتفعين من خدماتها من المواد الرمضانية مثل الجوز والقمردين بالاضافة الى بعض انواع الخضار المعلبة بكميات كافية وباسعار مناسبة جدا.

* اما بالنسبة للمواد الاخرى التموينية التي يقع تأمين توفرها في الاسواق على القطاع الخاص وتقوم الوزارة بتحديد اسعارها فان الوزارة تقوم باستمرار بمراجعة اسعار هذه المواد ومراقبة التقيد بالاسعار المحددة لها عند توفرها بالاسواق.

* ونتيجة للاحوال الجوية التي سادت المنطقة والتي ادت الى اضرار كبيرة في الخضار نجم عنها نقص كبير في توفرها في الاسواق بادرت الوزارة الى عقد اجتماع لمجلس التموين لبحث هذا الموضوع وتم الاتفاق على وضع خطة لاستعمال المواد البديلة.. كالخضار المجففة والمعلبة وبادرت الوزارة لتوجيه المواطنين من خلال وسائل الاعلام لاستعمال هذه البدائل.

كما قامت الوزارة بعقد عدة اجتماعات وخصوصا مع نقابة تجار المواد الغذائية حيث تم وخصهم بالصورة وابدوا تجاوبا مع هذه التوجهات واكدوا ان معظم المواد البديلة ستكون متوفرة في الاسواق المحلية خلال الشهر الفضيل وخاصة الخضار المجففة كما تم منح الموافقات لاستيراد (٢٥٠) طن من الخضار المعلبة وقد تم بالامس رفع هذه الكمية الى (٥٠٠) طن لتغطية حاجة السوق خلال هذه لفترة ووعدت النقابة بالعمل على حث التجار الى عدم رفع اسعار هذه المواد والاكتفاء بأرباحها معقولة.

- اما بخصوص اللحوم الطازجة المستوردة

رغم الاجتماعات العديدة والمكثفة بين الوزارة ومستوردي هذه اللحوم من جهة وبين اتحاد الغرف التجارية وهؤلاء المستوردين من

جهة اخرى لتخفيض اسعار اللحوم الطازجة المستوردة، وبعد الاتفاق على اسس تحديد اسعار البيع بالجملة وبالمفرق تبين ان هنالك نقص كبير في عدد الاغنام المتوفرة في البلاد حيث ان العدد المتوفر لا يتجاوز (٢٤) الف رأس غنم وان تطبيق معادلة سعرية تضمن ربح عادل للمستورد وللبائع وسعر معقول للمستهلك قد يؤدي الى نقص كبير لوجودها في الاسواق، ولا زالت الجهود تبذل لتأمين توفرها بالسعر المعقول غير اننا لا نستطيع تأكيد ذلك لكون هذا الموضوع متروك للقطاع الخاص، علما بان البدائل الاخرى من اللحوم المجمدة والدجاج المجمد والطازج والاسماك متوفرة باسعار معقولة، ونحن على ثقة انه من خلال وعي المواطن وتوعيته وبتعاون الجمعيات والاتحادات المتخصصة مثل جمعية حماية المستهلك والاتحاد النسائي والذي تم عقده عدة اجتماعات معهما لتوجيه المواطنين الى التعامل مع البدائل من لحوم مجمدة وخضار مجففة ومعلبة سيتم تجاوز هذه الازمة.

وبالمناسبة، وبالامس تم لقاء اخر مع تجار اللحوم، وتم الاتفاق المبدئي على ان يقوموا باستيراد لحوم مذبوحة من الخارج وفق شروط وزارة التموين، وتعهدوا ببيع هذه اللحوم مع اللحوم المذبوحة محلياً ب (٢٫٧٥٠) للحوم الاوروبية و (١٫٤٠٠) للحوم الاسترالية ونأمل ان يتحقق ذلك وسنتابع مواصلة واتخاذ اجراءات بديلة ان شاء الله.

هذا وستقوم الوزارة بتكثيف رقابتها وتوفير اكبر عدد ممكن من مراقبي الجودة والاسعار واتخاذ الاجراءات القضائية بحق كل مخالف ولنا كل الثقة والامل في اخواننا في القطاع التجاري بمراعاة والالتزام بالاسعار المحددة واعلان الاسعار وتجنيبنا اتخاذ اجراءات لا نرغب مخلصين في اتخادها.

كما اننا بهذه المناسبة نتوجه الى الاخوة نواب الشعب ومن خلال لقاءاتهم بقواعدهم الانتخابية، بحث هذه القواعد، على مزيد من التعبد واعمال الخير والانتاج وترشيد الاستهلاك وعدم التبذير والتوجه الى البدائل الغذائية التي اشرنا اليها.

وفقنا الله جميعا لخدمة الموطن والمواطن والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

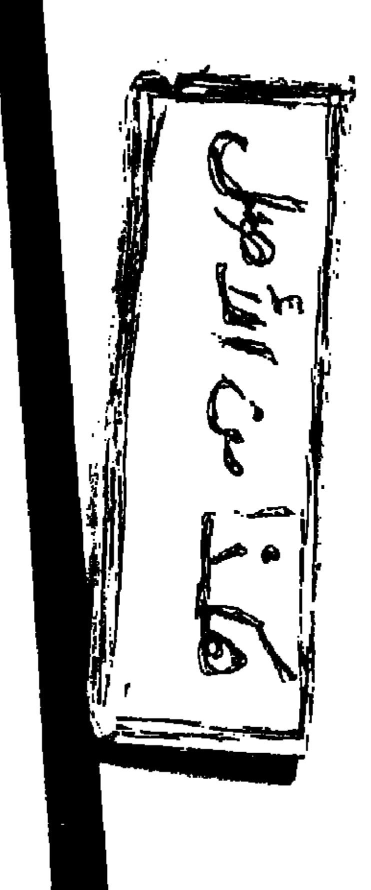
معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، لدينا الان عمل تحديد مواعيد مناقشة هذه البيانات، فهذه الموضوعات هي:

موضوع الاسعار، خدمة العلم، البطالة اليوم هو الاربعاء، يوم الاحد القادم لدى اللجنة القانونية بعض القرارات ذات صفة الاستعجال، وهناك اقتراح ان ترتب الاولويات كالتالي:

الاسعار، خدمة العلم، البطالة

فاذا كان ذلك كذلك فليكن يوم الاربعاء (٣/١١/) اسعار، الاحد (٣/١٥) خدمة العلم، الاربعاء (٣/١٨) بطالة، فان كان هذا الاقتراح مقبول لدى الاخوة؛ نرتب امورنا على هذا الاساس، استاذ الدغمي.

السيد عبدالكريم الدغمي: شكراً سيدي الرئيس.



الحقيقة لا اريد ان اتدخل بترتيب المواعيد، ولكن اريد ان اتحدث في قضيتين مرتبطتين مع بعضهما البعض، موضوع خدمة العلم في تقديري الشخصي المتواضع، موضوع خدمة العلم وموضوع البطالة مرتبطة ببعضها البعض.

مثلا سيكون كلامي في هذا الموضوع، نقاشي في هذا الموضوع او عن الموضوعين بكلمة واحدة، فارجو ان تكون البطالة وخدمة العلم بجلسة واحدة، هذا جانب او هذا اقتراح اذا رأيتم واذا رأى الزملاء الاكارم الموافقة عليه.

الاقتراح الاخر، نحن خسرنا في الفترة السابقة نتيجة الثلوج اربعة جلسات من الدورة العادية التي تنتهي في نهاية هذا الشهر، فارجو ان نعوض هذه الجلسات في ايام اخرى غير ايام الاحد والاربعاء الجلسات المعتادة، وان نخصص هذه الجلسات فقط لمناقشة بيانات الحكومة حول البطالة، خدمة العلم، الاسعار، ارجو ذلك سيدي الرئيس وارجو الموافقة وشكراً.

اصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: وشكراً كانت هذه النقطة الثانية التي كنت ساطرحها عليكم فبدأت فيها بارك الله فيك، الدكتور حسني الشياب.

الدكتور حسني الشياب: اقول نحن بحاجة الى رفع عدد جلسات المجلس وخاصة انه من تبقى من مدة الدورة محدود جدا اصبح، ولكنني اعتقد وهنا اختلف مع الاستاذ الدغمي ان لكل موضوع من هذه المواضيع بحاجة الى جلسة خاصة، لكن المهم ان نزيد عدد جلسات المجلس وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الشيخ علي.

الدكتور علي الفقير: شكراً معالي الرئيس.

بمقدار ما سمعنا من الحكومة جملة واحدة بامكانها ان تستوعب منا ايضاً كلامنا جملة واحدة، وباعتقادي ان المواضيع الثلاثة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً فيما بينها، او على اقل تقدير هناك مسارب لكل موضوع الى الموضوع لاخر. وباعتقادي ان النائب المحترم الذي سيناقش هذه المواضيع الثلاثة بامكانه ان يفصلها في كلمته فيقول اما بالنسبة للاسعار فرأيي كذا وكذا، بالنسبة لخدمة العلم رأيي كذا وكذا، بالنسبة للبطالة رأيي كذا وكذا، وعندئذ نفسح مجالا لاكبر قدر ممكن من الاخوة النواب ان يتحدثوا وانا مع اقتراح معالي السيد ابو فيصل وهو ان تكون جلسات غير الجلسات المقررة اللي هي يوم الاحد والاربعاء تعويض عن الجلسات السابقة لمناقشة مثل هذه القضايا واقترح ان تكون: الاثنين القادم والثلاثاء والقادم والاربعاء القادم ثلاث ايام متوالية اذا استدعى الامر ذلك وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ الدردور.

السيد محمد الدردور: ارجو ان ابحث موضوع زيادة عدد الجلسات ان لاننسى بان هناك اربعة ايام للجان الدائمة والمؤقتة، وان

عمل المجلس وجلسات المجلس لا تصير الا بناء على ما تنجزه هذه اللجان، لابد من مراعاة ضرورة التوفيق والتنسيق بين ما تنجزه اللجان وبين اللي هو جلسات المجلس لا ان نجتمع لنرى جدول اعمال لا يستحق جلسة ممكن ان يدمج اكثر من جدول اعمال في جلسة واحدة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ ابو زنط.

السيد عبدالمنعم ابوزنط: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً معالي الرئيس.

ارى في سلم الاولويات في الامور الثلاثة:

اسعار التموينية بما فيها المحروقات ثم البطالة ثم خدمة العلم في سلم الاولويات ان نبدأ يوم الاحد القادم ان شاء الله تعالى بالاسعار التموينية والمحروقات لان الشعب وبخاصة في شهر رمضان المبارك في امس الحاجة لوضع اسعار معتدلة ترحم به وترحم الاطفال اليتم والنساء الارامل الثكالى في هذا الشهر الفضيل.

وارجو ان توزع المذكرة الخاصة بالتموين والمحروقات، توزع على السادة النواب حتى نحطاط لنناقشها في تلك الجلسة المقترحة.

تعديل الموعد معالي الرئيس لبدء الجلسات، جربنا اليوم حيث بدأت الجلسة الساعة (١٠٥٠) دقيقة، ارى من الحكمة مواعيد رمضان المبارك وليس لنا سواها، بقية الدورة ان تكون الساعة (١١) بدل (١٠) حتى يتمكن بعض الاخوة من مراجعة بعض الدوائر وخاصة الاخوة القادمين من محافظات بعيدة، يراجع الدائرة المختصة ثم يحضر الى جلسة المجلس الكريم الساعة (١١) وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ العلاونة.

السيد محمد العلاونة: شكراً معالي الرئيس.

انا اقترح ان يفرد يوم خاص للسياسة التموينية، ولا ابالي بعد ذلك ان اجتمعت بعدها مادتين او اكثر وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً دكتور همام.

الدكتور همام سعيد: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً معالي الرئيس.

اقترح في هذا الشهر الكريم ان تطول جلسات المجلس في اليومين، لان الحقيقة المجيء في اكثر من يوم واهدار لبداية النصاب وبداية اللقاء ولذلك ما دام المجلس ينعقد في يومين، فاقترح ان تطول هذه اللقاءات وان تبدأ في الساعة (العاشرة) حتى الساعة الثانية او الثالثة) في جلستين في كل يوم من هذان اليومين، هذا من جهة.

من جهة اخرى اقترح فعلا ان نبدأ بموضوع الاسعار ابتداءا من يوم الاحد القادم، لا اظن ان جدول الاعمال يوم الاحد يستغرق هذه المدة، فيمكن بحث موضوع الاسعار

باعتبار انه في غاية الاهمية وفي وقت مبكر ان ننتهي منه يوم الاحد القادم وفي جلسة طويلة يوم الاحد ويوم الاربعاء وبذلك نحل مشكلة الغياب وعدم انعقاد المجلس خلال شهر كامل وشكراً.

اصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: شكراً، دكتور الزبن.

الدكتور محمد الزبن: شكراً معالي الرئيس.

حقيقة معالي الاخ دائما المواطن يطالبنا بالانجاز اكثر بكثير من الخطابات، عندي اقتراح محدد تفضل بعض الزملاء وقال:

بان البنود الثلاثة، ان كانت الاسعار او خدمة العلم او البطالة كل هذه لها علاقة مع بعض، وانني مع هذا الرأي.

انني اقترح كما تفضل معاليه ان تكون هذه البنود الثلاثة تناقش يوم الاحد القادم، كل كتلة يتكلم عنها نائب لكي نختصر الوقت، لانه لم يبقى من هذه الدورة سوى جلسات محدودة وشكراً معالي الرئيس.

اصوات: نثني على هذا.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، اذن بالنسبة للبيانات التي القيت ستوزع مع جدول الاعمال جميعاً للاخوة النواب جميعاً، واشكر الاخوة اللي بدأوا وطلبوا زيادة الجلسات لانني وضعتها عندي كبند استشيركم فيها وجاءت المبادرة منكم وبارك الله فيكم، يوم الاحد القادم يكون القرارات المستعجلة قرارات اللجنة القانونية، ويوم الاثنين او الثلاثاء تبدأون بالاضافة الى جلسة واحدة لتصبح ثلاثة جلسات في الاسبوع يمكن ان تكون حل وسط ومقبول، وجلسة طويلة كما ذكر بعض الاخوان ونفرد لكل موضوع من هذه الموضوعات الا موضوع البطالة وخدمة العلم تكون فيه متداخلة، اما الاسعار سواء كانت تموينية او اسعار اخرى تكون بند واحد مستقل فاذاسمحتم يوم الاحد القادم ان شاء الله سيكون القرارات المستعجلة للجنة القانونية، والثلاثاء ان رأيتم او الاثنين وهذا احب ان اخذ رأي الاخوة، الاستاذ رئيس اللجنة القانونية.

السيد حسين مجلي: انا اقدر واحترم حقيقة رغبة المجلس الكريم ودوافعه في تكثير الجلسات، لكن ارجو ان ابدي ان المناقشة ومفهوم المناقشة ليس اصدار قرارات، لكن المناقشة الواقع فقط تعني ان يعرف المجلس ما لدى الحكومة وان تعرف الحكومة ما لدى النواب من افكارواراء، والمجلس الكريم في جلسة سابقة طالب اللجان بسرعة الانجاز، الواقع ان القوانين المتوقفة والباقية وذات الاهمية في هذا الشهر ترى في يومين، يوم الاحد ويوم الاثنين بالنسبة للجنة القانونية، حقيقة اللجنة القانونية في الاحد القادم وقد كانت الجلسة مسائية يذكر المجلس الكريم انها كانت مسائية ثم انتقلت الى صباحية، اذ اضطرينا ان نرفع الجلسات الى ان تكون اللجنة القانونية يوم الاثنين والثلاثاء بدل الاحد والاثنين فاذا عدلتم الواقع وارتأيتم ان تضبح جلسات المجلس احد واثنين معنى ذلك ان اللجنة القانونية لن تنجز قوانين هامة

مطروحة لديها وحقيقة كنا ننتظر ان ننجز مثلا في هذا الاسبوع احد القوانين اللذي يلح المجلس الاسراع فيه، فارجو ان يراعي المجلس ذلك، واعود لاقول ان الترتيب القائم حقيقة ترتيب جيد واراه مثالي، وان رأي المجلس حقيقة ان يكشف جدول الاعمال بان يطيل جدول الاعمال في هذا الشهر الفضيل حيث يكون الواقع طوال النهار نستطيع ان نعمل من (العاشرة) ان رغبتم الى ما قبل الافطار، وتبقى اللجان تعمل في وقتها فيتحقق رغبة المجلس في سرعة الانجاز بتكثيف جدول الاعمال وبقاء اللجان تعمل في مواعيدها، ولذلك اؤيد اقتراح الدكتور همام سعيد فيما قاله ببقاء ايام المجلس على ان تزاد جدول الاعمال وبقاء اللجان تعمل في مواعيدها وشكراً.

اصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، على كل حال نبدأ يوم الاحد القادم بما هو مستعجل على قرارات اللجنة القانونية، ونتفق مع الاخوة الاخرين وخاصة هي ان كانت المحاولة حقيقة من اجل الانجاز، وعندنا ثلاثة موضوعات اساسية للمناقشة، وافراد يوم واحد كامل لها صحيح انها مناقشة لكن مساهمة الجميع بها قد يعطي شيء لهدف المناقشة، فان كان استاذ ابو شجاع ان سمحت لنا احد اليومين الثلاثاء او الاثنين ونعوضها بعد الافطار جلستكم خليها مسائية لان بركات رمضان تحل على الجميع، فيه امكانية ان نأخذ يوم الاثنين او الثلاثاء؟ على اساس ان ننهي مواضيع المناقشة في الاسبوع القادم ونتفرغ لقضايا اساسية، قضايا ما هو مطروح على اللجنة القانونية وغيرها.

السيد حسين مجلي: يا سيدي القرار للمجلس.

معالي رئيس المجلس: يعني حقيقة لا، احنا بيهمنا حق اللجنة القانونية هي رافد اساسي لعمل المجلس وانجازها مطلوب، ولهذا الحقيقة نستشير، تفضل استاذ حسين.

السيد حسين مجلي: شكرا سيدي الرئيس.

حقيقة اذا اخذتم الاحد والاثنين والثلاثاء معنى ذلك انه هذا الاسبوع صعب ان ننجز شيء.

معالي رئيس المجلس: الاحد، واحد اليومين الاثنين او الثلاثاء.

السيد حسين مجلي: ياسيدي نحاول ان نعوض اذن جلسة بجلسة ليلية.

معالي رئيس المجلس: اذن ان شاء الله يتم ترتيب ذلك، ونبدأ بالاحد القادم ان شاء الله سيعلن عنه وجدول الاعمال سيوزع مع البيانات جميعاً ونحدد اوقاتها ان شاء الله خلال الاسبوع القادم.

السيد الامين العام :

٨ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

معالي رئيس المجلس: الجلسة القادمة

يوم الاحد القادم الساعة العاشرة صباحاً وبارك الله بكم جميعاً، وترفع الجلسة.

«انتهت الجلسة»

رئيس مجلس النواب
د. عبداللطيف عربيات

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة العمل

وقائع العدد

أ - سوق العمل الاردني واقع وتطلعات.

ب - تعليمات سيادة الشريف رئيس الوزراء لمعالجة اثار البطالة.

سوق العمل الاردني واقع وتطلعات

اولاً : نظرة عامة الى سوق العمل وتطوراته :

أ ــ حجم سكان المملكة حسب المعلومات الاحصائية الاولية المتوفرة لعام ١٩٩١ (بيانات اللجنة الوطنية للسكان) يقدر بحوالي (٣,٥٩٩,٠٠٠) نسمة وهذا الرقم الاخير يشمل الاردنيين وغير الاردنيين في المملكة .

ب ــ استناداً الى معدل المشاركة الاقتصادية للسكان في المملكة لعام ١٩٩٠ المقدر بحوالي (٢٣,٦٤٪) فقد افترض نفس هذا المعدل لعام ١٩٩١ وعليه فان اجمالي القوى العاملة الموجودة في المملكة لعام ١٩٩١ (بيانات اولية) تقدر بنحو (٨٥١,٠٠٠) عاملاً وعاملة ، منهم حوالي (٦٧٥,٠٠٠) عامل اردني والباقي (١٧٦,٠٠٠) عامل وافد .

جـ ــ ولما كانت البيانات الاحصائية المتوفرة والمنشورة حتى الآن هي لعام ١٩٩٠ ، فقد تم الاستناد على البيانات الاحصائية الواردة في تعداد السكان والمساكن لعام ١٩٧٩ كسنة أساس لغايات المقارنة وقياس التطورات الحاصلة على بعض المؤشرات في سوق العمل الاردني ما بين عام (١٩٧٩ ــ ١٩٩٠) .

ثانياً : تطورات عرض القوى العاملة في سوق العمل الاردني :

أ ــ ارتفعت أعداد القوى العاملة الاردنية وغير الاردنية في سوق العمل الاردني من (٤٤٦٣١٦) عاملاً وعاملة عام ١٩٧٩ الى حوالي (٧٩٥,٠٧٠) عاملاً وعاملة عام ١٩٩٠ أي بمعدل نمو مقداره (٥,٤٪) سنوياً .

ب ــ كان تطور عرض القوى العاملة الاردنية بمعدل نمو سنوي مقداره (٤,١٪) حيث ارتفع عددهم من (٤٠٥٢٧٤) عاملاً وعاملة عام ١٩٧٩ الى (٦٣٠٠٧٠) عام ١٩٩٠ .

جـ ــ كان تطور عرض القوى العاملة الوافدة في سوق العمل الاردني بمعدل نمو سنوي مقداره (١٣,٥٪) حيث ارتفع عدد العمال الوافدين من (٤١٠٤٢) عاملاً وعاملة عام ١٩٧٩ الى مالا يقل عن (١٦٥,٠٠٠) عاملاً وعاملة عام ١٩٩٠ وما يقدر بحوالي (١٧٦٠٠٠) عامل وافد لعام ١٩٩١ .

ثالثاً : تطور الطلب على القوى العاملة في سوق العمل الاردني :

أ ــ ارتفع حجم الطلب الكلي على القوى العاملة الاردنية وغير الاردنية (العاملون فعلاً في الاقتصاد الاردني) من (٤٤٦٣١٦) عاملاً وعاملة عام ١٩٧٩ الى (٦٨٩١٩٧) عاملاً وعاملة عام ١٩٩٠ أي بمعدل نمو مقدراه (٤٪) سنوياً .

ب ــ كان حجم طلب الاقتصاد الوطني على القوى العاملة الاردنية ٢,٤٪ حيث ارتفع عددهم من (٤٠٥٢٧٤) عاملاً وعاملة عام ١٩٧٩ الى (٥٢٤١٩٧) عاملاً وعاملة عام ١٩٩٠ .

جـ ــ كان معدل النمو السنوي لطلب الاقتصاد الوطني على القوى العاملة الوافدة حوالي (١٣,٥٪) سنوياً خلال الفترة من (١٩٧٩ ــ ١٩٩٠) حيث ارتفع عددهم من (٤١٠٤٢) عامل عام ١٩٧٩ الى مالا يقل (١٦٥,٠٠٠) عامل لعام ١٩٩٠ .

جــدول رقــم (١)

تطور عرض القوى العاملة الاردنية والوافدة والطلب عليها في سوق العمل الاردني للفترة ١٩٧٩ ــ ١٩٩٠ .

		تقديرات اجمالي القوى العاملة			معدل النمو ٪		
		اردنيون	وافدون	المجموع	اردنيون	وافدون	المجموع
العرض	١٩٧٩	٤٠٥,٢٧٤	٤١,٠٤٢	٤٤٦٣١٦	٤,١	١٣,٥	٥,٤
	١٩٩٠	٦٣٠,٠٧٠	١٦٥,٠٠٠	٧٩٥٠٧٠			
الطلب	١٩٧٩	٤٠٥,٢٧٤	٤١,٠٤٢	٤٤٦٣١٦	٢,٤	١٣,٥	٤,٠
	١٩٩٠	٥٢٤,١٩٧	١٦٥,٠٠٠	٦٨٩١٩٧			

رابعاً : البطالة في صفوف القوى العاملة الاردنية :

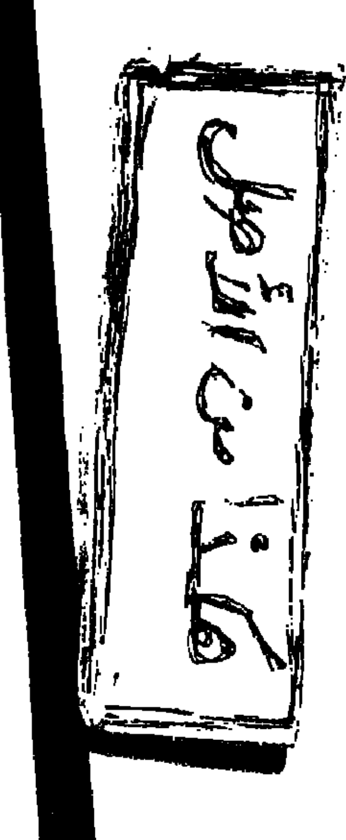
من الجدير بالذكر أن البطالة في صفوف القوى العاملة الاردنية تتصف بانها بطالة هيكلية في جانب منها حيث أنها ناجمة عن زيادة كبيرة في حجم مخرجات النظام التعليمي والتدريبي على نحو لا ينسجم ومتطلبات الاقتصاد الوطني وفرص العمل المتاحة في مختلف قطاعاته . كما ان هنالك البطالة الموسمية الناجمة عن عدم توفر التشغيل بشكل دائم، هذا بالاضافة الى البطالة السلوكية الناجمة عن عزوف الاردنيين الباحثين عن عمل عن اشغال فرص العمل المتاحة في الاقتصاد الوطني في الزراعة والانشاءات والتجارة والخدمات الاخرى ، كذلك بطالة المتقاعدين حيث الاعداد الكبيرة منهم الباحثين عن عمل لانخفاض رواتبهم التقاعدية .

وفي ضوء التقديرات الخاصة بالبطالة فان أعداد الاردنيين الباحثين عن عمل قد ازدادت من نحو (١٦٩٧٩) عام ١٩٨١ الى (١٠٥٨٧٣) عام ١٩٩٠ وهي تقدر وفق البيانات الاولية لعام ١٩٩١ بحوالي (١٢٦٦٥٩) . أي ان معدل البطالة في صفوف القوى العاملة الاردنية قد ارتفع من (٣,٩٪) عام ١٩٨١ الى (١٦,٨٪) عام ١٩٩٠ وما يقدر بحوالي (١٨,٨٪) عام ١٩٩١ من اجمالي القوى العاملة الاردنية المقدر لعام ١٩٩١ .

ان المؤشرات السابقة عن البطالة تستند الى تقديرات حول تطورات ظاهرة البطالة في صفوف القوى العاملة الاردنية خاصة في ظل التطورات الاقتصادية المحلية والاقليمية وتأثرها بالاوضاع السياسية وانعكاساتها على الهجرة العمالية وبالذات هجرة القوى العاملة الاردنية للعمل في الخارج .

أما بالنسبة للارقام الرسمية السنوية المتعلقة في الباحثين عن عمل فهي ترتكز على مصدرين رئيسيين هما ديوان الخدمة المدنية ووزارة العمل .

أ ــ الباحثين عن عمل لدى ديوان الخدمة المدنية : استناداً لاحكام نظام الخدمة المدنية فان الباحثين عن عمل خلال عام ١٩٩١ المسجلين لدى ديوان الخدمة هم من حملة الثانوية العامة ودبلوم كليات المجتمع والشهادات الجامعية ، واستناداً للبيانات الاحصائية الصادرة عن ديوان الخدمة المدنية والمبينة في الجدول رقم (٤) يتضح لنا مجموعة الحقائق التالية :



١ ــ بلغ عدد المتقدمين بطلبات توظيف الى ديوان الخدمة المدنية خلال عام ١٩٩١ (٦٧٤٤٤) شخصاً كان من بين هؤلاء (٦٣,٦٪) من الاناث و (٣٦,١٪) من الذكور .

٢ ــ اما فيما يختص بتوزيعاتهم حسب المؤهلات العلمية فقد كانت على النحو التالي :

أ ــ (١١,٥٪) من حملة الثانوية العامة منهم (٥٤,٣٪) ذكور و (٤٥,٧٪) اناث .

ب ــ (٦١٪) من خريجي كليات المجتمع منهم (٢٥,١٪) ذكور و (٧٤,٩٪) اناث .

جـ ــ (٢٧,٥٪) من خريجي الجامعات منهم (٥٣,٠٪) ذكور و (٤٧٪) اناث .

٣ ــ أما فيما يتعلق بعدد الموظفين الذين تم تعيينهم من المتقدمين بطلبات توظيف لدى ديوان الخدمة (٤١٨١) شخصاً منهم (٣٩,٣٪) من الاناث و (٦٠,٧٪) من الذكور . وتتوزع على المؤهلات العلمية على النحو التالي :

أ ــ (٦,٧٪) من حملة الثانوية العامة منهم (٨٦,٢٪) ذكور و (١٣,٨٪) اناث .

ب ــ (٣٥,٦٪) من حملة دبلوم كليات المجتمع منهم (٥٧,٩٪) ذكور و (٤٢,١) اناث .

جـ ــ (٥٧,٧٪) من حملة الشهادات الجامعية منهم (٥٩,٤٪) ذكور و (٤٠,٦٪) اناث .

٤ ــ اما فيما يتعلق بالمتقدمين بطلبات الى ديوان الخدمة المدنية والذين لم يتم تعيينهم فقد بلغ عددهم (٦٣٢٦٣) وهذه تشكل نسبة مقدارها (٩٣,٨٪) من اجمالي المتقدمين بطلبات للعمل في الوظائف الحكومية اي ان ما تم تعيينهم من بين المتقدمين قد شكلوا ما نسبته (٦,٢٪) فقط .

ومن الجدير بالذكر ان هناك بعض المعلومات تفيد بأن جزء من المتقدمين بطلبات توظيف الى ديوان الخدمة المدنية هم عاملون داخل الاردن (قطاع خاص) او خارج الاردن ، حيث لا يتوفر بيانات احصائية منشورة لتأكيد ذلك .

ب ـــ الباحثين عن عمل لدى وزارة العمل :

بلغ عدد الباحثين عن عمل الذين سجلوا لدى وزارة العمل (مكاتب العمل) (١٧١١٦) باحثاً وباحثه لعام ١٩٩١ ، تم تشغيل (٩٩٦٣) باحثاً وباحثه أي بنسبة تشغيل بلغت (٥٨,٢٪) ويمكن ابراز الخصائص التالية عنهم :

أ ـــ بلغ عدد الذكور المسجلين كباحثين عن عمل(١٥٢٧٣) بنسبة(٨٩,٢٪) من اجمالي المسجلين والاناث (١٨٤٣) باحثه وبنسبة (١٠,٨٪) .

ب ـــ يبلغ عدد الباحثين عن عمل ممن يحملون مؤهلاً تعليمياً دون الثانوية العامة (٩٥٥٥) باحثاً وباحثه أي بنسبة (٥٥,٨٪) .

جـــ بلغ عدد الباحثين عن عمل ممن يحملون مؤهلاً تعليمياً ثانوي فأكثر (٧٥٦١) أي بنسبة (٤٤,٢٪) .

د ـــ يتوزع الباحثون عن عمل والذين تم تأمين فرص عمل لهم (أي تشغيلهم) (٩١٧٣) ذكور بنسبة (٩٢,١٪) و(٧٩٠) اناث بنسبة (٧,٩٪).

خامساً : العمالة الوافدة :

من المعروف ان العمالة الوافدة بدأت بالقدوم الى الاردن منذ النصف الاول لعقد السبعينات وأخذ بالتزايد التدريجي سنة بعد اخرى واستناداً الى نصوص قانون العمل الاردني فانه يتوجب على غير الاردنيين الذين يرغبون في العمل ضرورة الحصول على تصريح عمل مسبقاً قبل ممارسة أي عمل داخل الاردن (المادة ١٣ من قانون العمل الاردني)، وتشير الاحصاءات المتوفرة لدى وزارة العمل ان اجمالي عدد العمال الوافدين الحاصلين على تصاريح عمل قد بلغ (٣٠٠٦٩) عاملاً وافداً لعام ١٩٩١ والتي تشكل ما نسبته (١٧,١٪) من العمالة الوافدة المقدرة لعام ١٩٩١ البالغة (١٧٦,٠٠٠) عاملاً وافداً، تشكل العمالة الوافدة من الجنسيتين المصرية والسورية الغالبية العظمى منهم، حيث بلغت اعدادهم (١٨٧٨٥) و(١٤٣٦) وبنسبة (٦٢,٥٪) و(٤,٧٪)

على التوالي وتجدر الاشارة الى ان المعوق الرئيسي في عدم ضبط سوق العمل بشكل كامل يكن في عدم امكانية ضبط وتنظيم العمالة الوافدة من هاتين الجنسيتين خاصة وان التسيب الحاصل في سوق العمل هو بسبب عدم وجود ضوابط تنظم دخول وخروج العمالة الوافدة من الجنسية المصرية والسورية (تأشيرات دخول) .

ويمكن ابراز أهم خصائص العمال الوافدين الحاصلين على تصاريح عمل على النحو التالي :

أ ـــ تتركز التصاريح الممنوحة للعمال العرب والاجانب للعاملين في قطاع الزراعة تلاها . العاملين في مجموعه مهن الخدمات ثم مجموعة مهن عمال الانتاج .

ب ـــ تشير البيانات الاحصائية للحاصلين على تصاريح عمل بأن ما نسبته (٣٥٪) منهم يعملون في قطاع الزراعة وما نسبته (٣٢٪) يعملوا في قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية وما نسبته (١٣,٣٪) في القطاع الصناعي وما نسبته (١٠,٨٪) في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق ثم (٥٪) في قطاع النقل والتخزين والمواصلات .

وتجدر الاشارة بأن الاقبال على اصدار تصاريح العمل للعاملين في قطاع الزراعة ناتج لسهولة اجراءات منح تصاريح العمل للراغبين في العمل بهذا القطاع وتدني رسوم الحصول على تصريح العمل في هذا القطاع تشجيعاً ودعماً من الحكومة لقطاع الزراعة والراغبين في العمل به . وفيما يخص الاقبال للحصول على تصاريح عمل في مجموعة مهن الخدمات الاجتماعية فالسبب يكمن في عدم اقبال القوى العاملة الاردنية على اشغال فرص العمل المتاحة في هذا القطاع مثل مهن عمال النظافة والخدمات ومهن عمال محطات الوقود وغيار الزيوت والتشحيم وخدم المنازل .. وغيرها . وكذلك الحال بالنسبة للقطاعات الاخرى كالصناعة والمطاعم والفنادق والتي تتصف شروط وظروف التشغيل بها بعدم استقطاب للقوى العاملة الاردنية هذا بالاضافة لسلوكيات بعض اصحاب العمل في استخدام العاملة الوافدة على حساب العمالة الاردنية .

سادساً : تطور حركة التشغيل في سوق العمل المحلي :

استناداً للبيانات الاحصائية التقديرية التي تضمنتها التقارير السنوية لوزارة العمل خلال الفترة (١٩٧٩ ـــ ١٩٩٠) فانه يجدر بنا عند الحديث عن تطور حركة التشغيل في سوق العمل المحلي الاشارة الى مجموعة من الحقائق والملاحظات وذلك على النحو التالي :

١ ــ التطورات الحاصلة في سوق العمل الاردني تعكس لنا حقيقة اتجاه القوى العاملة الاردنية للعمل ضمن المجموعات المهنية التي تتصف شروط تشغيلها ضمن المؤسسات الوطنية بوضع أفضل من شروط التشغيل المتعلقة بعمال الزراعة وكذلك عمال الخدمات ، وقد اسهم انتشار التعليم عموماً والتعليم العالي خصوصاً في ابراز هذه التطورات ضمن سوق العمل المحلي خاصة وان مخرجات النظام التعليمي في الاردن لا تنسجم مع متطلبات سوق العمل واحتياجات قطاعات الاقتصاد الوطني للقوى العاملة ، الامر الذي ادى الى زيادة اعتماد سوق العمل الاردني على القوى العاملة الوافدة لاشغال فرص العمل المتاحة في قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة ، مما ادى الى زيادة الاعباء التنظيمية لاوضاع سوق العمل المحلي والحد من قدرة الاجهزة الرسمية في التعامل بفاعلية كبيرة في تنفيذ خططها الرامية لتمكين القوى العاملة المحلية من اشغال فرص العمل المتوفرة والتي يشغلها عمال وافدين .

٢ ــ ان تطور حركة تشغيل القوى العاملة المحلية خلال الفترة (١٩٧٩ ــ ١٩٩٠) تبين لنا تسارع في حجم الطلب على القوى العاملة الاردنية في قطاعات الكهرباء والماء ، الخدمات الماليـــة والتأمين ، النقـل والمواصلات ، الصناعـة والتعدين والادارة العامة ، في حين تراجع الطلب على القوى العاملة الاردنية في قطاعي الزراعة والانشاءات ، وحقق الطلب على القوى العاملة زيادة متفاوتة ضمن القطاع التجاري .

ان القوى العاملة الاردنية تقبل على العمل ضمن قطاعات الانتاج الحديثة التي تتصف شروط التشغيل وظروف العمل فيها بانها مقبولة ، في حين تعزف عن العمل في القطاعات الاقتصادية التي تتصف شروط التشغيل وظروف العمل فيها بعدم القبول من قبل القوى العاملة المحلية ويمكن ارجاع ذلك الى ما يلي :

ــ ساعات العمل الطويلة .
ــ العمل بالمياومة .
ــ عدم الحصول على اجازة اسبوعية او سنوية مدفوعة الاجر .
ــ شروط تشغيل لا تنسجم في الغالب مع احكام قانون العمل الاردني .
ــ غياب الحوافز التشجيعية : كالتأمين الصحي والضمان الاجتماعي والخدمات الاخرى الضرورية للعامل ولافراد اسرته .

وقد أصبحت هذه الشروط والظروف التشغيلية تشكل في بعض القطاعات الاقتصادية عوامل طارده للقوى العاملة الاردنية وجاذبة للقوى العاملة الوافدة ، كما هو الحال بالنسبة لقطاع الزراعة والانشاءات وقطاعات العمل غير المنظم .

ونود في هذا المجال الاشارة الى ما يلي :

أ ــ ان شروط التشغيل وظروف العمل ضمن قطاعي الزراعة والانشاءات اضافة الى عدم ثبات فرص العمل وغياب الحوافز قد ادت الى احجام القوى العاملة الاردنية من اشغال فرص العمل المتاحة في هذه القطاعات .

ب ــ على الرغم من الزيادة الكبيرة لاعداد القوى العاملة الاردنية في المؤسسات الصناعية الا ان نسبة العاملين في هذا القطاع الى اجمالي القوى العاملة الاردنية لا زالت متدنية .

جـ ــ ان محدودية المؤسسات العاملة ضمن قطاع الكهرباء والماء وقطاع الخدمات المالية تجعل القدرة التشغيلية لهذه القطاعات وامكاناتها لخلق المزيد من فرص العمل في ظل الظروف الاقتصادية السائدة حالياً امراً محدوداً .

د ــ في ظل متطلبات ضغط الانفاق الحكومي فان قدرة قطاع الادارة العامة على التوظيف تبدو محدودة .

هـ ــ العمل في قطاع التجارة ، وقطاع النقل والمواصلات يقع في الغالب ضمن قطاعات العمل غير المنظم ، ويتطلب مزيداً من الاجراءات التنظيمية لتمكين القوى العاملة الاردنية من اشغال المزيد من فرص العمل المتاحة ضمن هذه القطاعات .

و ــ تأثرت تطورات البنية الهيكلية لحركة التشغيل المحلي للقوى العاملة الاردنية في سوق العمل المحلي بشكل مباشر بتطورات البنية الهيكلية لعرض القوى العاملة المحلية من ناحية والناجمة عن اتساع نطاق التعليم العالي ، وكذلك تطورات البنية الهيكلية لاقتصادنا الوطني من ناحية اخرى ، والتي تشكل في مجملها عوامل اساسية تستدعي المزيد من الدراسة والتحليل لتقيم آثار تفاعلاتها على اوضاع سوق العمل المحلي وقدرته على توفير فرص العمل وتهيئة القوى العاملة المحلية لاشغال فرص العمل المتاحة .

٣ ـــ تضاعفت اعداد العمال الوافدين ضمن مختلف القطاعات الاقتصادية حيث سجلت اعدادهم خلال الفترة (١٩٧٩ ـــ ١٩٩٠) معدلات نمو سنوية متفاوتة .

٤ ـــ من الملاحظ بأن العديد من العمال الوافدين الحاصلين على شهادات جامعية أو دبلوم معهد بعد الدراسة الثانوية، يمارسون اعمالاً في سوق العمل المحلي لا تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية حيث يشغلوا وظائف تتطلب عمال عاديين او محدودي المهارة كما هو الحال بالنسبة للعمل في قطاع المطاعم او الفنادق أو في المحلات التجارية وغيرها من الوظائف التي تعزف القوى العاملة الاردنية عن اشغالها .

٥ ـــ ان قبول العمال الوافدين لاجور تقل مستوياتها عن اجور العمال الاردنيين وقبولهم العمل تحت اي شروط تجعل اصحاب العمل يقبلوا على تشغيل العمالة الوافدة كبديل عن تشغيل عمال اردنيين .

٦ ـــ بالنسبة لأصحاب العمل فان امكانية الاستغناء عن العمال الوافدين هي اسهل منها من الاستغناء عن العمال الاردنيين وتبعاً لذلك يلجأ أصحاب العمل لتشغيل العمالة الوافدة .

٧ ـــ اضف الى ذلك امكانية التهرب من دفع الالتزامات المترتبة على أصحاب العمل فيما يختص بالاشتراكات في الضمان الاجتماعي والامتيازات الاخرى المترتبة لهم .

ان قانون العمل الاردني لا يجيز استخدام العمالة الوافدة دون الحصول على تصريح عمل رسمي وذلك في اطار الاجراءات التنظيمية والتشريعية المتعلقة في الاستخدام في سوق العمل ، غير ان الملاحظ هو شيوع ظاهرة استخدام العمال الوافدين (خاصة من الدول العربية) على نحو مخالف لقانون العمل والاجراءات التنظيمية الخاصة بذلك .

فعلى سبيل المثال لا الحصر ووفقاً لتقديرات وزارة العمل فان خمس العاملين من الوافدين في القطاع الزراعي حاصلين على تصريح عمل . وحوالي ثلث العمال الوافدين ضمن قطاعات الصناعة والتعدين ، النقل والتجارة حاصلين على تصاريح عمل . في حين لا تتجاوز نسبة الحاصلين على تصاريح عمل في قطاع الانشاءات لا تتجاوز (٣٪) من اجمالي العمال المقدرين في هذا القطاع الامر الذي يتطلب إعادة النظر في اجراءات

التفتيش وايجاد آلية مناسبة فيما يختص بمنح تصاريح عمل للعمال الوافدين بحيث يتم منح التصاريح للعمال الوافدين في فرص عمل لا تتوفر قوى عاملة محلية لاشغالها .

وحتى تتمكن خزينة الدولة من الحصول على كامل حقوقها خاصة وان ما يتم تحصيله يعادل فقط خُمس المبلغ الواجب تحصيله كرسوم على العمال الوافدين هذا بالاضافة الى المبالغ الضخمة الاخرى التي تضيع على مؤسسات الدولة الاخرى كالضمان الاجتماعي والتي في حال تحصيلها من الممكن توجيهها في اوجه استثمار تمكن من خلق مزيد من فرص العمل للقوى العاملة الاردنية .

سابعاً : هجرة القوى العاملة الاردنية للخارج :

وفقاً للاحصائيات المتوفرة فقد تزايدت اعداد العمال الاردنيين في الخارج من حوالي (٤١) الف عامل عام ١٩٦١ الى (٣٠٥٤٠٠) عامل عام ١٩٧٩ في حين قدرت اعداد العمال الاردنيين في الخارج عام ١٩٨٧ بحوالي (٣٣٠) الف عامل . وقد ساهمت هجرة القوى العاملة الاردنية في التخفيض من معدلات البطالة في صفوف القوى العاملة خلال تلك الفترة .

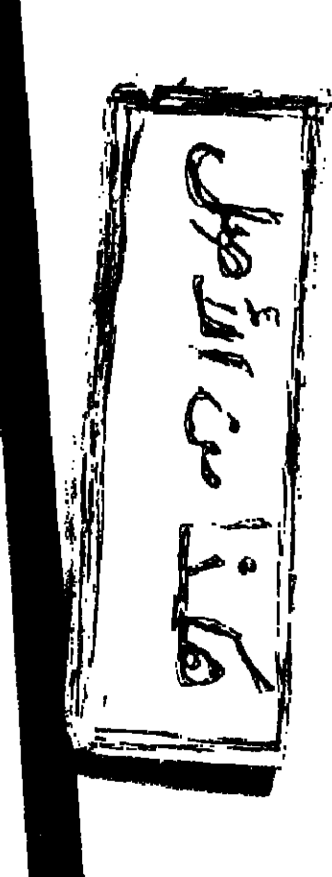
ولما كانت هجرة القوى العاملة الاردنية للخارج هي في غالبها هجرة مؤقتة بقصد العمل ولا تنطوي على تغيير جنسية العامل المهاجر بقصد الاقامة الدائمة في بلد الهجرة فان الهجرة العائدة والتي بدأت منذ منتصف الثمانينات أصبحت سمة مميزة للهجرة العمالية كما ان التطورات الاخيرة والتي سادت المنطقة، نجم عنها اجراءات طرد جماعية وقصرية للقوى العاملة الاردنية خاصة تلك العاملة في الكويت وبعض بلدان الخليج الاخرى .

وفي ظل الاوضاع الحالية فان اعداد القوى العاملة الاردنية في الخارج قد تناقصت بشكل ملحوظ ، الامر الذي ادى الى ارتفاع معدلات البطالة في سوق العمل المحلي وزاد من الاعباء على الحكومة والاقتصاد الوطني لخلق المزيد من فرص العمل اللازمة ليس فقط لتشغيل الداخلين الجدد لسوق العمل، بل ايضاً لاستيعاب العمالة العائدة من الهجرة .

فالمعلومات الاحصائية تشير الى ان عدد القوى العاملة الاردنية التي عادت من الخارج عام ١٩٩٠ تقدر ما بين (٢٥ ـــ ٣٠) الف عامل وهي تقدر لعام ١٩٩١ ما بين (٣٥ ـــ ٤٠) الف عامل ، اي ان اجمالي القوى العاملة الاردنية التي عادت من الخارج بسبب ازمة الخليج العربي تقدر ما بين (٦٠ ـــ ٧٠) الف عامل وعاملة . وتشير بيانات دائرة الاحصاءات العامة الى ان نحو (٦٠,٥٪) من اجمالي القوى العاملة الاردنية العائدة كانوا يعملون في القطاع الحكومي في البلدان التي كانوا يعملون بها.وتشير دراسة المركز الوطني للبحث والتطوير التربوي ان نحو (١٧٪) من الذين عادوا استطاعوا الحصول على فرص عمل. ولما كانت الدراسة المذكورة انجزت قبل شهر أيار لعام ١٩٩١ وان تحويلات وتعويضات العائدين تدفقت بعد شهر أيار لعام ١٩٩١، فان تقديرات وزارة العمل تشير الى ان ما لا يقل عن (٤٠٪) من العائدين استطاعوا تشغيل انفسهم من خلال خبرتهم ورؤوس أموالهم .

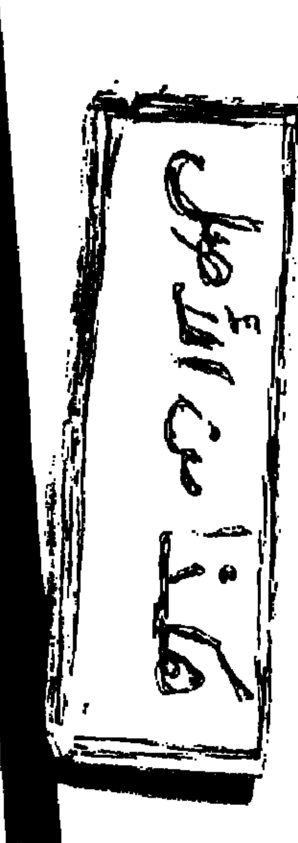
ثامنـــاً : مقترحات لمعالجة مشكلة البطالة وتفعيل آلية التعامل مع سوق العمل الاردني وتطوراته الآلية والمستقبلية :

في ضوء التحليل الذي تم تقديمه في هذه الورقة سيتم تالياً تحديد الظواهر الخاصة بأوضاع القوى العاملة وتطورات حركة التشغيل في سوق العمل المحلي وتحديد اسباب هذه الظواهر والانطلاق منها لبيان المقترحات العملية التي تسهل تعاملنا مع سوق العمل والآلية المناسبة والفاعلة لتنظيم مدخلاته ومخرجاته والتي هي على النحو التالي :



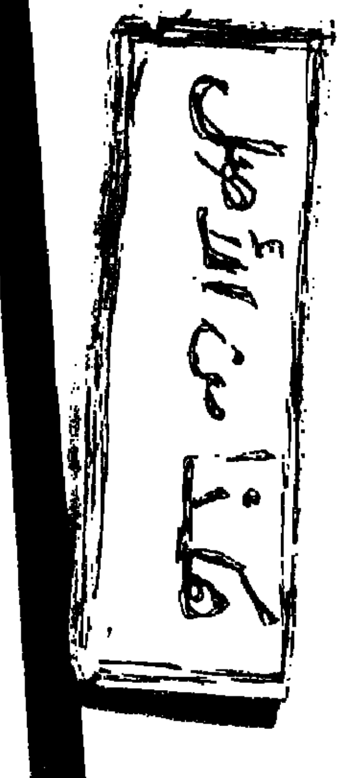
الظاهـــــرة	سببهـــــا
اولاً : القوى العاملة الاردنية :	
أ ـ عرض القوى العاملة	
ـ زيادة كبيرة في عدد المتخصصين والفنيين	ـ التوسع غير المدروس في مجال التعليم عموماً والتعليم العالي خصوصاً
ـ زيادة كبيرة في عدد الاداريين والكتابيين	ـ زيادة عدد الجامعات وزيادة اعداد المقبولين فيها ـ زيادة عدد كليات المجتمع وزيادة اعداد المقبولين فيها ـ التوسع الكمي في التعليم واغفال العامل النوعي مما نجم عنه عدم انسجام مخرجات النظام التعليمي مع متطلبات سوق العمل
ب ـ الطلب على القوى العاملة	
ـ تراجع الطلب على القوى العاملة الاردنية في قطاعات :	ـ عدم انسجام مخرجات النظام التعليمي والتدريبي مع متطلبات سوق العمل .
الزراعة	ـ موسمية العمل، عمالة وافدة، شروط وظروف التشغيل
التجارة	ـ طول ساعات العمل، شروط ظروف التشغيل
الصناعة والتعدين	ـ موسمية العمل (مياومة) عدم ثبات الاجرة للعمالة الوافدة
الانشاءات	ـ غياب الاطار المؤسسي، شروط وظروف التشغيل
النقل والمواصلات	
الادارة العامة	ـ تضخم الجهاز الوظيفي، مخرجات النظام التعليمي، عدم توفر مخصصات مالية

الحل المقترح	الجهة المسؤولة
— تنويع التعليم الثانوي	وزارة التربية والتعليم
— الحد من التعليم الاكاديمي — التوسع في التعليم الفني والتقني — التوسع في مجال التدريب المهني	وزارة التعليم العالي مؤسسة التدريب المهني
— تنويع التعليم العالي والاهتمام بنوعيته	
— انشاء نظام معلومات متكامل لسوق العمل لضبط مدخلات سوق العمل ومخرجات النظام التعليمي والتدريبي	ورارة العمل
— شمول العمال الزراعيين بتشريعات العمل وتصنيف المؤسسات الزراعية (موسمية، دائمة)	وزارة العمل
— تحسين ظروف التشغيل وشروطه بما يتفق وتشريعات العمل	وزارة العمل
— تنظيم سوق العمل واحلال العمالة الاردنية محل العمالة الوافدة واعادة تأهيل وتدريب القوى العاملة الاردنية لاشغال فرص العمل المتاحة	وزارة العمل ومؤسسة التدريب المهني
— وفي مجال الخدمة المدنية العمل على تحقيق ما يلي : أ — التوسع في نظام الاستيداع للذكور والاناث (١٠ سنوات للاناث و ١٥ سنة للذكور) . ب — تسهيل نظام الاعارة والانتداب والاجازات للعمل في القطاع الخاص وخارج الاردن . جـ — ايجاد اليه لشراء سنوات خدمة تقاعدية لمن ينطبق عليهم نظام الخدمة المدنية .	ديوان الخدمة المدنية
— زيادة حجم الاستثمار الموجه لخلق مزيد من فرص العمل بما ينسجم ونوعية العرض المحلي من القوى العاملة	وزارة التخطيط، وزارة المالية
— تشجيع العمل للحساب الخاص	وزارة الصناعة والتجارة، وزارة العمل



الظاهـــــرة	سببهـــــا
ثانياً : القوى العاملة الوافدة في سوق العمل المحلي	
— زيادة عرض القوى العاملة الوافدة والطلب عليها في سوق العمل المحلي — زيادة الطلب على المتخصصين والفنيين — زيادة الطلب على الاداريين — زيادة الطلب على العمال الكتابيين — زيادة الطلب على العاملين الزراعيين — زيادة الطلب على العاملين في مجال البيع من العمال الوافدين	— سياسة الباب المفتوح تجاه استقدام واستخدام العمالة الوافدة — عدم تطبيق الزامية الحصول على تصاريح العمل — عدم تعاون بعض اصحاب العمل — عدم فاعلية النقابات العمالية في تعاونها لتنظيم سوق العمل . — امكانية التهرب من تطبيق احكام قانون الضمان الاجتماعي — زيادة الاعباء التنظيمية لاوضاع سوق العمل ومحدودية قدرة الاجهزة الرسمية في التعامل معها.
ثالثاً : الهجرة العائدة	
— زيادة اعداد المهاجرين العائدين الباحثين عن عمل في سوق العمل الاردني	— التطورات السياسية والاقتصادية في بلدان الاستقبال للقوى العاملة الأردنية
رابعاً : البطالة في سوق العمل الاردني	
— ارتفاع اعداد الاردنيين الباحثين عن عمل	— عدم انسجام مخرجات النظام التعليمي او التدريبي مع متطلبات سوق العمل المحلي — غياب الهجرة الخارجية — نقص في الموارد المالية — غياب نظام معلومات متكامل فيما يختص بالباحثين فعلاً عن عمل وتصنيفاتهم العلمية والمهنية — عزوف القوى العاملة الاردنية عن اشغال فرص العمل المتاحة في سوق العمل المحلي .

الحل المقترح	الجهة المسؤولة
— حصر العمالة الوافدة في سوق العمل المحلي لتنظيمها وتحليل ذلك يتطلب ما يلي : أ — اعطاء جميع العمال الوافدين ومن يستخدمهم من اصحاب العمل فرصة للحصول على تصاريح عمل وتصويب اوضاعهم واتخاذ اجراءات رادعة بحق العمال واصحاب العمل المخالفين بعد انتهاء الفترة الممنوحة لتصويب اوضاعهم . ب — وضع آلية مناسبة لمتابعة دخول وخروج العمال الوافدين الى الاردن والتقيد في تطبيقها .	وزارة العمل ووزارة الداخلية بالتعاون مع اصحاب العمل والنقابات العمالية
— دعم العائدين في الاقتصاد الوطني — الحوافز التشجيعية لاستثمار مدخراتهم في مشاريع انتاجية — العمل للحساب الخاص — الحد من ظاهرة البحث عن عمل باجر	وزارة الصناعة والتجارة البنك المركزي الاردني وزارة المالية وزارة الزراعة وزارة التخطيط مؤسسات الاقراض
— تنويع برامج التعليم والتدريب لتنسجم مع المتطلبات الاعمالية — السعي لايجاد فرص تشغيل للقوى العاملة الاردنية في الخارج — تشجيع الاستثمار المنتج والتركيز على الاستثمار الموجه نحو الاستخدام المكثف للقوى العاملة — ايجاد نظام معلومات متكامل فيما يختص بالباحثين عن عمل ورصد تطورات حركة تشغيلهم — التركيز على قيم العمل الاقتصادية والاجتماعية وتوعية الباحثين عن عمل بذلك — اعداد برامج لاعادة تدريب وتأهيل الباحثين عن عمل — تشجيع العمل للحساب الخاص	وزارة التربية والتعليم وزارة التعليم العالي وزارة العمل وزارة التخطيط وزارة الصناعة والتجارة وزارة الاعلام ديوان الخدمة المدنية مؤسسة التدريب المهني الجامعات كليات المجتمع



جدول رقم (٢)

تطور عرض القوى العاملة المحلية في سوق العمل الاردني

السنة / المجموعات المهنية	١٩٧٩		١٩٩٠		معدل النمو السنوي
	العدد	٪	العدد	٪	٪
المتخصصون والفنيون	٥٣٠١٠	١٣,١	١١٤٦٧٣	١٨,٢	٧,٣
الاداريون	٦٩٣٠	١,٧	١٣٢٣٢	٢,١	٦,١
الاعمال الكتابية	٢٦٨٢٩	٦,٦	٤٧٨٨٥	٧,٦	٥,٤
العاملون بالبيع	٣٢٥٠٣	٨,٠	٥٦٠٧٦	٨,٩	٥,١
العاملون بالخدمات	٢٥٥٧٣	٦,٣	٣٠٢٤٣	٤,٨	١,٥
العاملون بالزراعة	٤٤٥٨٠	١١,٠	٣٤٦٥٤	٥,٥	(١,٣) −
عمال الانتاج وغيرهم	٢١٥٨٤٩	٥٣,٣	٣٣٣٣٠٧	٥٢,٩	(٤,) −
المجموع	٤٠٥٢٧٤	١٠٠,٠	٦٣٠٠٧٠	١٠٠,٠	٤,١

جدول رقم (٣)

تطور حركة التشغيل المحلي للقوى العاملة الاردنية للسنوات ١٩٧٩، ١٩٩٠ (العاملون فعلاً)

السنة / النشاط الاقتصادي	١٩٧٩		١٩٩٠		معدل النمو السنوي
	العدد	٪	العدد	٪	٪
الزراعة	٤٦٧٢٨	١١,٥	٣٨٢٦٦	٧,٣	(١,٨) −
الصناعة والتعدين	٣٤٩٣٥	٦,٨	٥٣٤٦٨	١٠,٢	٣,٥
الكهرباء والماء	٢٤٧٢	٠,٦	٦٨١٥	١,٣	٩,٧
الانشاءات	٥٢٦٤٥	١٣,٠	٥١٨٩٥	٩,٩	(٠,١) −
التجارة	٤١٥٤١	١٠,٣	٥٢٩٤٤	١٠,١	٢,٢
النقل والمواصلات	٢٨٩٧٧	٧,٢	٤٤٥٥٧	٨,٥	٤,٠
الخدمات المالية والتأمين	٨٦٧٣	٢,١	١٦٧٧٤	٣,٢	٦,٢
الادارة العامة	١٨٩٣٠٣	٤٦,٧	٢٥٩٤٧٨	٤٩,٥	٢,٩
المجموع	٤٠٥٢٧٤	١٠٠,٠	٥٢٤١٩٧	١٠٠,٠	٢,٤

هكذا من الأصل

ملحق جـدول رقـم (٣)

عدد العاملين في الدوائر الحكومية والمؤسسات العامة
حتى نهاية عام ١٩٩١

١ ــ العاملين لدى الدوائر الحكومية :

أ ــ الوظائف المصنفة لدى الدوائر الحكومية ٧٦٦٣٥

ب ــ الوظائف غير المصنفة لدى الدوائر الحكومية ٢٢٣٩٤

جـ ــ الوظائف بعقود لدى الدوائر الحكومية ٢٠٦١

د ــ مجموع الوظائف لدى الدوائر الحكومية ١٠٢٠٩٠

٢ ــ المؤسسات الخاضعة للضمان الاجتماعي :

أ ــ عدد العاملين لدى المؤسسات العامة الخاضعين لقانون الضمان الاجتماعي . ٦٠٩٧٢

ب ــ عدد العاملين لدى الدوائر الحكومية الخاضعين لقانون الضمان الاجتماعي = (ب+جـ) في بند (أ) . ٢٥٤٥٥

جـ ــ مجموع العاملين لدى المؤسسات العامة ٨٦٤٢٧

٣ ــ تقدير عدد العاملين في قطاع الادارة العامة لعام ١٩٩١ :

أ ــ عدد العاملين في الادارة العامة لعام ١٩٩٠ ٢٥٩٤٧٨

ب ــ بافتراض معدل النمو السنوي في نهاية عام ١٩٩١ ٪٢,٩

فان عدد العاملين في الادارة العامة لعام ١٩٩١ يصبح ٢٦٧٠٢٤

جـدول رقـم (٤)

عدد المتقدمين بطلبات توظيف الى ديوان الخدمة المدنية موزعين حسب المحافظات والمؤهل العلمي والجنس خلال الفترة من (١/١/١٩٩١ ــ ٣١/١٢/١٩٩١)

المؤهل العلمي / المحافظة	جامعيون			دبلوم كليات مجتمع			ثانوية عامة			المجموع		
	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع
عمان	٣٨٩٨	٤١٣٥	٨٠٣٣	٤٣٣٠	١٠٩٣٣	١٥٢٦٣	١٣٩٢	١٥١٧	٢٩٠٩	٩٦٢٠	١٦٥٨٥	٢٦٢٠٥
الزرقاء	١٣٦٣	١٠٨٣	٢٤٤٦	١٨٩٣	٥٥٩٥	٧٤٨٨	٤٩١	٣٦٦	٨٥٧	٣٧٤٧	٧٠٤٤	١٠٧٩١
اربد	٣٢٠٥	٢٢٤٧	٥٤٥٢	٢٦٥٨	٨٨٥١	١١٥٠٩	١٢٩٧	٨٧٨	٢١٧٥	٧١٦٠	١١٩٧٦	١٩١٣٦
المفرق	٢٠١	١٦٤	٣٦٥	١٦٤	٦٨٦	٨٥٠	١٧٠	٩٦	٢٦٦	٥٣٥	٩٤٦	١٤٨١
البلقاء	٥٣٢	٤٩٥	١٠٢٧	٨٤٢	٢٤٣١	٣٢٧٣	٣٤٨	٣٣٧	٦٨٥	١٧٢٢	٣٢٦٣	٤٩٨٥
الكرك	٣٩٩	٣٧٥	٧٧٤	٢٣٤	١٥٢١	١٧٥٥	٢٦٣	١٨٠	٤٤٣	٨٩٦	٢٠٧٦	٢٩٧٢
الطفيلة	٩٦	٩٣	١٨٩	٦٦	٣٣١	٣٩٧	٧٠	٦٨	١٣٨	٢٣٢	٤٩٢	٧٢٤
معان	١٤٢	١٤٧	٢٨٩	١٣٢	٤٨٣	٦١٥	١٥٩	٨٧	٢٤٦	٤٣٣	٧١٧	١١٥٠
المجموع	٩٨٣٦	٨٧٣٩	١٨٥٧٥	١٠٣١٩	٣٠٨٣١	٤١١٥٠	٤١٩٠	٣٥٢٩	٧٧١٩	٢٤٣٤٥	٤٣٠٩٩	٦٧٤٤٤

المصدر : ديوان الخدمة المدنية ، النشرة الاحصائية ، مديرية الدراسات والمعلومات ، ١٩٩١ .

هكذا من الأصل

جـدول رقـم (٥)

عدد الموظفين الذين تم تعيينهم خلال الفترة من (١٩٩١/١/١ ـ ١٩٩١/١٢/٣١)

موزعين حسب المحافظات والمؤهل العلمي والجنس

المؤهل العلمي / المحافظة	جامعيون			دبلوم كليات مجتمع			ثانوية عامة			المجموع		
	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع
عمان	٥٩١	٣٢١	٩١٢	٣٣٢	١٥٧	٤٨٩	٧٦	٢٤	١٠٠	٩٩٩	٥٠٢	١٥٠١
الزرقاء	٢١٥	٨٠	٢٩٥	١٤٠	٤٦	١٨٦	٢٠	٣	٢٣	٣٧٥	١٢٩	٥٠٤
اربد	٣٤٧	٢٢٩	٥٧٦	٢٢٤	٨٣	٣٠٧	٦٥	٢	٦٧	٦٣٦	٣١٤	٩٥٠
المفرق	٤٤	٩٧	١٤١	٢٢	١٠٧	١٢٩	٦	٢	٨	٧٢	٢٠٦	٢٧٨
البلقاء	٩٠	٧٦	١٦٦	٧٨	٤٥	١٢٣	٢٦	٤	٣٠	١٩٤	١٢٥	٣١٩
الكرك	٨٤	٨٧	١٧١	٣٨	٥٠	٨٨	٢٥	—	٢٥	١٤٧	١٣٧	٢٨٤
الطفيلة	٢٥	٢٨	٥٣	١١	٤١	٥٢	١٠	—	١٠	٤٦	٦٩	١١٥
معان	٣٧	٦٠	٩٧	١٧	٩٧	١١٤	١٥	٤	١٩	٦٩	١٦١	٢٣٠
المجموع	١٤٣٣	٩٧٨	٢٤١١	٨٦٢	٦٢٦	١٤٨٨	٢٤٣	٣٩	٢٨٢	٢٥٣٨	١٦٤٣	٤١٨١

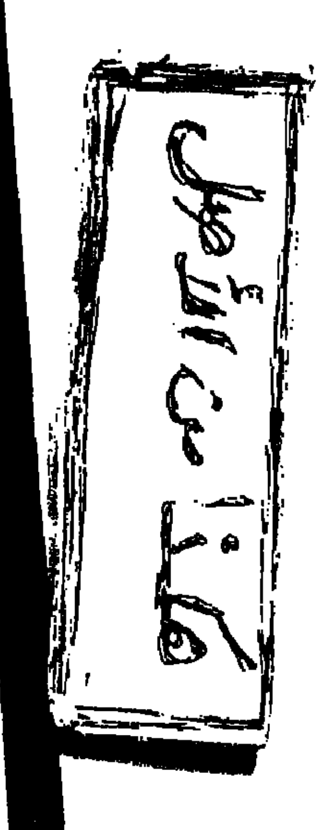
المصدر : ديوان الخدمة المدنية ، النشرة الاحصائية ، مديرية الدراسات والمعلومات ، ١٩٩١ .

جـدول رقـم (٦)

عدد المتقدمين بطلبات والذين لم يتم تعيينهم حتى ١٩٩١/١٢/٣١

موزعين حسب المحافظة والمؤهل العلمي والجنس

المؤهل العلمي / المحافظة	جامعيون			دبلوم كليات مجتمع			ثانوية عامة			المجموع		
	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع
عمان	٣٣٠٧	٣٨١٤	٧١٢١	٣٩٩٨	١٠٧٧٦	١٤٧٧٤	١٣١٦	١٤٩٣	٢٨٠٩	٨٦٢١	١٦٠٨٣	٢٤٧٠٤
الزرقاء	١١٤٨	١٠٠٣	٢١٥١	١٧٥٣	٥٥٤٩	٧٣٠٢	٤٧١	٣٦٣	٨٣٤	٣٣٧٢	٦٩١٥	١٠٢٨٧
اربد	٢٨٥٨	٢٠١٨	٤٨٧٦	٢٤٣٤	٨٧٦٨	١١٢٠٢	١٢٣٢	٨٧٦	٢١٠٨	٦٥٢٤	١١٦٦٢	١٨١٨٦
المفرق	١٥٧	٦٧	٢٢٤	١٤٢	٥٧٩	٧٢١	١٦٤	٩٤	٢٥٨	٤٦٣	٧٤٠	١٢٠٣
البلقاء	٤٤٢	٤١٩	٨٦١	٧٦٤	٢٣٨٦	٣١٥٠	٣٢٢	٣٣٣	٦٥٥	١٥٢٨	٣١٣٨	٤٦٦٦
الكرك	٣١٥	٢٨٨	٦٠٣	١٩٦	١٤٧١	١٦٦٧	٢٣٨	١٨٠	٤١٨	٧٤٩	١٩٣٩	٢٦٨٨
الطفيلة	٧١	٦٥	١٣٦	٥٥	٢٩٠	٣٤٥	٦٠	٦٨	١٢٨	١٨٦	٤٢٣	٦٠٩
معان	١٠٥	٨٧	١٩٢	١١٥	٣٨٦	٥٠١	١٤٤	٨٣	٢٢٧	٣٦٤	٥٥٦	٩٢٠
المجموع	٨٤٠٣	٧٧٦١	١٦١٦٤	٩٤٥٧	٣٠٢٠٥	٣٩٦٦٢	٣٩٤٧	٣٤٩٠	٧٤٣٧	٢١٨٠٧	٤١٤٥٦	٦٣٢٦٣



جـدول رقـم (٧)
توزيع الاردنيين الباحثين عن عمل والمسجلين لدى وزارة العمل حسب المستوى التعليمي ١٩٩١

المستوى التعليمي	المجموع
امـي	٩٨٨
ملـم	...
ابتدائـي	١٨٧٨
اعـدادي	٦٢٤٢
تلمذة صناعية	٣٤٧
ثانـوي	٤٥٧٦
دبلوم متوسـط	٣٤١٣
بكالوريوس	٥٤٢
دراسات عليا	٢٠
غير مبين	...
المجمـوع	١٧١١٦

جـدول رقـم (٨)
توزيع العاملين غير الاردنيين المسجلين لدى وزارة العمل حسب النشاط الاقتصادي لعام ١٩٩١

النشاط الاقتصادي	المجموع
الزراعة والصيد	١٠٦٣٩
المناجم والمحاجر	١٦٩
الصناعات التحويلية	٤٠١٢
الكهرباء والماء	١٣
التشييد والبناء	٧١٠
التجارة والمطاعم والفنادق	٣٢٥٨
النقل والمواصلات	١٤٤٧
التمويل والعقارات	٢٢٩
الخدمات الاجتماعية والشخصية	٣٥٩٢
المجمـوع	٣٠٠٦٩

جـدول رقـم (٩)
عدد تصاريح العمل الممنوحة للعمال العرب والاجانب حسب النشاط الاقتصادي لعامي ١٩٩٠ ، ١٩٩١

النشاط الاقتصادي	١٩٩٠	١٩٩١
الزراعة والصيد	١١٥٨٨	١٠٦٣٩
المناجم والتعدين	٣١٢	١٦٩
الصناعات التحويلية	٤٦١٧	٤٠١٢
الكهرباء والماء	٤٠	١٣
التشييد والبناء	١٥٤٩	٧١٠
التجارة والمطاعم والفنادق	٤٩٠٨	٣٢٥٨
النقل والمواصلات	٢٨٢٠	١٤٤٧
التمويل والخدمات المالية	٣٤٦	٢٢٩
الخدمات الاجتماعية والشخصية	١١٤٤٦	٣٥٩٢
المجمـوع	٣٧٦٢٦	٣٠٠٦٩

المصدر : وزارة العمل ، التقارير السنوية لعام ١٩٩٠ ، ١٩٩١ .

جـدول رقـم (١٠)
عدد تصاريح العمل الممنوحة للعمال العرب والاجانب في المملكة مصنفة حسب المجموعات المهنية لعامي ١٩٩٠ ، ١٩٩١

المجموعات المهنية	١٩٩٠	١٩٩١
الفنيون والتقنيون	١٠١٤	٧٠٠
العاملون في الادارة	٣٩٥	٣٣١
الاعمال الكتابية	١١٥	٨٠
المشتغلون في البيع	٣٨٦	٢٢٤
المشتغلون في الخدمات	١٣٢١٠	١٠٦٢٣
المشتغلون في الزراعة	١١٨٠٠	١٠٨١٠
عمال الانتاج والفعله	١٠٧٠٦	٧٣٠١
المجمـوع	٣٧٦٢٦	٣٠٠٦٩

المصدر : وزارة العمل ، التقارير السنوية لعام ١٩٩٠ ، ١٩٩١ .

مقترحات اضافيـــة

١ ـــ شمول كافة العاملين الجدد في القطاعين العام والخاص بأحكام قانون الضمان الاجتماعي . وان يقتصر شمول العاملين ضمن القطاع العام بأحكام نظام التقاعد المدني على من هم بالوظيفة العامة حتى تاريخه .

٢ ـــ ضرورة التنسيق بين وزارة العمل ومؤسسة التدريب المهني وصندوق التنمية والتشغيل بحيث ان تكون القروض الممنوحة من الصندوق ما أمكن ذلك للباحثين عن العمل وموزعة على مختلف محافظات وألوية المملكة وان تكون مرتبطة ببرامج التدريب المهني وإعادة التدريب .

٣ ـــ إصدار نظام خاص بالاستناد لاحكام قانون العمل للسماح بفتح مكاتب تشغيل خاصة بهدف تسويق القوى العاملة الاردنية في أسواق العمل الخارجية .

٤ ـــ إلزام المؤسسات الكبيرة العاملة في القطاع الخاص لتعيين اطباء ومهندسين وفق اسس يتم تحديدها من قبل الجهات المختصة .

٥ ـــ الطلب من وزارة الصناعة والتجارة عند ترخيص أي صناعة جديدة اعلام وزارة العمل بذلك وتحديد متطلبات هذه الصناعة من القوى العاملة بمختلف مستوياتها وتخصصاتها .

٦ ـــ نظراً لكون عمال الخدمات العاملين في البلديات والمجالس القروية هم من العمال الوافدين فان الحاجة تستدعي في ظل الظروف السائدة في سوق العمل المحلي بضرورة توفير المزيد من فرص العمل للقوى العاملة الاردنية . الامر الذي يتطلب تحسين مستويات الاجور وشروط التشغيل بما يشجع القوى العاملـــة الاردنيـــة للاحلال محـــل العمالة الوافدة في هـــذا القطاع .

٧ ـــ دعوة وزارة التعليم العالي لاستصدار الانظمة اللازمة لالزام مؤسسات التعليم العالي في القطاعين العام والخاص لتدريب حملة شهادة الدكتوراه لفترة زمنية تمكنهم من اكتساب الخبرة المطلوبة لغايات العمل خارج الاردن اولاً وفي مؤسساته المحلية ثانياً .



٨ ـ إحالة كل موظفة انهت خدمة عشرون عاماً على التقاعد وذلك لاتاح المجال لغيرهن بالعمل في جهاز الدولة .

تعريف للمصطلحات والارقام المستخدمة في التقرير

١ ـ حجم سكان المملكة : نظراً لكون دائرة الاحصاءات العامـــة هي الجهة الرسميـــة المسؤولـــة عن الاحصاءات فقد قامت وزارة العمل بطلب معلومات عن اجمالي سكان المملكة لعام ١٩٩١ من دائرة الاحصاءات العامـــة وذلك بموجب كتاب معالي وزير العمـــل رقم ١٢٣/٤/٢/١ تاريخ ١٩٩٢/١/١١ وقد جاء الرد من دائرة الاحصاءات العامـــة بموجب كتاب عطوفة مدير عام دائرة الاحصاءات العامـــة رقم ٨٢/٧/١١ تاريخ ١٩٩٢/١/١٦ يفيد بأن المعلومات غير متوفرة حتـــى تاريخه ، وعليه فقد تم الاعتماد علـــى الرقم المتوفر عن سكان المملكة وهو رقم اللجنة الوطنيـــة للسكان واعتبر هـــذا الرقم بشكل اولي ، ومما يذكر أن تقديرات اللجنة الوطنيـــة للسكان قد اعتمدت في تقديراتها على لجنة الخبراء المحليين التي أجرت هـــذه التقديرات وهـــذه اللجنـــة شُكلت من الجهات الرسمية ذات العلاقة وهي وزارة التخطيط دائرة الاحصاءات العامـــة ، وزارة العمل اللجنة الوطنية للسكان ، الجمعيـــة العلميـــة الملكية وخبراء بصفتهم الشخصية .

٢ ـــ معدل المشاركة الاقتصادية للسكان : وهذا المعدل هو عبارة عن حجم القوى العاملة مقسوماً على حجم السكان مضروباً في ١٠٠ .

٣ ـــ معدل المشاركة الاقتصادية للسكان لعام ١٩٩١ = افترض بأن هـــذا المعدل مساوٍ تقريبـــاً لمعدل المشاركة الاقتصاديـــة للسكان في الاردن لعـــام ١٩٩٠ وتم ضرب هـــذا المعدل وهو (٪٢٣,٦٤) في حجم السكان لعـــام ١٩٩١ والمقدر بـ (٣,٥٩٩,٠٠٠) لتصل الـــى حجم القوى العاملـــة في الاردن لعام ١٩٩١ والمقـــدر بـ (٨٥١,٠٠٠) عامـــلاً وعاملة .

٤ ـ تقديرات القوى العاملة الاردنية لعام ١٩٩١ = اجمالي القوى العاملة الاردنية لعام ١٩٩٠ المنشورة في التقرير السنوي لوزارة العمل والبالغة (٦٣٠٠٧٠) مضافاً اليها تقديرات الداخلين الجدد الى سوق العمل الاردني المقدره بنحو (٤٤٩٣٠) ليصل الرقم الى (٦٧٥,٠٠٠) .

٥ ـ حجم القوى العاملة الوافدة لعام ١٩٩١ : ويساوي اجمالي القوى العاملة في المملكة البالغة (٨٥١,٠٠٠) مطروحاً منه (٦٧٥,٠٠٠) حجم القوى العاملة الاردنية فتكون النتيجة (١٧٦,٠٠٠) .

٦ ـ تقديرات البطالة لعام ١٩٩١ : تم تقديرها بالطريقة التالية (١٠٥,٨٧٣) : البطالة في عام ١٩٩٠ المنشورة في التقرير السنوي لوزارة العمل لعام ١٩٩٠ .

+ (٤٤٩٣٠) الداخلين الجدد لسوق العمل

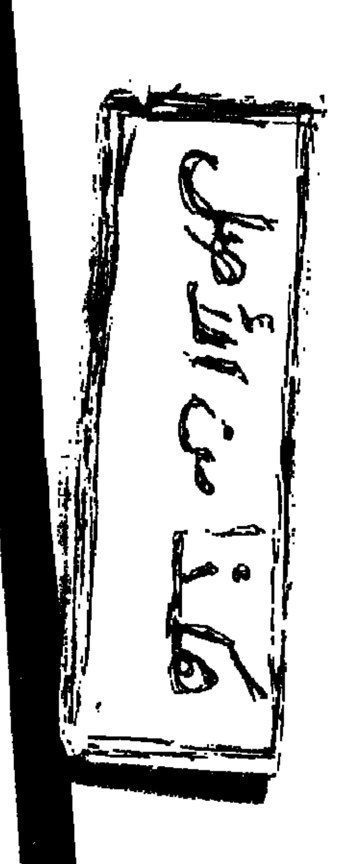
= (١٥٠٨٠٣) اجمالي الباحثين عن عمل لعام ١٩٩١

− (٢٤١٤٤) ما تم تشغيلهم لعام ١٩٩١ منهم (١٤١٤٤) عن طريق وزارة العمل وديوان الخدمة المدنية و (١٠٠٠٠) تشغيل ذاتي وبالذات العائدين من الخارج .

= (١٢٦٦٥٩) . الباحثين عن عمل لعام ١٩٩١ .

٧ ـ معدل البطالة لعام ١٩٩١ : يساوي اجمالي الباحثين عن عمل في عام ١٩٩١ مقسوماً على اجمالي القوى العاملة في عام ١٩٩١ مضروباً في ١٠٠ .

$$\frac{١٢٦٦٥٩}{٦٧٥٠٠٠} \times ١٠٠ = ١٨,٨\%$$



٨ ـ احتساب معدل النمو السنوي على اساس قاعدة احتساب الربح المركب المبين في المعادلة التالية : $P1 = Po^{ert}$

حيث P1 = السكان في السنة المراد احتساب (او القوى العاملة)

Po = السكان في سنة الاساس (او القوى العاملة)

e = الثابت = ١

r = معدل النمو

t = الفترة الزمنية بين Po, P1

بسم الله الرحمن الرحيم

من المعروف للجميع مدى ما تشكله ظاهرة البطالة من خطورة على اي مجتمع من المجتمعات .

ومن هذه الرؤيا الواعية تحرص الدول التي تعاني من البطالة، والتي تشكل الغالبية العظمى من دول العالم على محاربة ظاهرة البطالة . . مستخدمة في ذلك جميع السبل والوسائل الممكنة .

لقد بذلت العديد من المحاولات منذ تفشي البطالة في الاردن للتصدي لهذه الظاهرة سواء على الصعيد الحكومي او على صعيد المؤسسات والفعاليات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة .

وقد تشكلت لهذه الغاية لجان حكومية واهلية عديدة . . وعقدت ندوات كثيرة، ونشرت دراسات مختلفة . . وتوصلت جميعها الى تصورات متشابهة انطلقت في اغلبها من قوله رئيسية مفادها بان التغلب على ظاهرة البطالة لا يتأتى الا من خلال تحقيق النمو الاقتصادي المطرد الذي من شانه ان يوجد فرص عمل جديدة . . الا ان هذه المعالجات كانت تشير دوما الى وجوب اتخاذ مجموعة من الاجراءات العاجلة التي من شأنها منع تفاقم هذه الظاهرة والتخفيف من اثارها المتزايدة .

ولذا فمن الطبيعي ان يتم التركيز في آن واحد على بناء قواعد علمية وعملية لتحقيق التنمية الاقتصادية . . والانصراف الجاد في الوقت نفسه الى اتخاذ اجراءات فورية وسريعة لاحتواء ظاهرة البطالة ومحاولة التغلب على جوانبها السلبية المتعددة .

ولعل من الطبيعي ايضا الا نكتفي بتحليل الظواهر تحليلا مجردا لنقرر ان البطالة في الاردن

بطالة هيكلية.. او بطالة «سلوكية».. ثم ننسى انها ستبقى بطالة حقيقية ما لم تتم معالجة اسبابها والتغلب عليها باتخاذ خطوات محددة وخاصة في الحقول الاقتصادية والتربوية والاجتماعية.. ضمن منظور وطني تشارك فيه مؤسسات المجتمع كافة ابتداء بالاسرة ومروراً بالمؤسسات التعليمية والتدريبية وانتهاء بكل جهاز قادر على ارساء قواعد اقتصادية تربوية واجتماعية حديثة ومتطورة.

ان القضية الاولى التي يجب معالجتها وحسمها عند التصدي لظاهرة البطالة هي التحديد الدقيق لمهام الجهاز الحكومي المسؤول عن نشاط التشغيل في المجتمع، وما يستتبع ذلك من اصدار التشريعات المناسبة ومن ثم بناء الجهاز القادر على قيادة هذا النشاط الذي يتطلب الكثير من الرؤية المستقبلية والابداع المتواصل في حين لا تخلو متابعة اعماله من صعوبة كبيرة تفرضها الجوانب العديدة لظاهرة البطالة.

لقد لجأت دول عديدة الى انشاء اجهزة مستقلة تتولى نشاط التشغيل في المجتمع.. وقد تكون هذه الاجهزة على شكل وزارات مستقلة.. الا اننا لا نرى القيام بالتوسع تنظيمياً الى مثل هذا الحد.. وانما التركيز في الوقت الحاضر على اعادة تنظيم الاجهزة القائمة وتفعيل الجهود فيها.

ومن هنا فلا بد اولا من اعادة تنظيم مهام وزارة العمل بحيث تشمل مسؤولياتها الاشراف المنظم والمبرمج والدقيق على شؤون التشغيل وهي مسؤوليات تتكامل حيث تصب جميعها في المسار العام.. لتخطيط القوى العاملة في المجتمع.

وهكذا فاني اتطلع الى رؤية تنظيم جديد وفاعل لوزارة العمل خلال مدة لا تتعدى الشهر.. يهدف الى تحقيق الدور الجديد المتطور لهذه الوزارة والتي تأتي امور التشغيل في مقدمته وعلى ان يتم ذلك بصورة مؤسسية توفر الاستقلالية والفعالية الادارية لهذا النشاط ضمن اطار الوزارة.

كما انني ارغب في ان ارى تحديثاً كاملا لنظام المعلومات في وزارة العمل والتشغيل ضمن برنامج زمني ونوعي محدد. والى ان يتم ذلك فللوزارة ان تستعين بالخدمات التي توفرها بعض الاجهزة الحكومية التي لديها انظمة معلومات متكاملة ومتطورة.

ولاد بد من انهاء هذا الموضوع بصورة مهنية وسريعة بحيث تستطيع وزارة العمل حصر وتصنيف وتقييم المعلومات المتصلة بالبطالة خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر.

والقضية الثانية حول البطالة التي اود ان اشير اليها هنا تتعلق بتنظيم سوق العمل.. وهذا يستدعي اتخاذ اجراءات فعالة تهدف الى تنظيم جميع الشؤون الادارية والقانونية المتصلة بالعمالة



الاجنبية.. اذ لا بد من تكامل البيانات حول حجم العمالة الاجنبية ونوعها مما يشكل الاساس لتنظيم سوق العمل.. وبحيث تكون فيه اولوية العمل والتشغيل في جميع الاحوال للمواطن الاردني صاحب الحق الدستوري في ذلك ويقتصر العمل لغير الاردنيين على من يحمل اذنا رسميا بالعمل.

وانني ارغب في ان ارى تنظيماً متكاملا لسوق العمل يتم بصورة متدرجة وضمن خطة واضحة ومنسقة وقابلة للتطبيق على ارض الواقع.. وبحيث لا يؤثر ذلك سلبيا على الاداء الاقتصادي للبلاد.. وخاصة في قطاعي الصناعة والزراعة.

القضية الثالثة التي يجب معالجتها فورا هى تفعيل دور صندوق التنمية والتشغيل ليأخذ دوره الحقيقي في محاربة ظاهرة البطالة وذلك ضمن منظور عملي ومتحرك، يصبح مقياس النجاح فيه توفير الصندوق لاكبر عدد من فرص العمل للباحثين عنها من ابناء مجتمعنا.

واني اتطلع الى ان يكون لهذا الصندوق دور رئيسي في التصدي لظاهرة البطالة بصورة فورية وواضحة ومؤثرة.

ومن هنا فعلى ادارة الصندوق ان تبادر فوراً الى تطوير هيكليته الى المدى الذي يرقى به لتحقيق اهدافه بصورة تتجاوز الاداء التقليدي لمؤسسة مالية عادية.

فالصندوق ليس مصرفاً تقليدياً.. وانما هو في الحقيقة مؤسسة تنموية لها بعد اجتماعي واقتصادي واضح.. ولا بد لمن يتحمل مسؤولية ادارته والاشراف عليه من الاحساس العميق بثقل هذه المسؤولية وفي معرفة مواطن الارتكاز الرئيسية في تحقيق اهدافه.

وانني ارى ان من اوائل الشروط لتطوير اداء الصندوق ايضاح اهدافه وامكانياته ايضاحاً كاملاً امام المواطنين.. الامر الذي يقع على عاتق ادارته وعلى عاتق اجهزة الاعلام سواء بسواء.

كذلك لابد لادارة الصندوق من الشروع الفوري في تبسيط اجراءاته.. وجعل خدماته في متناول كل مستحق لها في جميع انحاء المملكة.. وخاصة في المناطق الريفية.. وبحيث يتم التركيز على المشاريع الانتاجية وخاصة الاسرية والمنزلية منها.. بالاضافة الى دعم الخريجين للمباشرة في تنفيذ مشاريع واعمال منتجة ومفيدة تتناسب مع التأهيل الذي تلقاه هؤلاء الخريجون.

وعلى ادارة الصندوق ان تقوم باتخاذ سلسلة متصلة ومتكاملة من الاجراءات للاقتراب من المواطنين.. ويأتي في مقدمة هذه الاجراءات اعداد وتقديم الاستشارات حول المشاريع الصغيرة المنتجة.. وتهيئة الفرص في الوقت نفسه امام المستفيدين.. بالتعاون مع المؤسسات ذات العلاقة للتدريب على ادارة وتشغيل هذه المشاريع ومن ثم توفير اسباب المتابعة والدعم والارشاد

لاصحابها.

وعلى ضوء ما تقدم . فان نجاح عمل الصندوق يتطلب الاسراع باتخاذ الخطوات التالية :

١ - الاستمرار في انشاء جهاز قوي وقادر على تنفيذ الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للصندوق.

٢ - العمل الجاد على زيادة موارد الصندوق بصورة مستمرة.

٣ - القيام بمسوحات سريعة ودقيقة بغية تحديد المشاريع التي يمكن تنفيذها في مختلف الاقاليم. . والتي من شأنها توفير فرص عمل تتفق مع متطلبات التنمية في تلك الاقاليم.

٤ - ايجاد الالية التي تمكن الصندوق من اخذ زمام المبادرة وتحديد مجالات التمويل من خلال قدرته على تحديد المشاريع الانتاجية والمدرة للدخل . . وكذلك من خلال قدرته على طرحها على المواطنين بصورة مقنعة.

وبالتالي بناء الثقة معهم لتيسير متابعة هذه المشاريع وتنظيم التدريب على ادارتها.

٥ - كما ان على الصندوق ان يكون في كل الاحوال موجهاً بالدرجة الاولى لخدمة ذوي الدخول المتدنية والبسيطة بحيث لا تصبح هذه الخدمات تكراراً لتلك التي تقدمها مؤسسات الاقراض الاخرى.

من اجل هذا كله فانني ارى بان الصندوق بحاجة الى اعادة نظر جذرية لكي يتمكن من تنفيذ اهدافه المرجوة في اطار من المؤسسية المستقرة المتفتحة على متطلبات المرحلة . . وانني اتطلع الى وزارات المالية والتخطيط والعمل لتقديم تصور متكامل لذلك خلال شهر واحد من الان.

وفي الوقت الذي يجدر فيه صرف اهتمام كبير لمتابعة شؤون صندوق التنمية والتشغيل فانه يجب العمل في الوقت نفسه على تفعيل دور المؤسسات الرسمية التي ترعى العمل الاجتماعي في الدولة وفي طليعتها صندوق المعونة الوطنية . . وكذل الحال بالنسبة لدعم المؤسسات الاهلية والجمعيات التطوعية المختلفة العاملة في الحقل الاجتماعي والتي يجب تشجيعها للقيام بنشاطات محددة تستهدف انشاء مشاريع من شأنها ايجاد فرص عمل جديدة.

ذلك ان للمؤسسات والجمعيات التطوعية في جميع البلدان دوراً اساسيا وكبيرا في التعرف على مشاكل المجتمعات المحلية والمساهمة في زيادة النشاطات الانتاجية على شتى المستويات ابتداء من وحدة الاسرة وحتى الجمعيات في القرى والاحياء المتقاربة في المدن وبالامكان تكثيف جهد هذه الجمعيات بايجاد الية للتنسيق وتبادل الخبرة والمعلومات فيما بينها بغية تحقيق افضل عائد لنشاطاتها وهذا يتطلب ما يلي:

١ - القيام بتحديد ادوار وواجبات هذه المؤسسات والجمعيات على المستوى الوطني بغية تطوير ادائها وتوسيع رقعة عملها في اطار تكاملي.

٢ - التركيز على مشاريع التأهيل الاسري . . ومشاريع الانتاج المنزلية والمشاريع الانتاجية التي تلائم البيئة المحلية بالاضافة الى تشجيع الصناعات الحرفية.

٣ - التنسيق بين نشاطات هذه المؤسسات والجمعيات وبين صندوق التنمية والتشغيل وصندوق المعونة الوطنية.

٤ - انشاء حوار بين هذه المؤسسات والجمعيات وبين الشركات والبنوك لتوفير مزيد من التمويل لتحقيق نشاطاتها.

ويجب ان يستهدف هذا الحوار في النهاية وضع استراتيجية وطنية تحدد دور القطاع الخاص من الناحية الاجتماعية في مجال محاربة الفقرة والبطالة وتنمية المجتمعات المحلية.

وهنا لا بد من طرح بعض الافكار حول واجب الشركات الكبرى والبنوك في تنمية المناطق التي تعمل فيها . . الامر الذي اصبح من القواعد الثابتة في العديد من الدول الصناعية حيث تقوم الشركات الكبرى والبنوك بانشاء مؤسسات مستقلة مرتبطة بها تستهدف تطوير وتحسين مستوى البيئة والحياة لابناء المجتمعات التي تعمل هذه المؤسسات بين ظهرانيها.

ومن هذا المنطلق فان الحكومة ستقوم خلال شهر من الان بدعوة المؤسسات والجمعيات التطوعية والقطاع الخاص الى حوار جاد حول مجمل هذه القضايا ضمن اطار سهل من خلال تبادل الرأي والخروج باجراءات محددة وفاعلة تشترك في تحمل مسؤوليتها هذه الاطراف مجتمعة.

القضية الرابعة التي لا بد من الالتفات اليها في سبيل محاربة البطالة هي تحديث وتوسيع مجالات التدريب.

فبالرغم من الجهود الحميدة المبذولة لتعميم التدريب المهني فلا يزال المجال مفتوحا لمزيد من التركيز على التدريب والتأهيل المتصل بالانتاج واعادة التأهيل . . بحيث يمنح المتدرب فرصة حقيقية لاتقان المهن المطلوبة في المجتمع ويتمكن من اقامة المشاريع الانتاجية الصغيرة والمتوسطة التي من شأنها ان تحقق فرصا للتوظيف الذاتي . . وخلق فرص عمل جديدة للاخرين . . وبحيث يتم بالنهاية تكوني مهنيين محترفين تقبل المؤسسات الصناعية على استخدامهم كما يمكنهم انشاء مشاريع صغيرة منتجة ويستطيعون في الوقت نفسه سد الكثير من الفراغات في هيكل الانتاج السلعي للاقتصاد الوطني.

ولا بد من اعادة النظر في تنفيذ البرنامج الوطني لتصنيف الفنيين والمهنيين لتحديد قدراتهم مما يسهل استخدامهم محليا وخارجيا ويرفع من مستوى العمل والعمالة الاردنية في الخارج

والداخل على حد سواء.

ولابد ايضا من الطلب الى المؤسسات الصناعية والتجارية بان تقوم ايضـا بتفعيل دور وحدات التدريب في منشآتها بحيث يستمر التدريب في هذه المرافق الحيوية وبصورة مهنية جادة وضمن برامج تدريبية معلنة وملتزمة بها.

وانني اتطلع الى وضع خطة وطنية متكاملة للتدريب المهني تضم في برامجها نشـاطات مؤسسات التدريب الحكومي.. وكذلك وحدات التدريب في الشركات والمؤسسات الخاصة.. على ان تشكل هذه الخطة مؤشراً على مدى قدرتنا على تحقيق التكامل والتنسيق بين مؤسسات التدريب المهني المختلفة مع الحفاظ على استقلاليتها ودون فرض اعباء جديد.

وفي الوقت الذي يجب ان نركز فيه خطة التدريب هذه على تلبية حاجات المجتمع.. فلا بد من التفكير الجاد بالوسائل والاساليب العملية التي من شأنها اعطاء الفرصة لشبابنا للتفوق والقدرة على المنافسة، وهذا يتطلب وضع برامج تدريبية لحملة الدرجات التي تمنحها الجامعات وكليات المجتمع ليصبحوا:

أ - اكثر تأهلا وكفاءة من الناحية العلمية والعملية في التخصصات التي درسوها في المعاهد والجامعات.

ب - اكثر ملاءمة لتلبية حاجات العمل والانتاج داخلياً وخارجياً، واكثر معرفة بـالاساليب والنظم الحديثة للمعلومات والانتاج والتشغيل والصيانة.

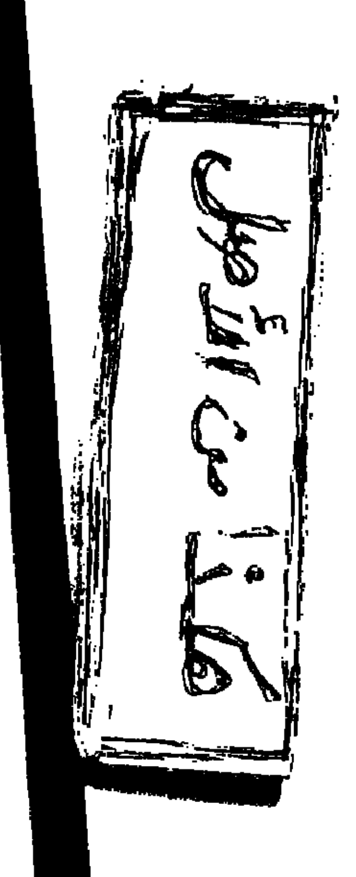
جـ - اكثر تميزاً كقوة عمل بما في ذلك التدريب تحويلي والتكميلي لاكساب الخريجين مهارات جديدة ممايجعلهم اكثر قدرة على المنافسة في الخارج.

د - اكثر اعتماداً على الذات وثقة بالقدرة على توظيف التدريب في بدء المشاريع الانتاجية المناسبة مما يتطلب تخصيص جزء من التدريب لادارة المشاريع وتقييمها وتمويلها وتسويقها.

وانني اتطلع الى وزارات التربية والتعليم والتعليم العالي والتخطيط والعمل لتقدم تصوراً متكاملاً حول الخطة الوطنية للتدريب المهني في هذا الاطار خلال ثلاثة اشهر من الان.

والقضية الخامسة التي يحسن الالتفات اليها تتصل بالدور الذي يجب ان تقوم بـه فوراً بعض الوزارات والمؤسسات في وضع المشاريع الكثيفة الاستهلاك للعمالة موضـع التنفيذ.. وعلى وجه الخصوص وزارات التخطيط والاشغال العامة والاسكان والمياه والري والعديد من الوزارات والمؤسسات الاخرى.

وقد ييسر الامر على هذه الوزارات والمؤسسات وعلى الباحثين عن فرص العمل سـواء بسواء ان يتم الاعلان بوضوح وبصورة منتظمة عن فرص العمل التي توفرها بشكل مباشر اوغير



مباشر نتيجة تنفيذ مشاريعها التي تسهم في التنمية وفي محاربة البطالة في ان واحد.

وهنا لابد لي من الاشارة ايضا الى فكرة اخرى ينبغي تحويلها الى واقع عملي، فكثيرا ما تحدثنا حول ضرورة تشجيع الشباب على العمل في مناطق سكناهم خاصة في الريف وفي المناطق التي لا تزال بحاجة الى تطوير وذلك عن طريق تشجيعهم للقيام بمشاريع زراعيـة وصناعيـة وخدمية صغيرة.

وانني أؤمن بنجاعة هذه الفكرة التي تحتاج الى اجراءات محددة لوضعها موضع التنفيذ واتطلع الى وزارات الزراعة والصناعة والتجارة والتنمية الاجتماعية والشباب لتقديم دراسة وافية حول الموضوع خلال شهر من الان.

وبهذه المناسبة فان الحكومة متجهة لتنفيذ مشروع وطني له اهمية بالغة في حماية البيئة ووقف التصحر من جهة وفي محاربة البطالة من جهة اخرى وهو البرنامج الوطني للتشجير الذي سيتم تنفيذه بالتعاون مع الحكومة والمؤسسات الاهلية ومن اجل ذلك فان الحكومة ستقوم بما يلي:

١ - تشكيل لجنة وطنية لوضع الملامح الرئيسية للبرنامج والاشراف على تنفيذه.

٢ - توفير الغراس اللازمة وتمويل جزء من المشروع وتنظيم تمويل الجزء الاخر من قبل الشركات والبنوك والمؤسسات الاهلية.

٣ - وبالتالي اتاحة فرص عمل جديدة للمواطنين وخاصة المقيمين منهم في الريف.

والقضية السادسة التي يجب مراعاتها هي العمـل الجاد لايجـاد اطار مؤسسي منـاسب لتشجيع عمل الشركات والمؤسسات الاردنية في الخارج ودعم جهودها ومكانتهـا وتمكينها من التنافس للحصول على عقود تستطيع من خلالها تقديم خبراتها وخدماتها في حقول المقاولات والانشاءات المدنية والصناعية وخدمات التعليم والطب والهندسة والاستشارات المختلفة.

لقد قطع الاردن خلال العقود الاخيرة شوطاً بعيداً في اكتساب الخبرات في بعض الحقول وعلينا تكثيف الاتصالات بالاسواق المفتوحة امامنا في الاقطار العربية والاسلامية وفي افريقيا لتمكين المؤسسات والشركات الاردنية من الاسهام في المشاريع التنموية في تلك البلدان ووضع الخبرات الاردنية في خدمتها وانني ارغب في ان ارى جهداً منظما وحثيثا تقوم به الاجهزة المعنية في الدولة لوضع خطة مناسبة في اطار مؤسسي عملي لتشجيع تصدير الخدمات الامر الذي لم يتم الالتفات اليه عمليا حتى الان.

وعلى الوزارات والاجهزة المختصة ان تقدم برنامجاً متكاملاً لتحقيق ذلك خلال ثلاثة اشهر وان تأخذ بعين الاعتبار مايلي:

١ - اجراء الدراسات والمسوحات اللازمة لتحديد فرص تصدير الخدمات.